عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

حكومات اليمين في اسرائيل (2006-2017) وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية

(دراسة مقارنة بين حكومة ايهود اولمرت وحكومات بنيامين نتنياهو)

نداء جمال سليمان قيسيه

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

2017 م – 1439هـ

حكومات اليمين في اسرائيل (2006-2017) وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية

(دراسة مقارنة بين حكومة ايهود اولمرت وحكومات بنيامين نتنياهو)

إعداد:

نداء جمال سليمان قيسيه

بكالوريوس صحافة وإعلام، جامعة الخليل، فلسطين

المشرف: د.احمد رفيق عوض

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإسرائيلية – معهد الدراسات الإقليمية – كلية الدراسات العليا/ جامعة القدس

القدس – فلسطين

2017 م – 1439هـ

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

برنامج ماجستير الدراسات الإسرائيلية

إجازة الرسالة

حكومات اليمين في إسرائيل (2006-2017) وأثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية (دراسة مقارنة بين حكومة ايهود أولمرت وحكومات بنيامين نتنياهو)

اسم الطالب: نداء جمال سليمان قيسيه

الرقم الجامعي: 21420250

المشرف: د. أحمد رفيق عوض

نوقشت هذه الرسالة واجيزت بتاريخ 2017/12/19 من قبل أعضاء لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة: د. أحمد رفيق عوض التوقيع: .....
2. ممتحنا داخلياً: د. أحمد فارس عودة التوقيع: .....
3. ممتحنا خارجياً: د. عماد البشتاوي التوقيع: .....

القدس – فلسطين

1439هـ -2017م

الاهداء

الى القلب الناصع بالبياض الى رمز الحب والحنان الى أمي الغالية،،، الى ذلك الانسان الذي كلله الله بالهيبة والوقار الى من أحمل اسمه بكل افتخار الى والدي العزيز،، الى من أفنوا زهرات شبابهم خلف القبضان الإسرائيلية الحاقدة الى كل الاسرى،، والى شهدائنا الابرار وجرحانا الابطال،، والى الشموع المضيئة في حياتي الى اخواتي وأخواني،،، والى أصدقائي وزملائي في العمل والدراسة،،، وكل من له لمسة وفاء والى كل المخلصين الاوفياء.

الإقرار:

اقرّ انا معدت هذه الرسالة انها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وانها نتيجة ابحاثي الخاصة باستثناء ما تم الاشارة له حيثما ورد، وان هذه الرسالة او أي جزء منها لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة او معهد اخر.

الاسم: نداء جمال سليمان قيسيه

التوقيع: نداء قيسيه

التاريخ: 2017/12/19

الشكر والتقدير

أحمد الله وأثني عليه وأشكره على عظيم نعمه وتوفيقه، وأصلي واسلم على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وبعد:

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان الى الدكتور أحمد رفيق عوض الذي أشرف على هذا البحث وأسهم في اثرائه وأشكره على ما قدمه لي من نصح وارشاد ومتابعة طوال فترة أعداد هذه الدراسة وله عظيم الامتنان على الملاحظات القيمة والارشادات الهامة.

كما أتقدم بجزيل الشكر الى أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الدراسات العالمية في جامعة القدس على جهودهم الطيبة ومتابعتهم الحثيثة للدراسات والأبحاث، والشكر موصول الى كافة العاملين في جامعة القدس.

واتقدم أيضا بالشكر والتقدير الى أعضاء لجنة النقاش، وأتقدم أيضا بعظيم الشكر الى مديري الداعم حافظ الرفاعي والى كافة زملائي في العمل والدراسة.

الملخص:

تنبع اهمية هذه الدراسة من استمرار الانزياح الملحوظ للمجتمع الاسرائيلي نحو اليمين، وضرورة بحث اسباب وارهاصات هذا الانزياح، لفهم ومعرفة اثاره على السياسات الاسرائيلية المختلفة وعلى مستقبل عملية التسوية بين الاسرائيليين والفلسطينيين وعلى مجمل العلاقات بين دول الاقليم.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التاريخي الاسترادادي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن والذي يقوم على تحديد موضوع المقارنة ووضع متغيراتها وتفسير البيانات والحصول على نتائج المقارنة.

وتكونت الدراسة من ثلاثة فصول وخاتمة، كُرس الفصل الاول للاطار النظري وخطة الدراسة واهم المصطلحات المستخدمة وابرز الدراسات السابقة.

اما الفصل الثاني فقد تناول، نشوء الحركة الصهيونية وجذورها الفكرية وعلاقتها بالامبريالية ونشأة احزاب اليمين بشقيه اليمين القومي العلماني واليمين الديني (الحريديم) وتاريخ هذا اليمين واهدافه وبرامجه وحكومات اليمين المتعاقبة من حيث تركيبتها واثرها على عملية التسوية، وتراجع اليسار باني الدولة مع تفصيل قوة وتأثير كل التيارات والاحزاب المختلفة، وعوامل تحول المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين.

فيما استعرض الفصل الثالث، اثر اليمين على السياسات الاسرائيلية الداخلية والخارجية وعلى عملية التسوية مع منظمة التحرير الفلسطينية. مع التركيز على المقارنة بين حكومة اولمرت وحكومات نتنياهو الثلاث التي اعقبت نهاية اولمرت وحزبه "كاديما". وشملت المقارنة بين العهدين جوانب مختلفة مثل الاستيطان والموقف من القدس والقوانين العنصرية وقضية اللاجئين وعملية التسوية ومبدأ حل الدولتين والحرب، سواء على غزه او على لبنان، ثم جاءت الخاتمة وتوصيات الدراسة وملاحقها.

وخلصت الدراسة الى ان الاسباب التي ادت الى الانزياح الاسرائيلي الى اليمين ما زالت قائمة، مع توقع تفاقم هذا الانزياح، مع بزوغ عهد اليمين الديني واليمين الاستيطاني على حساب اليمين التصحيحي العقلاني، في ظل تراجع شديد لليسار وقوى السلام في اسرائيل. واوصت الدراسة بضرورة تدعيم حركة المقاطعة الدولية للاحتلال وتمتين الجبهة الداخلية الفلسطينية لتصعيد النضال الدبلوماسي والقانوني ضد الاحتلال امام الهيئات الدولية المختصة.

Right-Wing Governments In Israel (2006-2017) And Their Impact On The Political Settlement Of The Palestinian Issue

(A Comparative Study Between The Government Of Ehud Olmert And The Governments Of Benjamin Netanyahu)

Prepared By: Nida' Jamal Soliman Qeseyah

Supervisor: Dr. Ahmad Rafiq Awad

Abstract:

The importance of this study stems from the continued significant displacement of Israeli society towards the right and the need to discuss the reasons and consequences of this shift in order to understand its effects on the various Israeli policies and the future of the Israeli-Palestinian settlement process and on the overall relations between the countries of the region.

The study used the historical method of Retrograde، the analytical descriptive method and the comparative method، which is based on the identification of the subject of comparison، the development of variables، interpretation of data and access to the results of comparison.

The study consisted of three chapters and a conclusion. The first chapter consists of theoretical framework، the study plan، the most important terms used، and the most prominent previous studies.

The second chapter dealt with the emergence of the Zionist movement، its intellectual roots and its relation to imperialism and the emergence of right parties in both the secular national right and the religious right (Alhereidim)، the history of this party (right-wing party)، its objectives، programs and the successive right-wing party governments in terms of their composition and its effect on the settlement process، and the fall back of the left-wing with the strength and the influence of all the different parties، and the factors that shift Israeli society to the right-wing party.

The third chapter discussed the impact of the right-wing party on Israeli internal and external policies and on the settlement process with the PLO. With focusing on the comparison between the Olmert government and the three Netanyahu governments that followed the end of Olmert and his Kadima party. The comparison between the two periods included different aspects such as settlement and attitude toward Jerusalem، racist

laws، the refugee issue، the settlement process، and the principle of a two-state solution and the war on Gaza and Lebanon، and then there is the conclusion and recommendations of the study and its annexes.

The study concluded that the reasons for the Israeli shift to the right-wing party were still present، with the expectation that this shift would be exacerbated with the advent of the religious right-wing party and the Zionist right-wing at the expense of the right of corrective correctness، in light of the sharp decline of the left-wing and the peace forces in Israel. The study recommended strengthening the movement of the international boycott of the occupation and strengthening the internal Palestinian front to escalate the diplomatic and legal struggle against the occupation before the competent international bodies.

المقدمة

جاءت هذه الدراسة في مرحلة تراجع فيها الحديث بشكل شبه كلي عن عملية التفاوض واللقاءات الثنائية او الثلاثية (برعاية امريكية)، كما اختفى الحديث كليا عما عرف باللجنة الرباعية ولم يعد احد يذكرها، في حين ازدادت القناعة بنهاية حل الدولتين وكثر الحديث عن "صفقة القرن" التي يقال ان الادارة الامريكية تعد لطرحها، وهي كما يعتقد بعض المحللين صفقة اقليمية تتيح لدول ما يسمى محور الاعتدال العربي واسرائيل تشكيل حلف لمواجهة ما يعرف بالخطر الايراني، ومن هنا تراجع الحديث في اسرائيل عن التسوية مع الفلسطينيين ولم يعد مصطلح تجميد الاستيطان متداولا، بل وشرعت حكومة نتنياهو في حملة بناء استيطاني كبيرة حيث اقرت ولاول مرة منذ ربع قرن اقامة مستوطنة جديدة. وبالمقارنة مع سلفه ايهود اولمرت فان نتنياهو قاد حركة انتقال اليمين من التصحيحي التقليدي الذي كان شارون واولمرت اخر قياداته الى يمين استيطاني "مسياني" اكثر محافظة وجنوحا نحو التدين والتفسير التلمودي.

وبات واضحا ان المجتمع الاسرائيلي، ومنذ منتصف السبعينيات وخاصة بعد وصول الليكود الى الحكم عام 1977،انزاح نحو اليمين بحيث اصبح هذا اليمين هو من يقود الدولة والمجتمع نحو المزيد من العنصرية والكراهية والحروب تجاه الشعب الفلسطيني، وعلى الرغم من اتفاقية اوسلو، فان هذا اليمين زاد من الوتيرة نحو الاستيطان والحروب والتوسع والعنف.

وقد ادى هذا الانزياح، الى انتاج ظروف وشروط اثرت على مجمل عملية التسوية ومستقبل القضية الفلسطينية، وصولا الى تنصل هذا اليمين من مبدأ حل الدولتين كقاعدة يعترف بها المجتمع الدولي لحل الصراع، وبتنامي هذا التوجه نحو اليمين والتحول نحو اليمين المتطرف دينيا وقوميا، كان من الاهمية بمكان البحث في اسباب ومسببات وارهاصات وتداعيات هذا التحول واثره على مستقبل القضية الفلسطينية والمنطقة بأسرها. وذلك باستخدام المنهج التاريخي الاسترادي والمنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن.

جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول، تناول الفصل الاول الاطار النظري واهمية الدراسة ومبرراتها والدراسات السابقة، وتناول الفصل الثاني أصل ونشوء الحركة الصهيونية وتاريخها وافكارها وابرز منظريها ومفكريها ومدارسها ومفهوم اليمين في إسرائيل نشأته ومسار تطوره قبل وبعد إنشاء دولة

إسرائيل وصولا الى تسلمه الحكم، ومن ثم تعرضت الدراسة للدور الذي لعبته البيئة الداخلية والخارجية في توجه الإسرائيليين نحو اليمين.

فيما تناول الفصل الثالث مقارنة بين حكومات نتنياهو الثلاث (2009–2013–2015) وبين حكومة اولمرت (2006–2008). من حيث مواقفها تجاه الاستيطان وقضية القدس واللاجئين وحل الدولتين والحروب التي خاضتها كل حكومة على الشعب الفلسطيني والقوانين العنصرية التي عملت كل من هذه الحكومات على تشريعها.

وتتميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، بأنها ارتكزت على مقارنة بين حكومات اليمين المختلفة (حكومة اولمرت مقارنة بحكومات نتنياهو الثلاثة المتتالية منذ عام 2009) حيث رصدت الدراسة تحولا حادا من اليمين التصحيحي نحو اليمين المسياني المتطرف دينيا وقوميا، وشملت المقارنة عدة محاور منها الاستيطان والنظرة الى وضع القدس والتسوية السياسية والقوانين العنصرية وحل الدولتين والحروب ضد الشعب الفلسطيني.

الفصل الأول: مقدمة الدراسة

مقدمة

خطة الدراسة

مبررات الدراسة

أهمية الدراسة

اشكالية الدراسة

أسئلة الدراسة

فرضيات الدراسة

أهداف الدراسة

منهجية الدراسة

حدود الدراسة

تعريف المصطلحات

الدراسات السابقة

الفصل الأول:

مقدمة الدراسة:

1.1 تمهيد

بسبب طبيعة موضوع الدراسة وارتكازها على المقارنة بين عهدين مختلفين لحكم اليمين في اسرائيل، فقد اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي ومنهج البحث المقارن، فالاول خدم هدف استعراض نشوء وتطور الحركة الصهيونية واحزاب اليمين الصهيوني قبل وبعد اقامة اسرائيل، فيما خدم المنهج الثاني هدف المقارنة بين حقبتي اولمرت ونتنياهو، مع ما تمثل كل مرحلة، فعهد أولمرت (2006–2008) يمثل آخر عهود اليمين التصحيحي الذي اسس له جابوتينسكي ثم قاده مناحيم بيغين، ثم انزاح اليمين بعده اكثر نحو الطابع الديني التوراتي الاستيطاني ومثلته حقبة نتنياهو وخاصة حكومته الاخيرة التي تشكلت عام 2015، من ائتلاف يميني ضيق ثم توسعت بضم حزب ليبرمان المتطرف.

2.1 مبررات الدراسة

وصلت عملية التسوية بين الجانبين الاسرائيلي والفلسطيني الى طريق مسدود منذ تسلم حكومة اليمين الاسرائيلي بزعامة بنيامين نتنياهو الحكم في اسرائيل عام 2009، ورغم الجهود التي بذلتها ادارة الرئيس الامريكي السابق باراك اوباما لتحريك هذه العملية، فان اليمين الاسرائيلي ظل على تعنته في رفض اشتراطات التسوية المتمثلة في تجميد الاستيطان وتحديد اطار زمني لانهاء المفاوضات، وسنة بعد اخرى صار المجتمع الاسرائيلي ينزاح اكثر نحو اليمين واليمين المتطرف، وصولا الى رفض حل الدولتين واعلان حزب الليكود الحاكم ضم الضفة الغربية اثر تصريح الرئيس الامريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل السفارة الامريكية من تل ابيب الى القدس. في ظل هذه المعطيات كلها كان لزاما استيضاح اسباب هذا الجنوح الاسرائيلي الحاد نحو اليمين وما ادى اليه هذا الجنوح من افراز حكومات اكثر يمينية وتطرفا وانكارا لاشتراطات التسوية، وكان من الضروري ايضا العودة الى تاريخ نشأة اليمين الصهيوني قبل وبعد قيام اسرائيل وظروف تطور هذا اليمين وتحوله من

يمين قومي صهيوني علماني الى يمين مسياني ديني توراتي اكثر تطرفا وغلوا وانعكاس كل ذلك على افاق عملية تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي. لهذا كله جاءت هذه الدراسة.

3.1 أهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة في التعرف على حكومات اليمين الإسرائيلي وتحديدا حكومات كل من ايهود اولمرت ونيتنياهو وتركيبة تلك الحكومات، ورصد سياساتها المختلفة تجاه قضايا الحل النهائي وأثر ذلك على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وذلك من خلال التعرف على كافة البرامج التي تبنتها هذه الاحزاب والحكومات التي شكلتها، وكيف كان لتلك البرامج أثرها على مسار القضية الفلسطينية من حيث القضايا المتعلقة بالمستوطنات وحدود دولة فلسطين والقدس واللاجئين وحل الدولتين ومستقبل التسوية في المنطقة، ومدى امكانية ان تقدم حكومات اليمين على تسوية سياسية شاملة، والى اي مدى ينسجم او يتناقض ذلك مع البنية الفكرية والايديولوجية لاحزاب وحكومات اليمين.

وقد سلطت الدراسة موضوع البحث على اهم التحولات السياسية فـي المجتمع الإسرائيلي وانجرافه يمينا وتشكيل حكومات كل من ايهود اولمرت وبنيامين نتنياهو، ورصدت اثر ذلك على تراجع عملية التسوية وتأثيره على مستقبل القضية الفلسطينية.

4.1 اشكالية الدراسة

تتمحور اشكالية الدراسة حول ما شهدته الساحة الإسرائيلية، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى من زيادة في التوجه نحو اليمين المتطرف، الأمر الذي أدى إلى وصول عملية التسوية الى طريق مسدود، ورغم ان اليمين الإسرائيلي قادر على صنع الحرب أو صنع التسوية (كما في حالة مناحيم بيغين الذي وقع اتفاق كامب ديفيد مع الرئيس المصري انور السادات عام 1978)، فان هذا اليمين فشل في إيجاد تسوية سياسية تضمن إقامة السلام في المنطقة، وتتمثل اشكالية الدراسة بشكل اساسي في ان اليمين الاسرائيلي رأى في اتفاقية اوسلو تهديدا لمرجعياته واهدافه القومية والدينية، ولهذا عمل جاهدا من اجل افراغ اتفاقية اوسلو من مضمونها وفرض نوع آخر من التسوية يقوم على تعميق الاحتلال وترسيخ الاستيطان ومنع اقامة الدولة الفلسطينية.

5.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي:

ما هو أثر حكومات كل من ايهود اولمرت وبنيامين نتنياهو على التسوية السياسية مع الشعب الفلسطيني؟

الاسئلة الفرعية:

1. ما هي تركيبة الحكومات اليمينية خلال فترة الدراسة؟
2. ما هو اثر سياسات الحكومات اليمينية على قضايا الحل الدائم وما انعكاس ذلك على التسوية مع الشعب الفلسطيني؟
3. ما هي المحركات الايدولوجية والسياسية التي تقف وراء سياسات كل من اولمرت ونتنياهو والتي تؤثر على شروط التسوية وتحقيقها؟

6.1 فرضية الدراسة

تتمثل الفرضية الرئيسية لهذه الدراسة في ان اليمين الديني والقومي الاسرائيلي يرى في التسوية القائمة على الحل الجغرافي مع الشعب الفلسطيني مساً بمرجعيات هذا اليمين واهدافه ورؤيته لنهايات ومآلات الصراع التاريخي والسياسي، وان حكومات اولمرت ونتنياهو عبرت عن هذه الفرضية خير تمثيل.

7.1 أهداف الدراسة

1. استعراض مفهوم اليمين في إسرائيل وكيف نشأ وتطور ومن ثم نجاحه في تشكيل حكومات اليمين المتعاقبة.
2. التعرف على اثر سياسات حكومات كل من اولمرت ونتنياهو على قضايا الحل الدائم وانعكاس ذلك على التسوية مع الفلسطينيين.
3. التعرف على المحركات الايدولوجية والسياسية التي تقف وراء سياسات حكومات كل من اولمرت ونتنياهو، والتي تؤثر على استمرار التسوية او توقفها.
4. التعرف على البيئة الداخلية والخارجية التي أدت إلى زيادة التوجه الإسرائيلي نحو اليمين المتشدد.

5. صياغة سياسات واجراءات فلسطينية للرد على مثل هذه الحكومات.

8.1 منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الاسترادادي والمنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج التاريخي الاسترادادي يقوم على عملية استرداد وإسترجاع للماضي، وهو منهج علمي مرتبط بمختلف العلوم الأخرى، حيث يساعد الباحث الاجتماعي، خصوصا عند دراسته للتغيرات التي تطرأ على البنى الاجتماعية وتطور النظم الاجتماعية، في التعرف على ماضي الظاهرة وتحليلها وتفسيرها علميا في ضوء الزمان والمكان الذين حدثت فيهما، ومدى ارتباطها بظواهر أخرى ومدى تأثيرها في الظاهرة الحالية محل الدراسة، ويقوم هذا المنهج على أخذ المادة من مصادرها التاريخية بعد تمحيصها وتنقيحها من أجل معرفة الجذور التاريخية لليمين الإسرائيلي ونشأته وتطوره وتشكل حكومات اليمين الإسرائيلي وسياساتها اتجاه القضية الفلسطينية لمعرفة أثرها على عملية التسوية السياسية وتحديدا حكومات كل من ايهود اولمرت وبنيامين نتنياهو، من خلال تتبع المرحلة من 2006 وصولا الى العام الحالي 2017.

أما المنهج الوصفي التحليلي فيقوم على محاولة تفسير ظاهرة صعود المد اليميني في المجتمع الاسرائيلي وحكومات اليمين المتعاقبة للوصول إلى أسباب هذه الظاهرة والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها، ويعتبر هذا المنهج مظلة واسعة ومرنة قد تتضمن عددا من المناهج والاساليب الفرعية، مثل المسوح الاجتماعية ودراسات الحالات والتطورات والميدانية وغيرها، اذ يقوم المنهج الوصفي على اساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها واسبابها واتجاهاتها وما الى ذلك من جوانب تدور حول سبر اغوار مشكلة او ظاهرة معينة، ومعرفة حقيقتها على ارض الواقع، ويعتبر بعض الباحثين ان المنهج الوصفي يشمل كافة المناهج الاخرى باستثناء المنهجين التاريخي والتجريبي، لان عملية الوصف والتحليل للظواهر تكاد تكون مسألة مشتركة وموجودة في كافة انواع البحوث العلمية، ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات كما يتعدى هذا المنهج مجرد جمع بيانات وصفية حول الظاهرة الى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها.

واخيرا المنهج المقارن والذي يقوم على تحديد موضوع المقارنة وهي الخطوة الأولى من خطوات المنهج المقارن، والتي تعتمد على دور الباحث في التعرف على الموضوعِ المنهجي الذي سيقوم بإعداد المقارنة حوله ثم وضع متغيرات المقارنة التي تحتوي على نقاط تتشابه، واخيرا تفسير بيانات موضوع المقارنة والحصول على نتائج المقارنة، وهذا ما سيتم العمل عليه للوصول الى مقارنة ناجحة بين كل من حكومتي اولمرت ونتنياهو فيما يتعلق بقضايا التسوية والحل الدائم.

9.1 حدود الدراسة

حدود الدراسة الزمانية: تتناول الدراسة حكومات كل من ايهود اولمرت وبنيامين نتنياهو وأثرها على عملية التسوية السياسية والتي جاءت بين العامين 2006 حتى العام 2017.

الحدود المكانية: حدود الدراسة المكانية هي فلسطين التاريخية.

10.1 الدراسات السابقة

1. إيناس خطيب، تأثير الأحزاب الدينية والحريدية على المشهد السياسي في إسرائيل، مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية، 2015

يبين هذا البحث ان الخطاب الإسرائيلي حول مفاوضات تشكيل الائتلاف الحكومي ينطوي على اعتراف ضمني أن هذه الاتفاقيات ذات طابع ابتزازي، ومن المقبول في المشهد السياسي الإسرائيلي اتهام الاحزاب الصغيرة والأحزاب الفئوية بالابتزاز، وعلى رأس قائمة هذه الأحزاب تأتي الأحزاب الدينية الحريدية، ومن الجدير ذكره أنه ليس ثمّة تفسير أو تعريف محدد لمصطلح الابتزاز في السياق السياسي، ولذا تستخدم الدراسة عوضا عنها مصطلح "جنْي منافع قصوى" لوصف الظاهرة، أما أنواع المنافع فتم تقسيمها إلى اثنين: الأول منفعة مادية ضيقة خاصة، كالحقائب الوزارية للحصول على تمويل وميزانيات، أما النوع الثاني فهو في المحور– السياسي العام، كالتأثير على صنع القرار وبلورة السياسات التي تتبناها الحكومة وتعطى الأحزاب الصغيرة أرباحًا أعلى من نسبتها في الائتلاف وذلك في حالتين هما: حين يكون الحزب الصغير حزبًا محوريا مهما، أي إن الائتلاف لا يُشكَّل بدون هذا الحزب، وإذا تشكل فلا يصمد بدون استمرار دعمه، اما الحالة الثانية، حين يكون الحزب الذي يشكل الائتلاف على استعداد أن يتخلى عن وزارات ثانوية ومنحها للحزب الصغير مقابل مشاركته في الائتلاف، لأن هذا التنازل لا يشكل خطرًا على سياسة الحكومة ومن أبرز الأحزاب الإسرائيلية التي نجحت في استعمال أدوات جني منافع قصوى اقتصادية وسياسية، الأحزاب الحريدية والمتدينة.

وهدفت الدراسة إلى مراجعة استعمال الأحزاب الحريدية والمتدينة لوسائل جني المنافع على مدار السنوات، منذ بدايات تأسيس دولة إسرائيل حتى يومنا هذا، وتدعي أن تأثير الأحزاب الحريدية في بدايات إسرائيل كان ضئيلاً، مقارنة بتأثير الأحزاب الدينية الصهيونية، وازداد على مر السنوات، وبلغ ذروته في ثمانينات وتسعينات القرن المنصرم، إلا أنه آخذ في التراجع منذ بداية الألفية الحالية، ولا سيما في دورة الكنيست التاسعة عشرة 2013.

2. دراسة يحيى سليم حسن أبو عودة، بعنوان جدلية العلاقة بين الدين والسياسة وأثرها على إتجاه التسوية "رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر 2012.

أوضحت الدراسة ان السكان اليهود في إسرائيل " عبارة عن تجمعا استيطانيا، تشكل عبر مسار طويل من الهجرة بدفع وتشجيع من الحركة الصهيونية، والتي وظفت في منطلقاتها، التراث الديني اليهودي، والاساطير التوراتية، حيث ادعت الحركة الصهيونية، ان المسألة اليهودية نشات مع الهجرة القسرية ومع ظهور الفكر الصهيوني السياسي، ودعوته لحل المسألة اليهودية بإنشاء وطن قومي لليهود، بدأت المسألة اليهودية تاخد أهميتها،وبدأ الجدل يتصاعد حول طبيعة تلك الدولة وهويتها بين تيارات الحركة الصهيونية، فقد واجهت الحركة الصهيونية خلافات حادة بشأن العلاقة بين اليهودية كقومية، واليهودية كدين، وقد تأكدت هذه الخلافات بعد مقتل رابين، ففي حين رأى فريق ان الوطن القادم امتداد لاوروبا والنهضة الديمقراطية في بلدانها،وان إسرائيل ستكون منبر الحضارة في الشرق الأوسط،رأى فريق الاخر ان الوطن القادم يجب ان يكون على شاكلة وعد الرب وطناً يهوديا خالصا، وامتد هذا الجدل منذ المؤتمر الصهيوني الأول 1897م، حتى قيام دولة "إسرائيل " 1948، ورغم ان التيار الصهيوني العلماني هو الذي حسم مسألة هوية الدولة بسبب تفوق اليهود الاشكناز الذين عايشوا التجربة الأوروبية وتولوا مقاليد السلطة، الا ان برزت قبل قيام " إسرائيل "الصبغة الدينية وتجلى ذلك في الخطابات الرسمية وفي بعض القوانين.

3. أحمد رفيق عوض، دعامة عرش الرب، الأهلية للنشر والتوزيع – عمان 2011.

تناولت الدراسة تأثير صعود القوى الدينية الأصولية على السياسة الإسرائيلية على الصعيدين الداخلي والخارجي وتأثيرهاعلى عملية التسوية والصراع العربي الإسرائيلي، ولاحظت الدراسة أن إسرائيل منذ أوائل الثمانينات تميل إلى أن تكون أكثر تعبيرا عن الهوية العرقية وأكثر انسجاماً مع عقائد القوى الدينية المتطرفة التي ترفض الانصياع للأعراف الدولية والحقوقية والإنسانية، وقد خلصت الدراسة إلى أن إسرائيل تنحدر إلى الوقوع في تأثير رؤى القوى الدينية المتعصبة، وقد تصبح عما قريب غير إسرائيل التي بدأت عام 1948م، ولاحظت الدراسة أيضاً أن إسرائيل وقد أصبحت أكثر يهودية وأقل صهيونية ضمن مجتمع متحرك ديموغرافياً وسياسياً، والذي سوف ينتهي

إلى التشدد في كل القضايا السياسية مثار الجدل، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي منها مثل (قضية الانسحاب من أراض فلسطينية والسلام مع العرب).

وتوضح الدراسة أن بعض القوى الإسرائيلية الموصوفة بالتشدد تستخدم أسلوبا براغماتيا؛ لابتزاز بقية القوى داخل النظام وأنه في لحظات الحسم الفارقة تبقى السيادة للمصالح العملية ولا تتم وفقاً للميول الأيديولوجية، واتضح أن هذه القوى لديها قدرة على التلون ومحاولة ابتزاز بقية القوى الاخرى؛ لتحقيق أغراض خاصة مثل زيادة موازنات خاصة بها أو فرض شروطها فيما يتعلق بالتعليم الديني أو التوسع الاستيطاني، كما اتضح أن هذه القوى تستمد قوتها من البنية الاجتماعية الاستيطانية في إسرائيل. ولم تتوقع الدراسة حدوث انقلاب سياسي بقيادة المتدينين المتشددين رغم زيادة نفوذهم في الجيش وجهاز الشرطة، ولكنها توقعت أن يمارس المتشددون دورا في إعاقة العملية السلمية ومناهضة تصفية الاستيطان.

4. صبحي عسيلة، الرأي العام الإسرائيلي "التحول نحو اليمين في ظل عملية التسوية"، رسالة ماجستير منشورة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2008.

تناولت الدراسة موضوع الرأي العام الإسرائيلي، وتحديدا من زاوية علاقته واحتمالات تأثيره على عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، حيث احتوت الدراسة على ثلاثة فصول، تناول الفصل الأول الرأي العام في إسرائيل وبين كيفية تأثيره في الحياة السياسية، كما عرضت الدراسة وجهات الرأي العام الإسرائيلي إزاء عملية التسوية خلال الفترة (1991–2003م)، أما الفصل الثاني فتناول تأثير العوامل الداخلية على تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، والفصل الثالث تناول تأثير العوامل الإقليمية على تحول الرأي العام الإسرائيلي باتجاه اليمين.

وقد خلصت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها، أن المجتمع الإسرائيلي يتمتع بعدة خصائص ساهم بعضها في تفعيل دور الرأي العام الإسرائيلي، بينما ساهم بعضها الآخر في الاتجاه العكسي، كما استنتجت الدراسة على المستوى السياسي ان وجود حكومة إسرائيلية يمينية يعد من العوامل التي تدفع الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين، مع العلم ان انزياح الراي العام الاسرائيلي له عدة اسباب بينها فشل عملية التسوية التي شكلت صلب برنامج اليسار الصهيوني، والتحريض الرسمي ضد الشعب الفلسطيني وضد رموز التسوية الاسرائيليين امثال رابين وبيريس، والأمر الذي لا خلاف عليه

هو أن الرأي العام الإسرائيلي قد وصل في نهاية الفترة التي تناولتها الدراسة إلى نقطة من اليمينية غير المسبوقة، تتجاوز تلك الحالة التي كانت عليها عندما أتت باليمين الى الحكم للمرة الأولى عام 1977، وهو الأمر الذي انعكس سلبا على عملية التسوية السياسية التي عادت بوصول شارون الى الحكم الى ما قبل انطلاقها في مدريد 1991.

5. آشر أريان، الانزياح نحو اليمين، (سلسلة أوراق إسرائيلية، مدار، العدد14، 2003)

يقدم الكاتب في هذه الدراسة تحليلاً لنتائج استطلاع للرأي العام الإسرائيلي اجري عام 2002 في موضوع الأمن القومي، حيث يربط الكاتب الانزياح الإسرائيلي نحو اليمين بتصعيد الفلسطينيين هجماتهم، ويقول إن الإسرائيليين بدأوا يفقدون أملهم في التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين. وبالنسبة للرأي الإسرائيلي حول تأييدهم لفك الارتباط يوضح الكاتب بأن هذا التأييد بدأ يتقلص بصورة جوهرية،لانه منوط بعمق الانسحاب المطلوب من الجيش الإسرائيلي، وهذا يشكل "خطرا على الدولة ومواطنيها"، ويضيف الكاتب بان نسبة عالية جدا تؤيد الترانسفير ضد الفلسطينيين.

وتتناول الدراسة الفرق بين الانتفاضة الأولى عام 1987م والثانية (انتفاضة الأقصى) من حيث الوسائل والأدوات القتالية للفلسطينيين، وذكر بأن الانتفاضة الثانية كانت أكثر عنفا وأشد وطأة، واستخدم فيها الفلسطينيون العمليات التفجيرية وأسلحة ثقيلة نوعا ما، مما أدى إلى زيادة قلق الإسرائيليين على أمنهم الشخصي.

وخلاصة تحليله للنتائج ان الجمهور الإسرائيلي اليهودي يحمل الفلسطينيين المسؤولية عن النزاع المستمر بين الطرفين، كما تناولت الدراسة أيضاً تحليل استطلاعات حول قضية القدس، وفي هذا الشأن يستنتج الكاتب ان هناك ارتياحا في اليمين الإسرائيلي لفشل مقترحات التسوية، وما اسماه يقظة اليسار من الأوهام.

أما بالنسبة لقيام دولة فلسطينية فيتوصل الكاتب من خلال الاستطلاع إلى أن غالبية الإسرائيليين يعارضون الاعتراف بدولة فلسطينية في حالة إعلانها من طرف واحد.

6. الياس شوفاني، إسرائيل في خمسين عاما؛ المشروع الصهيوني من المجرد الى الملموس، دار جفرا للدراسات والنشر، 2002– دمشق

تناول هذا الكتاب بأجزائه الثلاثة الصهيونية في مئة عام، وإسرائيل في خمسين عاما، ويتمحور حول الإجابة على السؤال المركزي: لماذا حصل ما حصل بعد قرن من الصراع العربي –الصهيوني؟ لماذا أفلحت الحركة الصهيونية في تحقيق ما حققته، وأخفقت الحركة القومية العربية في تجسيد الشعارات التي رفعتها؟ وكان القصد الرئيسي من هذا المشروع التأسيسي لوعي علمي سليم لطبيعة هذا الصراع، ونقد موضوعي ذاتي لإدارته، على اعتبار أن العمل العربي على هذا الصعيد ظل يعاني من خلل في هاتين الركيزتين.

يقع الكتاب في ثلاثة أجزاء: يتضمن الجزء الأول مقدمة نظرية حول طبيعة هذا المشروع ومرتكزات أمنه الإستراتيجي. وفصلين من أصل ثمانية، يعالج الفصل الأول وهو بعنوان "تهويد فلسطين" في ثلاثة أبواب: "تهويد السكان"، "تهويد الأرض"، و"تهويد السوق"، ويتناول الفصل الثاني "العمل الصهيوني في التطبيق" وسياسات إسرائيل الداخلية والخارجية، ويعرض علاقاتها الدولية.

ويتضمن الجزء الثالث ثلاثة فصول هي الفصل الثالث وعنوانه: "البلد الأم الإمبريالي"، الذي يتتبع علاقات النشاط الصهيوني بالدول العظمى، وصولاً إلى "التعاون الإستراتيجي" مع الولايات المتحدة الأميركية، ويتناول الفصل الرابع "دور الثكنة الوظيفي"، حروب إسرائيل العدوانية ضد الأمة العربية، وصلتها بالمصالح الإمبريالية في المنطقة، كما يقدم الفصل الخامس "المؤسسة المدنية الإسرائيلية"، مسألة نظام الحكم والأحزاب السياسية في إسرائيل، وقضية "الدين والدولة" فيها، ويتتبع الفصل السابع "العمل الصهيوني والتسوية"، رفض الوكالة اليهودية، ومن بعدها إسرائيل، واحباطهما جميع المشاريع التي طرحت لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي على مدى القرن العشرين، أما الفصل الثامن فيتناول "أزمة المشروع الصهيوني" ويدرس التناقضات البنيوية والسياسية في هذا المشروع.

7. دراسة لعدد من الكتاب العرب واليهود بعنوان "رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية" منشورة في مدار.

وقد تضمنت ثنايا هذه الدراسة مواضيع تعكس وجهة نظر بعض المفكرين عن مشاريع حل الدولتين الى حل الدولة الواحدة، والى الحل الإقليمي، وصولا الى الحل في برنامج نتنياهو الذي يتزعم حزب الليكود ورئيس الحكومة الإسرائيلية الحالية وخصوصا بعد الخطاب الذي ألقاه نتنياهو في جامعة بار ايلان 14-6-2009.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة يتضح ما يأتي:

1. معظم الدراسات التي دارت حول الموضوع قيد الدراسة تناولت اليمين الإسرائيلي دون التطرق بشكل مفصل الى العوامل التي أدت الى توجه الإسرائيليين نحو اليمين ولم تدرس تأثير هذا التحول على التسوية السياسية وعلى قضايا الحل الدائم (القدس، الاستيطان، حل الدولتين، اللاجئون، مصادرة الأراضي، القوانين العنصرية).

2. معظم الدراسات تخصصة في دراسة التطور التاريخي لاحزاب اليمين وأهدافها وبرامجها وتمايزها عن باقي الأحزاب اليسارية دون التطرق لموضوع تشكيل الحكومات اليمينية وسياساتها اتجاه القضية الفلسطينية، وبعض الدراسات تناولت مسألة الأحزاب الحريدية والمتشددة وأثرها على السياسة الإسرائيلية دون التطرق بشكل مفصل لقضايا الحل الدائم او التسوية السياسية مع الفلسطينيين بشكل مباشر.

3. وتتميز هذه الدراسة عن بقية الدراسات بأنها ارتكزت على مقارنة بين حكومات اليمين المختلفة (حكومة اولمرت مقارنة بحكومات نتنياهو الثلاثة المتتالية منذ عام 2009) وشملت المقارنة عدة محاور منها الاستيطان والنظرة الى وضع القدس والتسوية السياسية والقوانين العنصرية وحل الدولتين والحروب ضد الشعب الفلسطيني.

4. لم يتم تغطية الفترة الزمنية التي تناولتها هذه الدراسة من قبل دراسات اكاديمية، سواء أكانت دكتوراه أم ماجستير او حتى تلك التي تناولتها لم تأتي في صورة مقارنة بين عدة حكومات يمينية في مراحل تاريخية متتالية ورصد أثرها على التسوية السياسية للقضية الفلسطينية.

الفصل الثاني: تاريخ أحزاب اليمين ونشأتها وتطورها

الصهيونية

التيارات الصهيونية

أفكار وسياسات الاحزاب اليمينية

عوامل التحول نحو اليمين

حكومات اليمين المتعاقبة

الفصل الثاني:

تاريخ أحزاب اليمين ونشأتها وتطورها:

منذ ما عرف بانقلاب عام 1977 واستلام اليمين الحكم في اسرائيل لاول مرة بزعامة حزب الليكود، وهذا اليمين يزداد قوة وترسخا على حساب اليسار، لدرجة انه بات يسيطر على الحكم كليا منذ العام 2001 وحتى الان (2017)، وقد تغير اليمين نفسه مع مرور الزمن فقد اخذ تيار ما عرف باليمين التصحيحي الذي اسسه جابوتينسكي وقاده مناحيم بيغن ثم اريئيل شارون، لصالح يمين ديني متطرف ويمين قومي استيطاني يقدم يهودية الدولة على الديمقراطية وهو تيار يقوده نفتالي بينيت وافيغدور ليبرمان واغدوت هتوراه وحركة شاس، مع ميل واضح الى تعاظم قوة هذا اليمين في صفوف الشرقيين.

ورغم ان جذور هذا اليمين ضاربة في اوساط المستوطنين في العشرينات والثلاثينات من القرن العشرين، فانها لم تتمكن من الوصول للانفراد بالسلطة الا بعد عام 1977، بعد ان اتحدت عدة قوى يمينة في تكتل الليكود.

ويلقي هذا الفصل الضوء على نشوء الحركة الصهيونية في مؤتمر بازل الاول على يد ثيودو هيرتسل، ويستعرض ابرز المفكرين الصهاينة ومختلف التيارات التي تعايشت او تباينت داخل الحركة الصهيونية، وصولا الى نشأة الاحزاب العمالية مطلع القرن العشرين وتأسيسها دولة اسرائيل عام 1948 ثم خسارة هذه الاحزاب الحكم لصالح اليمين قبل ان يتراجع اليسار الاسرائيلي بشكل حاد عام 2001 ابان انتفاضة الاقصى وصعود اليمين القومي ثم اليمين الديني الذي اخذ يجتاح المجتمع الاسرائيلي وقد حاول هذا الفصل تبيان الاسباب والظروف التي صاحبت هذا التغير في المجتمع الاسرائيلي.

1.2 الصهيونية

كانت بدايات ظهور الحركة الصهيونية في وسط وشرق أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر، ودعت اليهود للعودة إلى ما اسمته "ارض الآباء والأجداد" ورفض اندماج اليهود في المجتمعات الاخرى للتحرر من "معاداة السامية والاضطهاد الذي وقع عليهم في الشتات"، وبدأ قادة الحركة يطالبون بانشاء دولة على جزء من أراضي فلسطين التي تسيطر عليها الدولة العثمانية، وقد ارتبطت الحركة الصهيونية الحديثة بشخصية ثيودور هيرتسل الذي يعد الداعية الأول للفكر الصهيوني الحديث الذي تقوم على آرائه الحركة الصهيونية، وكان الفيلسوف اليهودي النمساوي ناثان برنباوم 1890، أول من استخدم مصطلح الصهيونية، وقد عقد أول مؤتمر صهيوني في مدينة بازل في سويسرا ليتم تطبيق الصهيونية بشكل عملي على فلسطين فعملت على تسهيل الهجرة اليهودية ودعم المشاريع الاقتصادية اليهودية. (المسيري، 1997: 3/24- 37)

والحركة الصهيونية حركة استعمارية شبيهة بالتيارات الاستعمارية التي عرفتها البلدان الأوروبية الرأسمالية في الثلث الأخير من القرن التاسع عشر والقرن العشرين، فقد نشأت في نفس الظروف التاريخية التي تطور فيها الاستعمار الأوروبي وتوخت نفس الأهداف ونفس الطرق والاصطلاحات كما اعتمدت على القوى الامبريالية من أجل تحقيق أهدافها. (المحجوبي، 1990: ص51)

تمتاز الفترة التي ظهرت فيها الصهيونية في أوروبا بانتشار الأفكار القومية والعلمانية والتحررية وقيم المساواة والحرية، والتي عبرت عنها الثورة الفرنسية، كما أنها تأثرت بالفكر القومي الشرق أوروبي، والذي كان مختلفاً عن الفكر القومي الغرب أوروبي، فجرى في غرب أوروبا بناء فكرة الأمة على الجغرافيا السياسية، والتي سبقت فيها الدولة وجود الأمة، كما لا يشترط بناء الأمة لأي انتماء عرقي مسبق، أما في الفكر الشرق أوروبي، فإن المشروع أساساً مبني على أساس عرقي- لغوي- وشائجي تسبق فيه القومية وجود الدولة، فهي التي تقيم الدولة، وما الدولة ضمن هذا المنظور إلا أداة للمشروع القومي، فعندما تجنبت الصهيونية المسألة اليهودية بواسطة الأدوات والمفاهيم القومية ذاتها التي كانت سائدة في شرق أوروباً خصوصاً، كان لا بد لها أن تعرف نفسها بأنها صاحبة مشروع قومي، وعليها أن تعيد تعريف اليهود واليهودية بالمفاهيم الأوروبية القومية العلمانية السائدة، أي أن تموضع نفسها جغرافيا. (زريق، 2011: ص5)

فعند قيام الصهيونية استخدمت الدين اليهودي باعتباره رابطة قومية تصهر جميع اليهود في مختلف الثقافات فبالنسبة للصهاينة ثمة شعب يهودي وقومية يهودية فقط، وقد نظر تيودور هيرتسل مؤسس الحركة الصهيونية إلى الدين اليهودي باعتباره السجاد الثمين الذي يسهل العبور عبره إلى القومية ومقاومة توطين اليهود في البلاد التي يقيمون فيها، حيث قال في هذا:" سوف يقوم حاخاماتنا بتكريس جهودهم وطاقاتهم لخدمة فكرتنا، وسوف يغرسونها في نفوس الرعية اليهودية عن طريق الوعظ والإرشاد من منابر الصلاة، لن نسمح إذا بظهور أية نزاعات"، واعتبر ديفيد بن غوريون أول رئيس حكومة لإسرائيل، أن الدين "وسيلة مواصلات فقط، ولذلك يجب أن نبقى فيها بعض الوقت لا كل الوقت". (الحسني، 2010: ص 63)

1.1.2 المؤتمر الصهيوني الأول (مؤتمر بازل 1897)

بدأ التحضير الجدي لعقد مؤتمر صهيوني مطلع عام 1897، برئاسة تيودور هرتسل الذي حدد في خطاب الافتتاح أن هدف المؤتمر هو وضع حجر الأساس لوطن قومي لليهود، وأكد أن المسألة اليهودية لا يمكن حلها من خلال التوطين البطيء أو التسلل بدون مفاوضات سياسية أو ضمانات دولية أو اعتراف قانوني بالمشروع الاستيطاني من قبل الدول الكبرى، وكان مقرراً عقد المؤتمر في ميونخ بألمانيا، لكن عندما أرسلت الدعوات الرسمية غضب اليهود الغربيون وأعلنوا سخطهم على المؤتمر، واعتبرته الصحافة الألمانية اليهودية خيانة، كما رفضت رابطة رجال الدين اليهود في ألمانيا هذا المؤتمر بشدة. (المسيري، 1999، 98)

أدت هذه الحملة إلى نقل مكان المؤتمر إلى بازل في سويسرا، وانصرف هيرتسل إلى مراسلة زعماء اليهود قاطبة، يحثهم على انتخاب النخبة البارزة بينهم.

عقد المؤتمر أخيراً في بازل (29–31 آب 1897)، وحضره 204 أعضاء من اليهود، يمثلون 15 دولة، وترأس هيرتسل المؤتمر، وقد ضع المؤتمر ما عرف فيما بعد باسم "برنامج بازل" الصهيوني، والقرار الأساسي الذي اتخذه المؤتمر هو: "إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام."

وحدد المؤتمر الوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الغاية بما يلي:

1. تعزيز الاستيطان في فلسطين باليهود المزارعين، والحرفيين والمهنيين.
2. تنظيم اليهود كافة، وتوحيدهم بواسطة إنشاء المؤسسات المحلية والعامة الملائمة، وفقاً للقوانين السارية في البلد.
3. تقوية الشعور اليهودي القومي والضمير القومي.
4. اتخاذ الخطوات التحضيرية للحصول على موافقة الحكومات، التي يجب الحصول عليها، لتحقيق هدف الصهيونية.

2.2 التيارات الصهيونية

تضم الصهيونية ثلاثة تيارات رئيسية تعد من أبرز التيارات الفاعلة فيها والتي تمتد منها أغلب الأحزاب والقوى السياسية الموجودة اليوم في إسرائيل.

1.2.2 التيار الصهيوني الاشتراكي (العمالي):

هو تيار يدعي بأن التركيب الاجتماعي والحضاري اليهودي مختلف عن غيره، فهو غير قادر على الاندماج مع الأوساط الأخرى، لذلك يدعو إلى برنامج عمل قائم على تحقيق الأهداف الصهيونية على أسس اشتراكية (الحسني، 2010،ص 249)، فركز هذا التيار على أفكار الصهيوني الروسي بروبوروشوف الذي عمد إلى خلق منظمة فكرية ماركسية– صهيونية من كتاب كتابه "المسألة القومية والصراع الطبقي" الصادر عام 1905م، بالإضافة إلى أفكار الصهيوني الروسي (أهارون ديفيد غوردون) صاحب نظرية "دين العمل" وتقوم هذه النظرية على الدعوة إلى العودة إلى الزراعة والكف عن لعب دور السماسرة في المجتمع، كما ذهب غوردون بنفسه إلى فلسطين عام 1904م لكي يمارس استعمار الأرض واستيطانها، حيث ظهرت منظمات صهيونية في وقت مبكر من القرن الماضي لإقامة الفكرة الصهيونية على أسس اشتراكية، ولعل أكثرها أهمية ثلاث منظمات صهيونية شكلت فيما بعد في حركتهما الاندماجية والانشقاقية، الأحزاب العمالية "حركة العمل الصهيونية" أو ما يعرب "باليسار الصهيوني" (خالد، 1988، ص8)، وتتمثل أشهر هذه المنظمات الصهيونية. (خالد، 1988، ص9:10)

- منظمة عمال صهيون: ظهرت في صورة جماعات صغيرة في أماكن مختلفة من روسيا في بداية القرن الماضي، ثم اندمجت تحت اسم "حزب العمال الاشتراكي الديمقراطي اليهودي الروسي" في عام 1905م، لها عدة فروع في النمسا وبولندا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وأنشأ لها فرع آخر في فلسطين عام 1906م.
- منظمة الحارس الفتى "هاشومير هاتسعير": وهي حركة زراعية شبه عسكرية، نشأت في بولندا بشرق أوروبا، هدفها هو إقامة دولة اشتراكية في فلسطين، بالتعاون بين العرب واليهود (القومية الثنائية).
- منظمة العامل الفتى "هابوعيل هاتسعير": تأسست على يد مهاجري شرق أوروبا في فلسطين عام 1906، حيث أنشأت مستعمرات يهودية بالاعتماد على العمل العبري واستبعاد العامل العربي.

يذكر ان هذه المنظمات لم تعد قائمة، ولم يتبق منها سوى حزب العمل الذي تآكلت شعبيته واخذ يفقد من قوته سنة تلو الاخرى.

2.2.2 التيار الديني:

نشأ ونما في بيئة فكرية سياسية واجتماعية خارج أرض فلسطين، ونهل أصول الفكر من كتابات العديد من الحاخامات الصهاينة منهم الحاخام صموئيل موهيليفير اللتواني الأصل، وهو الذي أسس حركة المركز الروحي المزراحي عام 1902م في أوروبا، حيث أصبحت عضواً مستقلاً في المنظمة الصهيونية العالمية، وجناحها العمالي "العامل المزراحي: هبوئويلهمزراحي" والذي ظهر عام 1922م (خالد، 1988، ص12).

كما نشأ خارج المنظمة الصهيونية تيار ديني لا يعترف بالصهيونية ويرى أن خلاص اليهود لا يمكن أن يتم بجهود بشرية، ويمثله حركة "أغودات إسرائيل العالمية"، التي اعتبرت الصهيونية خطراً علمانياً على الديانة اليهودية، ومن ثم اتخذت منها موقف الرفض والمجابهة (ماضي، 1999، ص193)، ومع ذلك فان هذه الحركة تشارك في الحكومات منذ اعتلاء اليمين سدة الحكم عام 1977 ولكن على مستويات اقل من وزارية.

3.2.2 التيار الصهيوني الليبرالي (اليميني)

في الوقت الذي كان الجناح العمالي الصهيوني يبلور عقيدته، في ظل سياسة الوطن القومي ويعيد تنظيم نفسه ويقيم المؤسسات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التابعة له، ضمن مخطط رص صفوفه وتقوية نفوذه، كانت التيارات الصهيونية الأخرى ومعظمها ذو اتجاهات يمينيه، معتدلة أو متشددة، تحاول القيام بالعمل ذاته أيضاً، إلا أن نشاط الفئات اليمينية تم على نطاق ضيق بالمقارنة مع نشاط التيارات العمالية وجاء متأخراً عنها على الأقل بنحو ربع قرن من الزمن، ففي العشرينيات من القرن الماضي ظهرت في فلسطين مجموعات مؤيدة للصهيونية العموميين، وهي التيار الصهيوني اليميني المعتدل الذي كان مسيطراً آنذاك على المنظمة الصهيونية العالمية، وكان هذا الاتجاه بزعامة حاييم ويزمان ذي الصبغة الليبرالية، يسعى إلى إقامة دولة يهودية في فلسطين على الأسس الرأسمالية البحتة. (جريس، 1986، ص162).

3.2 افكار وسياسات الاحزاب اليمينية

1.3.2 حزب الليكود:

تشكل حزب الليكود عام 1973 بعد اتحاد حركة "حيروت"، وحزب "الأحرار"، وكان صاحب فكرة تشكيل هذا الحزب هو **ارئيل شارون**، وقد انضم للحزب عام 2004 حزب " إسرائيل بعليا"، الذي كان يعنى بقضايا المهاجرين الروس، وشكلت حركة "حيروت" العمود الفقري لليكود، وتعود جذورها إلى الحركة التصحيحية التي قادها فلادمير جابوتنسكي في الثلاثينات من القرن الماضي، الذي نادى بوجوب إقامة إسرائيل في كل من فلسطين والأردن، وكانت الحركة تؤمن بفكرة "أرض إسرائيل الكاملة". ومؤسس حركة "حيروت" هو مناحيم بيغن الذي قاد حزب الليكود بعدما توحدت "حيروت" و"الأحرار". وقد نجح "الليكود" في حكم إسرائيل لأول مرة عندما فاز في الانتخابات التشريعية عام 1977، حيث شكل حكومة ائتلافية بالتحالف مع الأحزاب الدينية واليمينية في الكنيست. (منصور، 2011: ص 198)

وجاء في البيان التأسيسي للحزب: أن حزب الليكود عبارة عن حركة وطنية ليبرالية تسعى من أجل جمع شتات الشعب اليهودي في أرض الوطن، وأن الحزب يعمل من أجل حرية الإنسان والعدالة الاجتماعية (منصور، 2009، ص 391).

وقد كان الهدف من تشكيل الليكود تجميع اليمين في إسرائيل في كتلة برلمانية انتخابية، أملاً بإزاحة حزب العمل عن الحكم والحلول محله، من أجل تنفيذ برنامج اليمين سياسياً واقتصادياً، لكن الليكود لم يتمكن من تحقق ذلك في انتخابات الكنيست الثامن (1973) التي أجريت بعد فترة قصيرة من تأسيسه، وإنما تحقق ذلك في انتخابات الكنيست التاسع (1977) (منصور، 2011،ص 198).

وقد حكم الليكود إسرائيل في إثر انتخابات سنة (1977) بالتحالف مع الأحزاب الدينية، حتى سنة (1981) إلا أنه اضطر عقب انتخابات الكنيست الحادية عشرة 1984 نتيجة نشوء وضعية تكافؤ بين معسكر اليسار ومعسكر اليمين الديني والقومي، إلى التشارك مع حزب العمل في حكومة وحدة وطنية تناوب على رئاستها كل من شمعون بيرس رئيس حزب العمل، واسحاق شامير رئيس حزب الليكود، وفضل الحزبان الاستمرار في التشارك في الحكم عقب انتخابات الكنيست الثانية عشرة 1988 في إطار حكومة وحدة وطنية ثانية، لكن هذه المرة برئاسة شامير وحده. وقد انفرط عقد هذه الحكومة بانسحاب حزب العمل منها سنة 1990 بينما استمر الليكود في الحكم بالتحالف مع الأحزاب الدينية وأحزاب أقصى اليمين حتى انتخابات الكنيست الثالثة عشرة، التي أجريت سنة 1992، وأسفرت عن خسارة الليكود الحكم وانتقاله إلى صفوف المعارضة (مركز التخطيط الفلسطيني، 2006).

تمكن الليكود من العودة إلى الحكم في انتخابات الكنيست الرابعة عشر سنة (1996) برئاسة بنيامين نتنياهو، إلا أنه عاد وخسر الحكم في انتخابات الكنيست الخامسة عشر، إثر فوز حزب العمل بقيادة إيهود باراك، وأدت استقالة بارك في مطلع سنة 2001 إلى إجراء انتخابات لرئاسة الحكومة فقط، فاز بها مرشح الليكود أريئيل شارون، وهكذا تمكن حزب الليكود م العودة لسدة الحكم (موقع الكنيست على الانترنت).

ولم تمض فترة طويلة قبل أن تدب الخلافات في صفوفه، وتدخله في أزمة خطرة أدت في نهاية المطاف إلى تصدعه، وانشقاق زعيمه ومؤسسه أريئيل شارون بالذات ومجموعة كبيرة من وزراء

ونواب وكوادر الحزب عن حزبهم، وتأسيسهم حزباً جديداً سمي كديما، وكان السبب في الخلاف بين شارون وخصومه، ونشوب الأزمة وتفاقمها، مواقف وقرارات اتخذها الأول وخاصة الانسحاب من مستوطنات غزه عام 2005، وهو ماعتبره صقور الليكود تخلياً عن مبدأ (أرض إسرائيل الكاملة وحق اليهود في الاستيطان في جميع أرجائها)، وخروجاً عن عقيدة الحزب ومبادئه وبرنامجه السياسي (منصور، 2011،ص 199)

1.1.3.2 البرنامج السياسي لحزب الليكود:

ظل يرفض فكرة الدولة الفلسطينية تحت أي ظرف، لكنه حالياً يبدي استعداده للاعتراف مقابل شروط تفرغ هذه الدولة من أي مضمون سيادي أو وطني، والقدس الموحدة عاصمة إسرائيل الموحدة، ووجوب ضمان حق المستوطنين اليهود بالبناء والتوسع في الضفة الغربية ورفض حق العودة للاجئين، اما بالنسبة للتسوية مع الفلسطينيين "فيجب أن تضمن منحهم القدرة على إدارة شؤونهم الذاتية، أي منحهم حكماً ذاتيا مقلصا"، والليكود في عهد قيادة نتنياهو يؤمن بأن تحسين الظروف المعيشية للفلسطينيين يمكن أن يدفعهم للتنازل عن حقوقهم السياسية وثوابتهم الوطنية.(الجزيرة نت 2014)

وبعد تسلمه رئاسة الحكومة عقب الانتخابات الاخيرة 2015، تنكر حزب الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو لمبدأ حل الدولتين، ساعده في هذا الامر، تخلي الادارة الامريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب عن هذا المبدأ.

2.3.2 حزب "ييش عتيد" (هناك مستقبل)/ يمين وسط:

حل ثانيا أكبر في انتخابات الكنيست التاسعة عشرة عام2013 بتسعة عشر مقعدا، ثم انخفض في الانتخابات الاخيرة 2015 الى المرتبة الرابعة باحد عشر مقعدا، مع العلم أن الحزب تشكل تشكل عام 2012 ينتمي الحزب ليمين الوسط. (موقع الكنيست على الانترنت).

1.2.3.2 مواقف الحزب من الصراع:

يعتبر حزب يش عتيد ان قضايا اللاجئين والقدس خارج نطاق المفاوضات وهو يدعو إلى ضم التجمعات الاستيطانية الكبيرة في الضفة الغربية لإسرائيل في أي تسوية، ومن أجل التأكيد على تأييده

للاستيطان فقد عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في مستوطنة "أرئيل" ثاني أكبر مستوطنة في الضفة الغربية. (مركز الجزيرة للدراسات 2013).

ويركز برنامج الحزب على تغيير سلم الأولويات في اسرائيل مع منح الأولوية للحياة المدنية وتحسين وضع الطبقة الوسطى، ويقترح الحزب إقامة "مجلس قومي للتربية والتعليم" وبلورة سلة تربوية شخصية لكل طالب، كذلك يقترح البرنامج خطة لبناء 150 ألف وحدة سكنية على فترة 10 سنوات بتمويل من الجهات المؤسسية، كما يدعو حزب "هناك مستقبل" إلى وضع دستور لإسرائيل ويعرض تغيرات في طريقة الحكم، ومن ضمنها رفع نسبة الحسم حتى 6%، وعدم إمكانية إسقاط الحكومة إلا باقتراح حجب ثقة شامل وبأغلبية 70 عضو كنيست. وينادي ايضا بالمساواة في التجنيد.(وفا،2012)

3.3.2 حزب "إسرائيل بيتنا"/ يمين متطرف:

حزب إسرائيل بيتنا، حزب صهيوني يميني عنصري، يقع في الخريطة الحزبية على يمين الليكود، أسس سنة (1999) على يد أفيغدور ليبرمان، الذي كان قبل ذلك عضواً بارزاً في الليكود، وكان الهدف من إنشاء الحزب استقطاب وتمثيل المهاجرين الروس ذوي الميول اليمينية المتطرفة، الذين لم يكونوا راضين عن مواقف وسياسات يسرائيل بعلياه، الحزب الوحيد الممثل لليهود الروس آنذاك، والذي كان يعرف نفسه بأنه حزب وسطي يتصرف على هذا الأساس (منصور، 2011: 206).

خاض حزب إسرائيل بيتنا انتخابات الكنيست الخامسة عشرة، على أساس برنامج انتخابي، جرى التركيز فيه على حاجات المهاجرين الروس، وحل مشكلاتهم، وفاز فيها بأربعة مقاعد، حيث كان يطمح للوصول إلى سدة الحكم، وفرض تصوراته الأيديولوجية بشأن مستقبل إسرائيل، ذلك أن ثمة عقيدة تسود الشارع اليهودي الروسي تفيد أنهم هم الطليعة التي ستحمي الأغلبية اليهودية وتؤكد يهودية الدولة، وتحالف الحزب في أوائل سنة 2000 مع حزب الاتحاد الوطني اليميني المتطرف، وخاضا انتخابات الكنيست السادس عشر لسنة 2003 معا في إطار قائمة مشتركة برئاسة ليبرمان فازت بـ (7) مقاعد، كانت حصة إسرائيل بيتنا منها (4) مقاعد، وقد انضم الاتحاد الوطني إلى حكومة أريئيل شارون التي ألفت إثر الانتخابات، إلا نه انسحب منها في حزيران 2004، لمعارضته خطة الانفصال عن قطاع غزة التي كان شارون أعلنا وشرع في العمل على إقرارها منذ أوائل تلك السنة (الجزيرة نت 2014).

قبيل انتخابات الكنيست السابعة عشرة لسنة 2006 بفترة وجيزة انفصل حزب إسرائيل بيتنا عن الاتحاد الوطني، وخاض الانتخابات منفرداً، وحقق تقدماً ملحوظاً بفوزه بـ (11) مقعداً، وكان من العوامل التي ساعدته في إحراز هذه النتيجة اختفاء حزب يسرائيل بعلياه من الساحة السياسية عقب فشله الذريع في انتخابات سنة 2003، وذوبانه في الليكود بعد الانتخابات بفترة وجيزة، وقد رفض إسرائيل بيتنا في البداية المشاركة في الحكومة التي ألفها إيهود أولمرت، رئيس حزب كديما وقتئذ، إثر فوز حزبه في الانتخابات، لكنه وافق على الانضمام إليها لاحقاً، في تشرين الأول سنة 2006 وشغل زعيمه أفيغدور ليبرمان، منصب وزير الشؤون الاستراتيجية إلا أنه ما لبث أن انسحب منها في كانون الثاني 2008، احتجاجاً على قبول أولمرت إدراج موضوع القدس ضمن قضايا المفاوضات مع السلطة الفلسطينية (منصور، 2011: 207).

في انتخابات الكنيست الثامن عشر سنة 2009 حقق حزب إسرائيل بيتنا انتصاراً كبيراً بفوزه بـ (15) مقعداً في الكنيست، رفعته إلى مقام الحزب الأكبر الثالث في إسرائيل، بعد كديما والليكود، وعززت إلى حد كبير موقعه في الحياة السياسية والمنظومة الحزبية اليمينية، التي حققت بدورها انتصاراً كبيراً على اليسار والوسط اليهوديين معاً، وذلك بفوزها بـ (65) مقعداً في الكنيست في مقابل (44) مقعداً لليسار والوسط اليهوديين، وقد تمكن إسرائيل بيتنا بفضل قوته البرلمانية من فرض شروطه على زعيم الليكود بنيامين نتنياهو، الذي كلف بعد الانتخابات بتأليف الحكومة، وكان من أهم هذه الشروط تعيين رئيسه أفيغدور ليبرمان وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الحكومة بالإضافة إلى منح الحزب أربع حقائب وزارية أخرى (منصور، 2011: 207).

وفي انتخابات الكنيست التاسعة عشرة عاد اسرائيل بيتنا ليتحد مع الليكود حيث فاز التحالف بواحد وثلاثين مقعدا، وفي عام 2015 خاض الانتخابات مستقلا فانخفض تمثيله الى 6 مقاعد فقط، ويشغل رئيس الحزب افيغدور ليبرمان منصب وزير الدفاع الاسرائيلي (2017). (موقع الكنيست على الانترنت).

1.3.3.2 البرنامج السياسي لحزب إسرائيل بيتنا:

بالإضافة إلى نفس المواقف التي يتبناها الليكود، فإن هذا الحزب يتبنى فكرة تبادل الأراضي، والتي تقوم على مبادلة الأراضي التي اقيمت عليها المستوطنات بالمناطق التي يقطن فيها فلسطينيو 48، وفي نفس الوقت، فإن لزعيم الحزب عدة مواقف متطرفة، منها (الجزيرة نت2014)

1. تأييد إلقاء قنبلة ذرية على قطاع غزة من أجل حسم الصراع مع المقاومة فيها.
2. الدعوة لفرض السيادة اليهودية على المسجد الأقصى.
3. يرى أنه بالإمكان حل مشكلة اللاجئين عبر توطينهم في صحراء سيناء.
4. سبق وهدد رئيس الحزب بقصف السد العالي في مصر وقصر الرئيس السوري في دمشق. (2015،JBC)

4.3.2 حزب البيت اليهودي / يمين متطرف:

يعتبر حزب البيت اليهودي الممثل الرئيس لليمين المتشدد بشكل عام، والأحزاب الصهيونية الدينية بشكل خاص، ويتميز بأنه من أكثر الأحزاب تعقيداً وتنظيماً وفق معايير التسلسل الإداري وتحديداً للصلاحيات والمسؤوليات بداخله، حيث تتعدد البنى المكونة له، ويتكون البيت اليهودي من مجموعة أحزاب تندمج في إطارها مجموعات من الجماعات متباينة فكرياً وسياسياً واجتماعياً، تتعدد الوظائف والواجبات الملقاة على عاتقها، والى جانب مؤسسات الحزب الرسمية التي تتعدد فيها المستويات التنظيمية، هناك مجموعة من المؤسسات الدينية والاجتماعية، التي تؤدي وظائف مختلفة، إلى جانب عدد من الوحدات سواء السياسية والحزبية (أطر طلابية وشبابية مثل بني عكيفا وغيرها،) أو الديمغرافية والسكانية (وحدات استيطانية منتشرة في الضفة الغربية والجولان والجليل، وأحياء خاصة بالمتدينين في المدن الإسرائيلية،). (خليفة، 2011،ص ص216)

ويعد "البيت اليهودي" (المفدال الجديد) (هبايت هيهودي/ همفدال هحدشاه) حزباً دينيا صهيونياً، متطرفاً قومياً في عدائه للعرب والفلسطينيين، يحتل علي الخريطة الحزبية موقعاً في أقصى اليمين، وينظر إليه، هو والاتحاد الوطني المؤتلف معه، باعتبارهما أشد الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً، تأسس هذا الحزب وفق قانون الأحزاب في (إسرائيل) في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008م، عشية انتخابات

الكنيست الثامنة عشرة،2009 من ائتلاف القوى اليمينية المفدال الجديد والاتحاد الوطني وتكوما(النهضة) و(هتكفا الامل) وأرض إسرائيل و"أخي"، وحظي الحزب بتأييد حاخامي الصهيونية الدينية، وكان الهدف من تأسيسه توحيد أحزاب اليمين؛ لتحسين فرصها في الانتخابات، ويشارك البيت اليهودي حاليا في الحكومة بثلاثة وزراء ويتزعمه نفتالي بينيت. وله في الكنيست عشرة مقاعد. (موقع عكا، 2016-7-9)

5.3.2 حزب شاس/ يمين ديني:

هو حزب إسرائيلي ديني متزمت، اسمه مأخوذ من التلمود، يمثل الشريحة المتدينة الشرقية اليهودية، يعرف بـ"حزب الشرقيين المحافظين على التوراة" يؤثر بشكل كبير في السياسة الإسرائيلية.(خليفة، 2011،ص 225)

أسسه الزعيم الديني اليهودي الحاخام عوفاديا يوسف، عام 1984 للدفاع عن الشريحة المتدينة اليهودية من أصول شرقية (السفارديم)، في مواجهة احتكار نخبة اليهود الغربيين (الأشكناز) للسلطة ومواقع النفوذ في إسرائيل. ويعود اسم الحزب إلى جزء من التلمود المسمى بالمشناه، وفيه ستة مباحث تسمى بالعبرية شيشا سيداريم تختصر في كلمة شاس. تقوم مبادئ الحزب على العناية بالقيم التقليدية لليهود واليهودية الأصولية في إسرائيل، والاستمرار في طريق حاخامات السفارديم حسب الميراث اليهودي الشرقي، بالإضافة إلى تمثيل جمهور حراس التوراة والوصايا، كما يدعو حزب شاس إلى منع التمييز ضد الجمهور الديني الأصولي وتشجيع حب إسرائيل، وتربية أولاد إسرائيل على التوراة، وذلك بالحفاظ على القيم اليهودية السفاردية، وهو يؤكد على قدسية السبت والأعياد اليهودية، ويرفض تجنيد الفتيات في الجيش. (موقع عكا، 2016)

مواقفه السياسية تحتاج إلى مباركة مجلس حكماء التوراة ورئيسه، وهو يؤيد التفاوض مع الفلسطينيين، لكنه يرفض إيقاف الاستيطان، ويرفض التفاوض حول مستقبل مدينة القدس، ويطالب الدول العربية بتعويض اليهود الذين فقدوا ممتلكاتهم بعد هجرتهم.

أصبح القوة الدينية الأولى في إسرائيل والقوة السياسية الثالثة، حيث حصل في انتخابات 2006 على 12 مقعدا بالكنيست ليحتل مع حزب الليكود المرتبة الثالثة في حينه.

تراجع قليلا في انتخابات 2009 و2013، وفي الانتخابات الاخيرة 2015 هبط رصيده الى سبعة مقاعد فقط وشارك في الحكومة حيث تولى رئيس الحزب اربيه درعي حقيبة الداخلية. (موقع الكنيست).

6.3.2 حزب تنوعا (الحركة) / يمين وسط:

تنوعا وتعني بالعربية الحركة، شكلته تسيفي ليفني بعد عودتها للحياة السياسية، وقبيل انتخابات 2013 للكنيست (19) بثلاثة أشهر ويصنف ضمن احزاب الوسط،و انضم إليه أعضاء من حزبي كاديما والعمل، يمثّل خط الوسط السياسي، حصل على (6) مقعد في البرلمان، وخاض انتخابات 2015 ضمن "المعسكر الصهيوني" بالتحالف مع حزب العمل حيث حصد التحالف 24 مقعدا وحل في المرتبة الثانية بعد الليكود. يطرح برنامجه السياسي حل الدولتين ويؤمن بأهمية المفاوضات السياسية مع الفلسطينيين (مركز المعلومات الفلسطيني، د. ت)

7.3.2 حزب كاديما/ يمين وسط:

تشكل حزب " كاديما " جراء حدوث إنشقاق كبير حدث في حزب " الليكود " وقع على خلفية الخلاف الكبير داخل مؤسسات الحزب بشأن خطة " فك الارتباط " عام 2005، حيث انسحب أرئيل شارون رئيس الحزب ورئيس الحكومة في ذلك الوقت من الليكود ومعه عدد كبير من قادة الحزب ليشكلوا حزب كاديما. وقد كان " كاديما " أكبر حزب في البرلمان السابق، لكنه انهار بسبب كثرة الانشقاقات، حتى أنه بالكاد قد تجاوز نسبة الحسم في انتحابات 2013 ثم تلاشى بعد ذلك. وقد تبنى الحزب مواقف تتراوح بين مواقف حزبي العمل والليكود.

ومن بين الأهداف المركزية التي وضعها شارون لحزب كاديما: "الحفاظ على دولة إسرائيل بكونها الوطن القومي الآمن للشعب اليهودي، وإعادة نفخ الروح الوطنية في دولة إسرائيل. كما تبرز أفكار الحزب أهمية ضمان يهودية الدولة عبر ترسيم الحدود الثابتة والنهائية والدائمة لدولة إسرائيل من خلال تسوية سلمية عبر تطبيق حل الدولتين بحيث تقام دولة فلسطينية كوطن لكل الفلسطينيين، أي لن تسمح إسرائيل بدخول لاجئين فلسطينيين إلى أراضيها، وأن تكون هذه الدولة الفلسطينية خاية من "الإرهاب"، وهذا الحل يتضمن ضم مناطق هامة بالنسبة للأمن الإسرائيلي ومواقع وأماكن مقدسة

للديانة اليهودية ذات مدلولات ورموز وطنية، مثل "القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل. وضم أقصى حد ممكن من المستوطنين اليهود، مع التشديد على الكتل الاستيطانية ذات الكثافة اليهودية، وضرورة الوصول إلى ذلك عبر التفاوض مع الفلسطينيين(صالح، 2009، ص 15:17)

بعد مرض شارون تولى قيادة الحزب ايهود أولمرت الذي اصبح رئيسا للوزراء عام 2006 ومن ابرز قيادات كاديما بعد شارون واولمرت، تسيبي ليفني وشمعون بيريز وشاؤول موفاز، اشترك الحزب في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية في دورتها ال17 في 28 آذار 2009، محققا فوزا سياسيا ب 29 مقعدا من أصل 120 في الكنيست وأصبح بذلك يمثل أكبر كتلة في الكنيست بقيادة تسيبي ليفني التي قررت عدم المشاركة في حكومة ائتلافية برئاسة بنيامين نتنياهو، وقادت الحزب من مقاعد المعارضة بسبب رفض الليكود "طبيق حل الدولتين عبر المفاوضات (صالح، 2009،ص 21).

8.3.2 حزب يهودات هاتوراة/ يمين ديني:

أقرب إلى اليمين المتشدد في برنامجه السياسي،حصل على (7) مقاعد في انتخابات 2013، ثم انخفض الى 6 في انتخابات 2015، تتخذ قرارات الحزب من قبل (مجلس حكماء التوراة)، يمثل اليهود الغربيين المتدينين.

يهدوت هتوراه (يهود التوراة) هي كتلة انتخابية برلمانية دينية تكونت عشية انتخابات سنة 1992، من حزبي أغودات يسرائيل وديغل هتوراه، ممثلي الطوائف الاشكنازية الحريدية. وقد اتفق الحزب على السعي لتوحيد الحزبين ومجلسي كبار علماء التوراة المشرفين عليهما، وتجدر الإشارة إلى أن الحزبين انفصل أحدهما عن الاخر في شر يناير 2004 لخلاف بينهما بشأن توقيت الانضمام إلى حكومة شارون في تلك السنة، لكنهما عادا إلى الائتلاف قبيل انتخابات سنة (2006) وشاركت يهدوت هتوراه في الحكومات جميعها، ما عدا حكومة اسحاق رابين سنة 1992، ومن المعروف أن يهدوت هتوراه ترفض تولي منصب وزاري، لكنها تشارك في الحكومات الائتلافية من خلال تولي منصب نائب وزير ورئاسة لجنة برلمانية مهمة (خليفة، 2011،ص 221).

4.2 عوامل التحول نحو اليمين

يقول بعض الباحثين ان المجتمع الاسرائيلي يميني ومتطرف بطبيعته، فهو يؤمن باسطورة انه شعب الله المختار والمفضل على بقية الشعوب والبشر، وبان له حقوقا خصه الله بها دون غيره من البشر، ويؤكد المؤرخ الاسرائيلي يغئال عيلام ان الشعب اليهودي يؤمن بانه شعب مختار ووحيد فريد من نوعه ولا تنطبق عليه القواعد الانسانية، وفقط في الازمنة الصعبة عندما كان اقلية تمسك هذا الشعب بالفكر اليساري الكوني، كي ينال دعم العالم المتنور ويضمن بقاءه، وليس ايمانا بالفكر اليساري (ملحق المشهد الاسرائيلي، 2017، ص1).

ومهما كان راي الباحثين في اصالة التوجه اليميني لدى المجتمع الاسرائيلي، فان عوامل كثيرة مختلفة لعبت دورا اساسيا في تنامي قوة اليمين الاسرائيلي، وتحديد هذه العوامل يعطينا تفسيرا منطقيا لهذا الانزياح الجارف نحو اليمين في اسرائيل. ومن ابرز هذه العوامل:

1.4.2 العوامل الاجتماعية والاقتصادية:

إن المستوى الاقتصادي في أي مجتمع ومدى انعكاس هذا المستوى في تحسن أوضاع المواطنين، يعد من أهم العوامل التي تؤثر على توجهات الرأي العام، حيث يصبح الحفاظ على تطور الاقتصاد ونموه أمراً في غاية الأهمية. فالعوامل الاجتماعية والاقتصادية من أهم العوامل المؤثرة في الحراك السياسي في إسرائيل. وقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي نمواً واستقراراً ملحوظين بعد انطلاق عملية التسوية بداية التسعينيات، واستقرار الاوضاع السياسية في المنطقة، وساعدت المسيرة السلمية إسرائيل في تحقيق فوائد كبيرة من توجهات الاقتصاد العالمي، من خلال تطبيع العلاقات مع كثير من الدول التي كانت تلتزم بالمقاطعة الاقتصادية لاسرائيل وتدفق الاستثمارات الاجنبية، ولكن سرعان ما تأثر الاقتصاد الإسرائيلي سلباً بعد تعثر المسيرة السلمية واندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، فقد قدر بنك إسرائيل المركزي الضرر الذي ألحقته الانتفاضة بالاقتصاد الإسرائيلي بما يقارب 12 مليار شيكل (سيف، 2003، ص 234). اما في نهاية عام 2003 فقد قدرت هذه الخسائر بحوالي 17 مليار دولار (صحيفة الشرق الاوسط2003).

لقد اتبعت إسرائيل أواسط الثمانينيات سياسة اقتصادية تمثلت في تحول الاقتصاد الإسرائيلي إلى الليبرالية، وظهر ذلك من خلال الانسحاب التدريجي للدولة من سوق العمل والاتجاه بشكل متسارع نحو الخصخصة، وتقليص الميزانية وخفض الضرائب وفتح الاقتصاد الإسرائيلي أمام السوق العالمية، وقد انعكست هذه السياسة على بنية المجتمع الإسرائيلي، ولم تعد الدولة هي المحدد الأساسي لرسم السياسة الاقتصادية (جمال، 2006، ص 64).

أما في العقود الثلاثة الممتدة بين العام 1970 والعام 2000 فقد تم بيع أسهم 49 شركة حكومية، كما جرى في العقد الاول من القرن 21، خصخصة جزء من الشركات الحكومية الكبرى ومن بينها شركة الطيران العال، وشركة بيزك للاتصالات، بالإضافة إلى العديد من الشركات الأخرى، فأثرت الخصخصة سلباً على حقوق العاملين، وتجلى هذا في فصل وتسريح وإحالة العديد من العاملين على التقاعد المبكر، وكذلك تقليصات في الأجور (جريس، 2009، ص 140).

أدى التراجع في دور الدولة عن الاضطلاع بوظائفها في الحقل الاجتماعي، إلى خفض النفقات الحكومية مما أدى إلى تزايد نسبة البطالة، وتقويض نظام التقاعد، كذلك اقتصار النمو الاقتصادي الذي حققته الخصخصة على فئة معينة من المجتمع الإسرائيلي زاد من تفاقم اللامساواة وتدهور أوضاع التعليم العالي والصحة، الأمر الذي تسبب في ضمور الطبقة الوسطى وإضعاف الركائز الاجتماعية التي استند إليها اليسار الصهيوني (سيرسكي وآخرون، 2007، ص 7: 9).

وتزامنت هذه التقليصات مع حرص الحكومات الإسرائيلية وتحديداً حكومات اليمين على مد المستوطنات اليهودية المقامة في الضفة الغربية والقدس بالكثير من المزايا الاقتصادية، فأصبحت تمثل المستوطنات جنة عدن بالنسبة للفقراء والمعووزين من الإسرائيليين، وهذا ما يفسر زيادة عدد الإسرائيليين الذين ينتقلون للعيش أو العمل في هذه المستوطنات، ومما لا شك فيه أن الذين ينتقلون للإقامة في المستوطنات بحثاً عن ظروف حياة اقتصادية أفضل سيتبنون بشكل تلقائي وجهة النظر اليمينية التي ترفض الانسحاب من الضفة الغربية والقدس وتفكيك المستوطنات، وهؤلاء لن يزيدوا فقط من القوة الانتخابية لليمين الديني والعلماني، بل إنهم يصبحون أكثر تصميماً في جهودهم لإحباط أي تسوية سياسية للصراع، والتي يرون أنها تهدد الانجازات التي حققوها على صعيد تحسين ظروف الحياة من كافة الجوانب (النعامي، 2010).

وقد أشار البروفسور دان غوفتان إلى أن سياسة الخصخصة التي اتبعتها إسرائيل ألحقت أكبر الضرر باليسار لأنها أوجدت مشاكل اقتصادية كبيرة، ساهمت في صعود نجم اليمين، وأنه كلما تم تطبيق سياسة خصخصة، والتوقف عن تقديم مخصصات الرفاه الاجتماعي للجماهير، يزداد الشعور لدى الناس بعدم الأمن الاقتصادي والاجتماعي مما يدفعهم لليمين، وأكد أن أفضل وصفة لتنامي اليمين هو الجمع بين أزمة اقتصادية والشعور بعدم الأمن، لأنه يولد شوقاً لوجود زعيم قوي يحل محل الديمقراطية (النعامي، 2009).

ففي استطلاع للرأي في العام 2003 أجراه معهد أبحاث (ريتنغ) اعتبر المبحثويين أن مشكلة الفقر والأمن هما اللتان يعاني منهما المجتمع الإسرائيلي ووجد الفرق ضئيلاً جداً 69% للأمن 65% للفقر، وفي عام 2004 وحسب معهد أبحاث حيكر تقدمت مشكلة الفقر حيث ظهرت 57% مقابل 43% للأمن (حيدر، 2006، ص17).

من المفترض أن يحمل الجمهور الإسرائيلي مسؤولية التدهور الاقتصادي إلى الأحزاب الداعمة بشكل كبير للخصخصة والليبرالية، لكن هذا لم يحصل، فمنذ انتخابات 2001 وحتى انتخابات 2015 يسيطر اليمين على المراكز الأولى في نتائج تلك الانتخابات، وفي خضم تفسير هذه الظاهرة فقد كشف استطلاع للرأي أجراه معهد (ديالوغ) في العام 2004م عن حالة نفسية جماعية متدنية لدى الجمهور الإسرائيلي يغلب عليها طابع الاستسلام للأوضاع الاقتصادية المتردية (بني جابر، 2011، ص69).

إن الاستسلام لتلك الأوضاع نابع من حقيقة جوهرية وهي أن الطرف المسئول عن اتباع سياسة الخصخصة التي أدت إلى تردي أوضاع الشرائح الضعيفة في المجتمع هو اليمين الإسرائيلي، وليس أمام تلك الشرائح بدائل أخرى في اليسار الذي أخذ يدعم تلك السياسة وهو الأمر الذي دفعها إلى نقل تأييدها السياسي، ولكن في إطار معسكر اليمين وليس خارجه (حيدر، 2006، ص21).

إن انعكاس تلك الأوضاع على توجهات الرأي العام الإسرائيلي غالباً ما تتحدد بطبيعة عوامل أخرى لعل أهمها توجه الحكومة الموجودة في السلطة، ومن ثم المناخ السياسي العام السائد في إسرائيل، ورغم أن الناخبين وخاصة الشرائح الفقيرة ينظرون إلى المسائل الاقتصادية أنها غاية في الأهمية، فإن المسألة الأمنية تكون أكثر حسماً في مواقف الناخبين، اذ عندما يكون الوجود نفسه في خطر فإن

الناس يختارون من يبدو الأقدر على ضمان الأمن وهو اليمين من وجهة نظرهم (عسيلة، 2008، ص96).

اما حزب العمل الذي يعد زعيم معسكر اليسار الصهيوني، فلم يقم باتخاذ إجراءات تحد من تلك الإخفاقات الاقتصادية والاجتماعية التي ألحقت الضرر بقطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي، لا أثناء توليه للحكومة أو الاشتراك فيها، وأيضاً لم يطرح بدائل في حملاته الانتخابية، بل على العكس فإن السياسات التي انتهجها لم تختلف كثيراً عن سياسات حكومة اليمين التي سبقته، أي أن فشل اليسار في طرح سياسة مختلفة عن سياسة اليمين جعلته يفقد كثيراً من مؤيديه وهو ما زاد من شعبية اليمين على حساب اليسار.[1]

2.4.2 العوامل الدينية:

لعب العامل الديني دوراً بارزاً في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو اليمين المتطرف، وخاصة في ظل تزايد أهمية الدور الذي تلعبه التيارات الدينية والأصولية اليهودية في إسرائيل والنفوذ الذي تتمتع به هذه التيارات، وبالذات فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.

فمنذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي عمدت إسرائيل لتكون أكثر تعبيراً عن الهوية العرقية، وهذا جعلها أكثر انسجاماً مع عقائد القوى الدينية المتطرفة، حيث انحدرت في التأثير على رؤى القوى الدينية المتعصبة، وهذا يدفعها باتجاه تغيير جذري لتصبح عما قريب غير إسرائيل التي بدأت عام 1948، وتستمد هذه القوى قوتها من البنية الاجتماعية الاستيطانية في إسرائيل والتي تسمح لأقل القوى قدراً وحجماً في فرض شروطها في بعض الأحيان، وهو ما أعطى المستوطنين الحق في ممارسة دور بارز في إعاقة العملية السلمية، والوقوف في وجه الحكومات التي تسعى من خلال التسوية السياسية مع الفلسطينيين الى تصفية الاستيطان أو وقفه داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة (عوض، 2011، ص15).

إن الأحزاب الدينية أصبحت أقوى من أي وقت مضى، حيث إنها تتمتع بقوة انتخابية كبيرة تشكل بصورة عامة قاعدة لأنصار "إسرائيل الكبرى"، ويرجع تنامي نفوذ هذا التيار حسب ما أشارت إليه

1 نبيل عمر – عضو المجلس المركزي الفلسطيني– مقابلة خاصة للدراسة بتاريخ 27\9\2017

استطلاعات الرأي لظاهرة تعرف "بالتحول نحو الإيمان" التي يشهدها المجتمع الإسرائيلي إذ أن عدداً متزايداً من الإسرائيليين صار يتحول بأشكال متعددة في الأعوام الأخيرة نحو الإيمان الديني، ومن خلال تأثير إعلام الاحزاب الدينية وإذاعاتها، أو كردة فعل على أحداث مهمة وخيبات أمل، وإما لمجرد الشعور بالحاجة للتدين، بالإضافة إلى أسباب أخرى منها: رفض الأحزاب لكل ما يتماهى مع اليسار ليس فقط فيما يتعلق بقضايا المجتمع بل فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي (الشريف، 2010، ص101).

من هنا فإن الأثر السلبي لنفوذ الأحزاب الدينية المتطرفة ينعكس جليا على عملية التسوية،حيث تنظر الأحزاب الدينية إلى الأراضي المحتلة من زاوية دينية لاهوتية تمنع بالمطلق التنازل عن أي جزء منها، وهو الشعور الذي يحرك أعضاء حركة غوش ايمونيم بصفتها رأس حربة الاستيطان في المناطق الفلسطينية، وشبيبة التلال الذين يقيمون المستعمرات العشوائية في الضفة الغربية، وكذلك منتسبي المجموعات الأكثر تطرفاً الذين يعارضون فكرة الانسحاب من الأراضي المحتلة عام 1967م (الشريف، 2010، ص 102).

ومن خلال تصاعد ارتباط الوزن الديمغرافي لمؤيدي اليمين الديني في إسرائيل،وبتصاعد تمثيلهم في قطاعات الجيش الإسرائيلي، يحرص المتدينون من الحريديم لأداء مدة خدمتهم في الجيش بالمناطق الاستيطانية في الضفة الغربية، وتقدر نسبتهم بحوالي 40% في صفوف الجيش الإسرائيلي، كما يدل على نفوذ التيار الديني المتشدد في الجيش الإسرائيلي بالدور المتعاظم للحاخامات أثناء الحرب على غزة عام 2009، وعام 2014، وتم تشكيل وحدة دينية تحت مسمى وحدة الوعي اليهودي صاحبت الجيش لتحفيز الجنود على القتال، ومن ثم بدأ الجيش الإسرائيلي يعاني من ازدواجية في نظم التوجيه، وبات مفروضاً على عدد كبير من الجنود المتدينين الاختيار بين الانصياع لأوامر قادتهم أو لتوجيهات الحاخامات التابعين للجيش (يونس، 2009، ص107).

وتحتل فتاوى الحاخامات مكانة رئيسة ضمن مكونات آليات التحكم والسيطرة في المجتمع الإسرائيلي ودفعه نحو التطرف، ولها عظيم الأثر في تشكيل البنية الفكرية للأفراد وتحديد طرق تعامله مع الآخر، وفي بعض الأحيان تكون هي المحرك الرئيس لموقفهم اتجاه بعض القضايا وخاصة فيما بتعلق بالتحريض على القتل والتخريب ضد الفلسطينيين ومقدساتهم، فقد كان للأماكن الإسلامية والمسيحية

نصيب لا بأس به من الفتاوى التي تحض على هدم المساجد وبخاصة المسجد الأقصى، ومهاجمة الاديرة والكنائس، وقد افرز تأثير الفكر الديني منظمات إرهابية يهودية مثل جماعة "بيت عين"، و"شبيبة التلال" و"تدفيع الثمن" وغيرها من الجماعات التي تتبنى فلسفة التخلص من الفلسطينيين سواء في اراضي 1948 أو في الضفة الغربية وقطاع غزة (عبد الوهاب، 2010، ص33: 35).

إن القوى الدينية اليهودية على كافة اتجاهاتها وأيدلوجياتها وأهدافها السياسية ومرجعياتها الاجتماعية والثقافية قد وجدت الأسباب الكافية لأن تزدهر وتنتشر وأن تفرض أجندات سياسية وثقافية على المجتمع الإسرائيلي فضلاً عن النظام السياسي الإسرائيلي ذاته (عوض، 2011، ص133).

3.4.2 تأثيرات البيئة الخارجية:

من أهم المتغيرات التي أثرت بشكل كبير في دفع المجتمع الإسرائيلي نحو التشدد وفي زيادة تعاظم قوى اليمين، انتفاضة الأقصى التي اندلعت بعد فشل قمة كامب ديفيد عام 2000م ومن ثم تعثر عملية التسوية السلمية، إلى جانب الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل وخاصة في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن بين عامي 2001– 2008 .(موقع اخبار الدفاع والتسليح، 2009)

1.3.4.2 تأثيرات انتفاضة الأقصى عام 2000 –2004:

ساهمت انتفاضة الأقصى إلى حد بعيد في إسقاط أيهود باراك ونجاح أرئيل شارون في الانتخابات التي جرت في مارس 2001، بكل ما لذلك من تأثيرات فعلية في خلق بيئة يمينية ساعدت في جنوح الرأي العام الإسرائيلي في ذات الاتجاه، كما أنها عمقت من التوجه السلبي للإسرائيليين نحو الفلسطينيين، وهو توجه مبني على اعتقاد أن الفلسطينيين لا يريدون سلاماً وأنهم غير جادين في ذلك، فأتت الانتفاضة في أعقاب قمة كامب ديفيد، والتي اتهم الطرف الفلسطيني بأنه المسئول عن افشالها، ومن ثم رأى الرأي العام الإسرائيلي في الانتفاضة تكريساً وإصراراً على إفشال عملية التسوية، لا سيما في ظل تزايد الإحساس بالتهديد للأمن الشخصي والوطني، وفي سعيهم للتغلب على مشاعر الخوف والقلق الشديدين على الأمن وعدم الثقة في من حولهم، لجأ الإسرائيليون إلى تيار اليمين اعتقاداً منهم أنه الوحيد القادر على جلب الأمن من خلال ردع الفلسطينيين، وحملوا اليسار مسئولية ما يحدث لهم من فقدان للأمن دون تحقق السلام (عسيلة، 2008، ص181).

كما استغل اليمين الإسرائيلي غضب الشارع في اسرائيل من العمليات الفدائية، التي كان الفلسطينيون ينفذونها داخل إسرائيل، لكي يشن حملة واسعة النطاق ضد مسيرة التسوية منذ انطلاقها، معتبراً أن انتفاضة الحجارة عام 1987 هي التي قادت إلى تنازلات أوسلو، بعدما دفعت الرأي العام الإسرائيلي والقيادة السياسية للتفكير في مستقبل الأراضي المحتلة بشكل مختلف عما كان عليه الأمر فيما سبق، وترجم الزخم الذي كانت حركة السلام في إسرائيل قد شكلته في سنوات سابقة من خلال تفكيك المستوطنات، بما أتاح الفرصة لليمين لاستقطاب الرأي العام الإسرائيلي، مستفيداً من ترويج باراك مقولة أنه أول رئيس وزراء إسرائيلي يقدم تنازلات غير مسبوقة للفلسطينيين، ورغم ذلك فقد رفضوا تنازلاته وسلكوا طريق الإرهاب، في إشارة إلى انتفاضة الأقصى، وهو ما انعكس في استطلاعات الرأي العام الإسرائيلي، التي بدأت تعطي نسبة كبيرة بأن انتفاضة الأقصى تشكل خطراً على وجود ومستقبل إسرائيل كدولة يهودية (مركز الاهرام، 2003).

2.3.4.2 تأثيرات العلاقات الأمريكية الإسرائيلية:

العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائل علاقة وثيقة، حيث يؤثر اليهود الأمريكيون تأثيراً فاعلاً في الاستراتيجية الأمريكية، وذلك على كافة المستويات وقد اضطلعت المسيحية الصهيونية الأمريكية بإسهام رئيسي في توجه معظم الرؤساء الأمريكيين والنخبة الحاكمة إلى الاعتقاد بأن دعم وجود إسرائيل وبقائها هو التزام لاهوتي أخلاقي وثقافي ثم سياسي، وهو ما انعكس اخيرا بشكل جلي من خلال تصريح الرئيس الامريكي دونالد ترامب حول الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل سفارة بلاده من تل ابيب الى القدس (صحيفة القدس العربي 9 ديسمبر،2017).

وكان الرئيس الامريكي جورج بوش الابن قدم لرئيس وزراء إسرائيل أرئييل شارون رسالة ضمانات احتوت على وعود والتزامات تجاوزت كل من سبقة من الرؤساء الأمريكيين، وطرحت مواقف قريبة جداً من البرنامج الأساسي لحكومة شارون، كإسقاط حق العودة والموافقة على عدم إزالة المستوطنات من الضفة الغربية، وعدم العودة إلى حدود 1967، وقد وصف الكاتب عبد العال الباقوري وعد بوش لشارون بالوعد الثاني بعد وعد بلفور، وأنه أخطر وثيقة حصلت عليها الصهيونية منذ 1947، كذلك فإن معظم رجال بوش ومستشاريه ووزارئه يمينيون، وكان اغلبهم من المحافظين الجدد، المؤيدين لإسرائيل لأسباب مختلفة (الباقوري، 2005، ص5).

كما أن التأثير الذي مارسه ويمارسه اللوبي الصهيوني المؤيد لإسرائيل أصبح موضوعاً لا مناقشة فيه، ومن ابرز أعمدة فاعلية هذا اللوبي، نفوذه في الكونجرس، حيثما يكون الأمر متعلقاً بإسرائيل، كما ان أحد أسباب نجاح اللوبي مع الكونجرس يتمثل في أن بعض أهم الأعضاء صهاينة مسيحيون(Walt، Mearsheimer، p17: 2006).

إن السياسة التي وصلت إليها المؤسسة الإسرائيلية، نتاج رغبات واردات اللوبي الصهيوني الأمريكي المتطرف الممول للحملات الانتخابية في المؤسسة الإسرائيلية، فقد عبر أحد قيادات هذا اللوبي المدعو شلدون غاري أيدلسون، في برنامج عن حياته وعلاقته مع اليمين الإسرائيلي، حينما سئل عن سبب دعمه لحملات نتنياهو الانتخابية على القناة الإسرائيلية الثانية، قائلاً:" إنه يميني ويرغب أن تكون الحكومات في إسرائيل كلها يمينية" (موقع يافا2011،48).

استمرت السياسية الأمريكية الداعمة لإسرائيل في عهد الرئيس باراك أوباما، الذي تراجع عن المطالب الأمريكية من حكومة نتنياهو بوقف الاستيطان بفعل ضغط اللوبي الصهيوني، وكذلك التماهي في الموقف الأمريكي مع السياسة الإسرائيلية في التعامل مع الفلسطينيين، وخاصة بعد وصول دونالد ترامب الى البيت الابيض، وفي ضوء تلك المعطيات والمستوى العالي من الدعم والتأييد من أكبر حليف استراتيجي لإسرائيل، وعلاوة على مساندتها في مجلس الأمن باستخدام حق النقض ضد أي محاولة لإدانة الاحتلال، وغض الطرف عما ترتكبه تل ابيب من مجازر وممارسات في حق الشعب الفلسطيني، فإنه من الطبيعي أن تتعزز القوى الإسرائيلية اليمينية لأن يدها مطلقة في تنفيذ سياستها ومخططاتها الرامية إلى تقويض عملية التسوية وفرض سياسة الأمر الواقع[2].

5.2 حكومات اليمين المتعاقبة

يقف على رأس الأحزاب اليمينية في إسرائيل حزب الليكود الذي تأسس عام 1973م من حزبي حيروت الذي أنشأه مناحم بيغن عام 1948، والأحرار الذي تأسس سنة 1961، ويعد بمثابة الاستمرار السياسي لحركة الصهيونيين العموميين، إضافة إلى القائمة الرسمية التي تأسست بزعامة بن غوريون الذي انشق مع عدد من الأعضاء عن حزب رافي عام 1968، وقد انضمت هذه القائمة إلى تجمع الليكود بعد موت بن غوريون، وكان الدافع الرئيسي لتوحد هذه الأحزاب، الوقوف في وجه حزب

2 ناصر اللحام – رئيس تحرير شبكة معا – متخصص في الشأن الاسرائيلي– مقابلة خاصة للدراسة

العمل وإزاحته عن الحكم في انتخابات الكنيست 1973م، لكن تكتل الليكود لم يستطع تحقيق ذلك إلا في انتخابات الكنيست التاسع عام 1977م عندما تدهورت شعبية حزب العمل نتيجة تحميله المسؤولية عن الإخفاقات في حرب 1973، وبذلك ولدت اول حكومة يمينية خالصة في تاريخ اسرائيل.(الجزيرة نت 2014)

1.5.2 أثر أحزاب اليمين على السياسات الاسرائيلية:

1.1.5.2 اثر احزاب اليمين على السياسة الداخلية الإسرائيلية:

شهد المجتمع الإسرائيلي بعض التحولات والتغيرات على المستوى الداخلي، والتي خلقت بيئة معينة ضمت العديد من العوامل والعناصر والتي ألقت بظلالها على تأثير الأحزاب السياسية كما أن للعوامل الداخلية تأثير بارز في السياسة وفي توجيه الرأي العام الإسرائيلي.

تعتبر الأحزاب اليمينية من أهم التأثيرات والمتغيرات التي جرت داخل الساحة الإسرائيلية، حيث أثرت بشكل كبير على عملية حراك الأصوات في المجتمع الإسرائيلي، ومن أهم هذه العوامل التي أثرت بشكل كبير العامل الأمني، نظراً للأهمية التي يحظى بها هذا العامل وعلى كافة المستويات، كذلك العاملان الاقتصادي والاجتماعي لهما دور في التأثير على السياسة الإسرائيلية الداخلية. (الكيالي، 2011، ص31)

واسرائيل تقول بانها دولة يهودية، وفي ذات الوقت دولة ديمقراطية،، وقد أدى الصعود المستمر لليمين الجديد إلى تطور ثقافة تسعى لترسيخ ما تسميه الطابع القومي اليهودي للدولة، في ظل تحول النخب من أشكنازية علمانية إلى استيطانية متدينة ويمينية شرقية، تتصدر المشروع الصهيوني وتحاول حسم الصراع مع الفلسطينيين عبر ضم الضفة الغربية وحسم مستقبل هضبة الجولان، وإبقاء الواقع السياسي للسلطة باعتباره الحل النهائي. وهو ما تعلنه بوضوح احزاب وحركات مثل البيت اليهودي واسرائيل بيتنا وحتى الليكود نفسه، وهي الاحزاب الرئيسية في الائتلاف الحاكم برئاسة بنيامين نتنياهو (غانم،2017، ص9)

وقد اصبح زعيم اليمين الاسرائيلي بلا منازع منذ قرابة عقد كامل،بنيامين نتنياهو، السياسي الاكثر حماسه لاقتصاد السوق والخصخصة، وهو من قاد الخصخصة، وخاصة منذ عودته للحكم عام

2009 حيث قام على نقل الإشراف على الكثير من خدمات القطاع العام، كالصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي إلى إدارة القطاع الخاص، وهو ما أدى إلى فصل عدد كبير من العمال وتقليص الأجور، كما تقليص الضرائب على شركات القطاع الخاص؛ بهدف تقديم التسهيلات للمستثمرين. لكن، وبخلاف ما ادعاه نتنياهو، فقد أسفرت عمليات الخصخصة عن احتكار المرافق الاقتصادية الاستراتيجية في اسرائيل من قبل عدد قلبل من الشركات الكبرى، مما افضى إلى تحكم مجموعة محدودة من رؤوس الأموال في المرافق الاقتصادية؛ فارتفعت الاسعار[3]

ومما لا شك فيه أن قطاع العقارات كان الأكثر تضررًا من سياسات نتنياهو الاقتصادية؛ حيث إن أهم الأسباب وراء ذلك كان الارتفاع الشديد في أسعار الأراضي؛ فعلى الرغم من أن معدل دخل الفرد السنوي في إسرائيل يبلغ 19 ألف دولار، إلا أن معظم الشباب الإسرائيلي العامل والحاصل على مؤهلات علمية مرموقة لم يعد قادرًا على شراء شقة سكنية؛ حيث بلغ متوسط سعر الشقة السكنية 300 ألف دولار. كما واصلت الحكومة تقليص دعمها للسلع، كما قلص نتنياهو الموازنة التي اعتمدتها الحكومات السابقة لمساعدة الأزواج الشباب. (مركز الجزيرة للدراسات – 24\8\2011)

2.1.5.2 تأثير احزاب اليمين على العداء والتمييز ضد الأقلية العربية في إسرائيل:

اظهرت انتخابات الكنيست الاخيرة 2015 حجم الكراهية والعنصرية اللتين يكنهما اليمين الاسرائيلي للفلسطينيين في الاراضي المحتلة عام 1948 والذين تسميهم اسرائيل (الوسط العربي او الاقلية العربية في اسرائيل)، وقد تجلت هذه النزعة من خلال النداء الانتخابي الذي وجهه نتنياهو شخصيا الى الناخبين اليهود وطالبهم بالتوجه الى الانتخابات وعدم تركها للناخبين العرب، حيث اطلق نتنياهو خلال تصريحه المذكور جملة من المواقف التحريضية الشوفينية ضد" فلسطينيي 1948". واستخدم توحد الاحزاب العربية ضمن القائمة المشتركة كفزاعة واداة دغدغ بها مشاعر التطرف القومي لدى اليمين الاسرائيلي[4].

3 مقابلة مع د.سامي ميعاري – المحاضر والخبير في الاقتصاد – عبر الانترنت، من مكان اقامته في لندن. بتاريخ 2017\10\23

4 مقابلة مع الياس زنانيري– مصدر سابق

كما ان خطاب أفغدور ليبرمان وزير الدفاع الاسرائيلي وزعيم حزب اسرائيل بيتنا يستند إلى ثلاثة أسس رئيسية أولاً: تعميق يهودية الدولة والتشديد على طابعها الاثني، وثانياً: ربط المواطنة بالولاء والحقوق والواجبات، وثالثاً، الفصل بين المجموعتين القوميتين العرب واليهود في إطار تعميق التمييز ضد المواطنين العرب، وإبعادهم عن مراكز صناعة القرار في إسرائيل.(الجزيرة نت،2014)

وقد تطور في العقدين الأخيرين بشكل بارز خطاب يميني موجه ضد "الأقلية العربية في إسرائيل"، فوصول أحزاب اليمين إلى السلطة في إسرائيل ببرامج انتخابية قامت بالأساس على العداء ضد العرب، يدل على أن توجهات مثل هذه الأحزاب بدأت تلقى قبولاً وتأييداً داخل المجتمع الإسرائيلي، وهذا يعبر عن شيوع ثقافة معادية للعرب داخل هذا المجتمع الاسرائيلي. (مصطفى، 2009، ص20: 22).

3.1.5.2 اثر أحزاب اليمين على السياسة الخارجية الإسرائيلية:

انعكس صعود احزاب اليمين الى الحكم في اسرائيل بشكل كبير على القضية الفلسطينية، من حيث توسيع وتعميق الاستيطان في الاراضي المحتلة عام 1967، والتنكر لحقوق الشعب الفلسطيني وتصاعد وتيرة القمع الاسرائيلي والحروب ضد الضفة الغربية وقطاع غزة على وجه الخصوص، والانسحاب العملي من اتفاقيات السلام الموقعة بين الجانبين وتفريغها من مضمونها وصولا الى القضاء على مبدأ حل الدولتين نهائيا. كما انعكس هذا تأثير اليمين على الموقف الاسرائيلي تجاه الملف النووي الايراني وعلى العلاقة مع الادارة الامريكية في عهد باراك اوباما، حيش شهدت العلاقات توترا ملحوظا سببه اصرار حكومة اليمين الاسرائيلي بزعامة نتنيهو على مواصلة الاستيطان وتدمير افاق حل الدولتين الذي تبنته ادارة اوباما بقوة، اضافة الى الموقف الاسرائيلي تجاه الاتفاق النووي مع ايران (الجزيرة نت 11\8\2015).

وقد تفردت حكومة اليمين الاسرائيلي بزعامة نتنياهو من بين حكومات العالم قاطبة في رفض الاتفاق الموقع بين طهران والدول الست بما فيها الولايات المتحدة، وشكل نداء نتنياهو الذي وجهه لحكومات العالم كي تنتهز فرصة تهديدات الرئيس الامريكي دونالد ترامب بالتراجع عن الاتفاق مع ايران، و تحذو حذوه للعمل على تعديل الاتفاق لصالح اسرائيل، شكل هذا النداء دليلا اخر على عمق تأثير اليمين تجاه هذا الملف الحساس من الملفات الخارجية للسياسة الاسرائيلية. وعلى الرغم من الاجماع

الاسرائيلي تجاه هذا الملف، فان هناك اصواتا اخرى داخل اسرائيل تطالب بعدم نقض الاتفاق مع ايران، ونقلت صحيفة هآرتس عن مسئولين اسرائيليين أن موقف نتنياهو وليبرمان المؤيدين لنقض الاتفاق، يختلف عن موقف غالبية المستويات المهنية ذات الصلة في إسرائيل، مثل الاستخبارات العسكرية وشعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي والموساد ووزارة الخارجية ولجنة الطاقة الذرية، التي تعتبر ان خيار انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق سينشئ وضعا أسوأ بكثير بالنسبة لاسرائيل. (موقع عرب 48 – بتاريخ 2017/9/15)

ويذكر موقف نتنياهو هذا بما قاله أرييل شارون رئيس الحكومة الإسرائيلية عام 2004، عندما صرح لصحية جيروزايم بوست بأن المجتمع الدولي لم يفعل ما فيه الكفاية من أجل وقف البرنامج النووي الإيراني، محذرا من أن إسرائيل ستتخذ كل الإجراءات المناسبة من أجل الدفاع عن نفسها(عبد القادر، 2006، ص5).

وكما اوردنا في الفصل الثاني فان أحزاب اليمين وعلى رأسهم حزب الليكود غالباً ما يستغلون الملف النووي الإيراني كفزاعة أمنية ولخلق حالة من الرعب الدائم من أجل كسب أصوات الناخبين الإسرائيليين.

2.5.2 أثر أحزاب اليمين على التسوية السياسية والعلاقة مع الفلسطينيين:

تلعب عملية التسوية دوراً في عملية الحراك السياسي والحزبي على الساحة الإسرائيلية، وانتقال أصوات الناخبين الإسرائيليين من معسكر إلى آخر، فمع انطلاق المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين في مدريد عام 1991م، شهدت الساحة الإسرائيلية الكثير من التجاذبات والمناكفات الحزبية وصولاً إلى انقسام بعض الأحزاب واندماج أخرى على خلفية تباين المواقف بشأن عملية التسوية، ثم جاء انقسام حزب الليكود على خلفية الانسحاب الأحادي الجاب من قطاع غزة، وذلك بعد الصعوبات التي واجهها زعيم الحزب أرئيل شارون من قبل أعضاء حزبه مما دفعه لترك الليكود وتأسيس حزب كاديما، والذي تشظى بدوره وتلاشى بعد وفاة شارون وسجن ايهود اولمرت واحتدام الصراع على رئاسته بين شاؤول موفاز وتسيبي ليفني التي انشقت عن كاديما واسست حزب الحركة. (الجزيرة نت – 2014/11/22)

اما موقف حزب العمل من عملية تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فقد تمثل جليا في التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993، ثم دعوة زعيمه عمير بيرتس عام 2006 إلى التفاوض مع الفلسطينيين دون شروط

وصولا الى قيادة الحزب الحالية التي ظلت تنادي بالموقف التقليدي المعلن للحزب حول حل الدولتين وعقد اتفاق سلام مع الفلسطينيين بما يضمن الامن الاسرائيلي والتخلي عن حق عودة اللاجئين وتبادل الاراضي، ويعول بعض السياسيين على الحزب في ان يتمكن من لملمة شظايا معسكر السلام وخلق جبهة منافسة لحزب الليكود وتحالف اليمين، على الاقل على المدى البعيد[5].

أما موقف حزب الليكود من تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعملية السلام فقد تمثلت في معارضة الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلها إسرائيل خلال حروبها مع الدول العربية في السنوات (1948، 1956، 1967، 1973)، ودعم وتوسيع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهضبة الجولان السورية، ومعارضة الانسحاب من قطاع غزة، والتي قادها رئيس الحزب في حينه عام 2005 اريئيل شارون بنفسه، ما ادى الى تركه الحزب وتشكيل حزب كاديما (مخادمه ومحمود، 2008، ص63).

وبخصوص موقف الجمهور الإسرائيلي من عملية التسوية، نجد أن نسبة الإسرائيليين الذين لا يوافقون على مسألة إخلاء المستوطنات بلغت في العام 1996 35.2% لترتفع هذه النسبة لتصل في العام 2006م إلى 37.7% في حين انخفضت نسبة المؤيدين لإخلاء قسم من المستوطنات من 49.6% عام 1996 إلى 45.6% عام 2006، أما بالنسبة للموافقين على إخلاء المستوطنات فلم تتجاوز نسبتهم 16.8%. أما بالنسبة لإقامة الدولة الفلسطينية فقد أيد في العام 2006 قرابة 62% من المستطلعة آراؤهم إقامة دولة فلسطينية على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك وفقاً للشروط الإسرائيلية (شحادة، 2009، ص 16- 17).

وفي العام 2016 اظهر استطلاع للراي ان نسبة التأييد لحل الدولتين بين الإسرائيليين اليهود في انخفاض متدرج منذ حزيران (2016 عندما بلغت النسبة 53% وكانون أول (ديسمبر) 2016 عندما بلغت 50%. أما بين الفلسطينيين فإن نسبة التأييد ارتفعت بثماني نقاط مئوية منذ كانون أول

5 مقابلة مع نبيل عمر – مصدر سابق

(ديسمبر) 2016 عندما بلغت 44% فقط. تعارض نسبة من 45% من الفلسطينيين حل الدولتين. لكن هناك فروقاً واضحة بين منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة: 48% من سكان الضفة يؤيدون هذا الحل مقابل 61% بين سكان القطاع.

ويظهر الاستطلاع نسبة تأييد لحل الدولتين تفوق جميع البدائل الثلاثة لهذا الحلو هي، حل الدولة الواحدة التي يتمتع فيها الطرفان بحقوق متساوية، وحل الدولة الواحدة التي لا يتمتع فيها الطرفان بحقوق متساوية، والطرد أو التهجير. فيما انخفضت نسبة الإسرائيليين اليهود المؤيدين لانجاز رزمة شاملة للحل الدائم، بتسع نقاط مئوية مقارنة خلال الستة شهور الاخيرة من عام 2016. (المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية – 2017/8/1)

وقد حرصت الأحزاب الإسرائيلية في انتخابات الكنيسة العشرين من خلال برامجها السياسية على الظهور بأنها الأقدر على التعامل مع ملف الصراع مع الفلسطينيين من خلال إبراز كل حزب لقيادته على أنها لا تساوم ولا تتنازل عن القضايا السياسية التي يجمع عليها الشارع الإسرائيلي.

3.5.2 تركيبة حكومات اليمين المتعاقبة:

ادارت اربع وثلاثون حكومة شؤون دولة إسرائيل منذ اقامتها عام 1948 حتى اخر انتخابات للكنيست عام 2015، مثَّل هذه الحكومات سبعة عشر رئيس وزراء، كان بن غوريون أولهم وأطولهم حكماً تلاه بنيامين نتنياهو(من حيث مدة البقاء في الحكم) باربع ولايات ثلاثة منها متصلة وما زالت مستمرة حتى اعداد هذه الدراسة عام 2017(موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية على الانترنت)، و تنوعت هذه الحكومات بين يمينية ويسارية واحيانا اضطر الحزب الفائز الى تشكيل حكومة وحدة وطنية.

1.3.5.2 حكومات يمينية خالصة:

حكم تكتل الليكود بزعامة مناحيم بيغين من 1977 ولغاية 1984 ليضطر فيما بعد الى مشاركة حزب العمل في حكومة وحدة وطنية في دروتي الكنيسة الحادية عشرة والثانية عشرة، التي لم تكمل فيها حكومة الوحدة الوطنية مدتها القانونية، وذلك بسبب انسحاب حزب العمل منها، مما اضطر الليكودالى تشكيل تحالف مع الأحزاب اليمينية والدينية المتطرفة حتى انتخابات الكنيست الثالثة عشرة التي أسفرت عن فوز العمل وخسارة الليكود (طايل، 1992، ص118: 122).

استلم الليكود الحكم من جديد بزعامة بنيامين نتنياهو عام 1996م إثر الفوز في انتخابات الكنيست الرابعة عشرة التي اعقبت اغتيال اسحق رابين حيث فشل خليفته شمعون بيريس في قيادة حزب العمل الى الفوز في الانتخابات. لكن الليكود لم يتكن من اكمال فترته القانونية (4 سنوات) وخسر الحكم عام 1999م، عندما انتقلت السلطة الى حزب العمل الذي لم يستمر طويلاً وخسر الحكم بعد سنتين في خضم انتفاضة الاقصى، إذ سرعان ما عاد الليكود للحكم بزعامة شارون عام 2001، لستمر في الحكم لغاية 2005م عندما دبت الخلافات بين أعضاء الحزب وقيادته على خلفية الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة، مما حدا بشارون زعيم الحزب للانشقاق وتأسيس حزب جديد أطلق عليه كاديما والذي تسلم الحكم في أول انتخابات يخوضها عام 2006، بحصوله على 29 مقعداً مقابل 12 مقعدا لليكود الذي انتقل إلى صفوف المعارضة، وفي انتخابات الكنيسة الثامنة عشرة 2009 عاد الليكود للحكم مجدداً على رأس حكومة ائتلاف بزعامة نتنياهو بعد حصوله على 27 مقداً (جرايسي، 2009، ص 33). ليستمر في الحكم حتى الان (2017).

وخلال فترة حكم اليمين الاولى 1977–1984، تشكلت حكوماته اساسا من تكتل الليكود كالتالي: (موقع الكنيست على الانترنت)

1- **الحكومة الثامنة عشرة:** أقيمت برئاسة مناحيم بيغن(ليكود) في 20 حزيران 1977. شارك في الائتلاف: الليكود والمفدال وأغودات يسرائيل وعضو مستقل (موشيه ديان) وحركة داش التي انضمت إلى الحكومة في 1977/10/24) عند إقامة الحكومة بلغ عدد أعضائها 13 وزيرا، وبعد انضمام داش صار العدد19 وزيرا. صوت إلى جانب الحكومة عند إقامتها 61 عضو كنيست، وبعد انضمام داش صار العدد76، ومن ابرز الاحداث التي جرت في عهدها:

31/10/1977 وزير المالية سيمحا إرليخ يدلي ببيان إلى الكنيست في "الانقلاب الاقتصادي" – السياسية الليبرالية في مجال العملة الأجنبية.

20/11/1977 رئيس مصر أنور السادات يلقي خطابا أمام الكنيست بكامل هيئتها. شكلت زيارته التاريخية بداية لاتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر.

2- **الحكومة التاسعة عشرة:** أقيمت برئاسة مناحيم بيغن(ليكود) في 5 آب 1981. وشارك في الائتلاف كل من: الليكود، المفدال، أغودات يسرائيل، تامي، تيلم وهتحييا (انضم في 26 تموز 1982). وعند إقامة الحكومة بلغ عدد أعضائها 17 وزيرا، وفي أعقاب انضمام هتحييا ارتفع عدد

الوزراء إلى 18 وزيرا. وصوت إلى جانب الحكومة عند إقامتها61 عضو كنيست، وفي أعقاب انضمام هتحييا صار عدد المصوتين للحكومة 66 عضوا. وقد استقال رئيس الحكومة مناحيم بيغن بسبب حالته الصحية.

3- **الحكومة العشرون:** أقميت برئاسة اسحق شامير(ليكود) في 10 تشرين الأول 1983. وشارك في الائتلاف نفس الأحزاب التي كانت في الحكومة التاسعة عشرة. عند إقامة الحكومة وبلغ عدد أعضائها 20 وزيرا. وكان عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها 66 عضوا.

4- **الحكومة الرابعة والعشرون:** أقيمت برئاسة يتسحاق شامير(ليكود) في 11 حزيران 1990. شارك في الائتلاف: الليكود، المفدال، شاس، أغودات يسرائيل، ديغل التورا، حزب النهوض بالفكرة الصهيونية هتحيا (انشق عن الحكومة في 1992/1/21)، تسوميت (انشق عن الحكومة في 1991/12/31)، موليدت (انشق عن الحكومة في 1992/1/21) وكتلتا عضو الكنيست المنفرد لكل من: يتسحاق بيرتس وإفرائيم غور. عند إقامة الحكومة بلغ عدد أعضائها 19 وزيرا. وصوت لصالحها 62 عضو كنيست.

5- **الحكومة السابعة والعشرون:** أقيمت برئاسة بنيامين نتنياهو(ليكود)، في 18 حزيران 1996.
شارك في الائتلاف: الليكود–جيشر–تسوميت، شاس، المفدال، يهدوت هتورا، يسرائيل بعلييا وهديرخ هشليشيت. عند إقامتها بلغ عدد أعضاء الحكومة 18 وزيرا. اعتزل جيشر من الائتلاف في 6 كانون الثاني 1998.

6- **الحكومة الثلاثون:** أقيمت برئاسة أريئل شارون (ليكود) في 28 شباط 2003. تشكل الائتلاف من الليكود وشينوي وهئحود هلئومي والمفدال. ثم انسحب هئحود هلئومي من الحكومة في 6 حزيران 2004 وتبعه المفدال في 11 تشرين الثاني 2004 في ضوء معارضة خطة شارون للانفصال عن غزه، ثم انسحب شينوي في 4 كانون الأول 2004.
فيما انضمت أغودات يسرائيل إلى الحكومة في 30 آذار 2005 وحزب العمل في 10. كانون الثاني 2005 قبل ان ينسحب منها في 23 تشرين الثاني من نفس العام.
وفي النهاية انفصل رئيس الحكومة أريئل شارون وعدد من الوزراء عن الليكود في 23 تشرين الثاني 2005 واستمروا في أداء مهام وظائفهم في الحكومة كأعضاء كتلة "هأحريوت هلئوميت"، التي غيرت من اسمها إلى كاديما في 17 كانون الثاني 2006.

وقد انسحب الليكود من الحكومة في 15 كانون الثاني 2006. وبعد ادخال شارون إلى المستشفي اثر تعرضه لجلطة دماغية في 16 نيسان 2006، تم تعيين إيهود أولمرت رئيسا للحكومة بالنيابة.

جدول (1) موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في الفترة 1977- 2003

عدد المقاعد (من مجموع 120 مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	التاسع 1977	العاشر 1981	الحادي عشر 1984	الثاني عشر 1988	الثالث عشر 1992	الرابع عشر 1996	الخامس عشر 1999	السادس عشر 2003
معسكر اليسار	34	47	44	42	56	43	38	28
قوائم عربية تابعة لمباي	1	–	–	–	–	–	–	–
معسكر اليمين	45	53	48	47	43	38	33	47
معسكر الوسط	17	3	9	7	–	7	12	15
المعسكر الديني	17	13	13	18	16	23	27	22
أحزاب أخرى	6	4	6	6	5	9	10	8

المصدر – موقع الكنيست الاسرائيلي

7- **الحكومة الواحدة والثلاثون:** أقيمت برئاسة إيهود أولمرت (كاديما)، في 24 أيار 2006. وتشكل الائتلاف من كاديما والعمل وايسرائيل بيتنا وحركة شاس وحزب المتقاعدين جيل. وفي 18 كانون الثاني 2008 انسحبت كتلة يسرائيل بيتنو من الحكومة في أعقاب عدم موافقتها على مضامين المفاوضات السلطة الفلسطينية. (موقع الكنيست الاسرائيلي)

جدول (2) موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في انتخابات 2006 و2009

الكنيست / سنة الانتخابات	السابع عشر 2006	الثامن عشر 2009
اليسار – الوسط	60	44
اليمين القومي والديني	50	65
الأحزاب ا لعربية	10	11

المصدر: دليل اسرائيل 2011

8- **الحكومة الثالثة والثلاثون:** أقيمت برئاسة بنامين نتنياهو (ليكود) في 18 آذار 2013. أعضاء الائتلاف الحكومي هم كتلة (الليكود – إسرائيل بيتنا)، يش عتيد، البيت اليهودي الذي تأسس من (الاتحاد الوطني والمفدال الجديد).

جدول (3) نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عشرة 2013

القائمة	عدد المقاعد
الليكود – إسرائيل بيتنا	31
يش عتيد	19
العمل	15
البيت اليهودي	12
شاس	11
يهودية التوراة والسبت أغودات يسرائيل – ديغل هتوراة	7
الحركة	6
ميرتس	6
القائمة العربية والموحدة للتغيير والتجمع الوطني الديمقراطي	4
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	4
التجمع الوطني الديمقراطي	3
كاديما	2

المصدر– موقع الكنيست الاسرائيلي

9- **الحكومة الرابعة والثلاثون:** اقيمت برئاسة بنيامين نتنياهو (ليكود) بعد انتخابات الكنيست العشرين في اذار 2015. يضم الائتلاف الحاكم أحزاب الليكود واسرائيل بيتنا ويهدوت هتوراه وشاس و"كولاناو" وحزب البيت اليهودي. ويحظى الائتلاف بتاييد 66 عضو كنيست.

جدول (4) نتائج انتخابات الكنيست العشريت – 2015

القائمة	عدد المقاعد
المعسكر الصهيوني (تحالف الحركة مع العمل)	24
الليكود	30
البيت اليهودي	8
يش عتيد (يوجد مستقبل)	11
حزب كولانو (موشي كحلون)	10
–يهودوت هتوراة	6
شاس	7
–اسرائيل بيتنا	5
ميرتس	5

المصدر: موقع الكنيست على الانترنت

2.3.5.2 حكومات "وحدة وطنية" قادها او شارك فيها اليمين:

ظهرت تسمية حكومة وحدة وطنية لاول مرة في عام 1967 برئاسة ليفي أشكول، وشكلت قبيل أيام من حرب حزيران (النكسة). اما الحكومة الثانية فقد شكلتها غولدا مائير اثناء حرب الاستنزاف المصرية الاسرائيلية عام 1969. وفي أعقاب الاجتياح الاسرائيلي للبنان شكلت في عام 1984 حكومة وحدة وطنية بعدما عصفت باسرائيل ازمة سياسية واقتصادية كبيرة. وفي عام 1988 شكل إسحاق شامير الحكومة الثالثة والعشرين بعد أن فشلت محاولاته إقامة حكومة ضيقة مع الاحزاب المتدينة. وفي عام2001 شكل ارائيل شارون حكومة وحدة شارك فيها حزب العمل بقيادة شمعون بيريس. (موقع الخيام، 2012).

وفيما يلي قائمة بابرز حكومات الوحدة الوطنية الاسرائيلية: (مقع الكنيست على الانترنت)

1. **الحكومة الواحدة والعشرون:** أقيمت برئاسة شمعون بيرس (عمل) في 13 أيلول 1984. كانت الأعضاء في الائتلاف هي: المعراخ(العمل) و شينوي واحزاب اليمين مثل الليكود والمفدال و"أغودات يسرائيل" و"شاس" و"موراشا" و"أوميتس" التي انضمت الى الليكود لاحقا.

عند إقامة الحكومة شارك فيها 25 وزيرا. و صوت إلى جانب الحكومة عند إقامتها 97 عضوا. إستقالت الحكومة قبل التناوب على رئاستها.

2. **الحكومة الثانية والعشرون:** أقيمت برئاسة اسحاق شامير(ليكود)، في 20 تشرين اول 1986. شارك في الائتلاف كل من: المعراخ (العمل) وشينوي واحزاب اليمين مثل الليكود، المفدال، أغودات يسرائيل، شاس (انسحب من الائتلاف في 26 أيار 1987) وأوميتس. عند إقامة الحكومة بلغ عدد وزرائها 25 وزيرا. عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب الحكومة عند إقامتها 96 عضوا.
3. **الحكومة الثالثة والعشرون:** أقيمت برئاسة اسحاق شامير(ليكود)، في 22 كانون الأول 1988،. شارك في الائتلاف: المعراخ (العمل) واحزاب اليمين مثل الليكود، المفدال، شاس، أغودات يسرائيل وديغل هتورا. وعند إقامة الحكومة بلغ عدد أعضائها 25 وزيرا، اما عدد أعضاء الكنيست الذين صوتوا إلى جانب هذه الحكومة عند إقامتها فبلغ 97 عضوا. سقطت الحكومة في أعقاب تصويت على حجب الثقة عنها في 1990/3/15 واستمرت فترة عملها بمثابة حكومة انتقالية حتى اقامة الحكومة الرابعة والعشرين.
4. **الحكومة التاسعة والعشرون:** أقميت برئاسة أريئل شارون (ليكود)، في 7 آذار 2001. اشترك في الائتلاف: العمل واحزاب اليمين مثل الليكود وشاس وحزب المركز والمفدال (حزب المتدينين الوطنيين) ويهدوت هتورا ويسرائيل بعلييا واتحاد (إيحود لئومي–يسرائيل بيتنا).

   عند إقامة الحكومة بلغ عدد أعضائها 26 وزيرا وارتفع عددهم إلى 29. إنشق العمل عن الائتلاف في 2 تشرين الثاني 2002.
5. **الحكومة الثانية والثلاثون:** أقيمت برئاسة بنامين نتنياهو (ليكود) في 31 آذار 2009. الأعضاء تشكل الائتلاف الحكومي من الليكود و كاديما والعمل وإسرائيل بيتنا وشاس والبيت اليهودي وحزب الاستقلال. لكن في 17 كانون الثاني 2011 انشقت كتلة العمل برئاسة إيهود باراك إلى كتلتين منفلصتين هما الاستقلال والعمل الذي خرج من الائتلاف الحكومي. (موقع الكنيست على الانترنت).

4.5.2 تاثير حكومات اليمين على عملية السلام:

يتحدث حزب الليكود (اكبر احزاب اليمين) عن قدرته على صنع السلام، وعن استعداده لتقديم تنازلات "مؤلمة" لتحقيقه، ويرهن على ذلك بتوقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر عام 1978م الذي وضع حداً للحرب بين الطرفين ليبدأ عهد السلام مع مصر، إضافة إلى انسحابه الأحادي من قطاع غزة عام 2005 وبالتالي فهو يقدم نفسه على أنه الأكثر قدرة على اتخاذ القرارات المصيرية الصعبة من أجل صنع السلام.

وفي انتخابات 2009 قدم الحزب برنامجاً سياسياً يقوم أساسه على تحقيق السلام الاقتصادي من خلال تحسين الوضع المعيشي للمواطن الفلسطيني، وتخفيف القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وبضائعهم، وقدم الحزب على أنه الأفضل والأنسب للتعامل مع الفلسطينيين في تلك المرحلة، وبشأن المفاوضات السياسية التي اطلقها حزب كاديما الحاكم مع السلطة الفلسطينية بعد مؤتمر أنابولس 2007، عارض الليكود هذه المفاوضات واعتبر أنها تخطئ الهدف المطلوب، مدعيا أن الفلسطينيين غير مستعدين لصنع السلام السياسي، وأنهم لم يستجيبوا للحد الأدنى من المطالب لأي مسؤول أو زعيم إسرائيلي (شلحت، 2009، ص 108: 109).

ولكن على ارض الواقع لم يقدم حزب الليكود للسلام سوى المزيد من العقبات مما ادى الى انهيار المفاوضات وتوقفها كليا، لدرجة ان حكومة الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو اصطدمت بادارة الرئيس الامريكي باراك اوباما بسبب سياساتها الاستيطانية وهدم المنازل ومصادرة الاراضي التي اعاقت تقدم عملية السلام وهددت حل الدولتين المتفق عليه عالميا. والليكود لا يملك بديلاً ممكنا لحل الدولتين، لكنه وعلى الرغم من الاجماع الدولي وتأييد نسبة كبيرة (53%) من الاسرائيليين لهذا الحل (ضمن شروط)، فقد الليكود استمر منذ استعادته السلطة عام 2009 في فرض الوقائع على الارض التي جعلت من حل الدولتين امرا شبه مستحيل التنفيذ. (بني جابر، 2011، ص 34)

وهذا الامر لم يقتصر على الليكود المعروف بمواقفه المتطرفة المعلنة، لكن حتى حزب كاديما الذي رفع لواء استئناف المفاوضات وانجاز التسوية السياسية مع الفلسطينيين، فانه اكتفى بالحديث عن السلام في حين كان الفعل على الارض توسيعا للاستيطان وتعميقا للاحتلال.

1.4.5.2 انتخابات الكنيست السابعة عشرة:

اسفرت انتخابات الكنيست السابعة عشرة التي جرت في 28 اذار 2006 عن فوز حزب كاديما المنشق عن الليكود بتسعة وعشرين مقعدا وتراجع حزب الليكود الى 12 مقعدا والذي حل رابعا بعد العمل وشاس (موقع الكنيست على الانترنت). وقد اظهرت هذه الانتخبات غلبة البرامج السياسية للاحزاب المنادية بالسلام والتسوية مع الشعب الفلسطيني وتراجع اليمين المتطرف الذي قاده الليكود. وبموجب هذه النتائج تشكلت حكومة ائتلاف بين كاديما والعمل وشاس وحزب المتقاعدين فيما انسحب حزب اسرائيل بيتنا من الحكومة على خلفية المفاوضات مع السلطة الفلسطينية (صحيفة الاتحاد الامراتية 2007/11/28) وقد فتح تشكيل هذه الحكومة طاقة امل بدفع العملية السلمية قدما لكن مجريات الاحداث خذلت هذا الامل.

وكان ايهود اولمرت الذي خلف شارون في زعامة كاديما، واصبح رئيسا للوزراء اثر هذه الانتخابات، قد اشتهر بانه يقول كلاما جميلا ويمارس كل ما يناقض الكلام الصادر عنه. ففي حين انطلق مؤتمر انابولوس للسلام عام 2007، تواصل التوسع الاستيطاني وتم تعزيز الاحتلال وتعميقه في الضفة الغربية وتشديد الحصار على قطاع غزه، كما شنت هذه الحكومة الحرب على لبنان وغزه، ورفض اولمرت توثيق نتائج مفاوضاته مع الرئيس الفلسطيني او الزام نفسه او حكومته باي من هذه النتائج، وذلك رغم الحديث الكثير عن التقدم الذي تم احرازه في هذه المفاوضات [6].

6 مقابلة مع د. ناصر اللحام– مصدر سابق

جدول (5) نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر والثامن عشر

الكنيست / سنة الانتخابات	السابع عشر 2006	الثامن عشر 2009
كديما	29	28
الليكود	12	27
إسرائيل بيتنا	11	15
حزب العمل	19	13
شاس	12	11
يهدوتهتوراه	6	5
الاتحاد الوطني	9	4
حداش– الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	3	4
القائمة العربية الموحدة– الحركة العربية للتغيير	4	4
التجمع الوطني الديمقراطي– بلد	3	3
الحركة الجديدة ميرتس	5	3
البيت اليهودي– المفدال الجديد	–	3
المتقاعدون	7	–

المصدر – دليل اسرائيل 2011

2.4.5.2 انتخابات الكنيست الثامنة عشر:

من المهم قراءة نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشرة بدقة كونها اعادت نتنياهو الى سدة الحكم ليتوج بعدها زعيما مطلقا لليمين وليستمر في الحكم لثلاث فترات متواصلة ما زالت مستمرة حتى اعداد هذا البحث (2017) كما اظهرت هذه الانتخابات تحولا كبيرا في الراي العام الاسرائيلي نحو اليمين وتراجعا ملفتا لليسار.

وتذكر هذه الانتخابات بما جرى في انتخابات عام 2001، حيث تم انتخاب اريئيل شارون المتربع على "قمة التطرف" في حينه، بعد ان افشل ايهود باراك كل جهود السلام واعلن عن عدم وجود شريك فلسطيني للتسوية وبالتالي لا برنامج حقيقيا لدى اليسار بقيادة حزب العمل. وفي عام 2009 تكرر الامر بحيث تم معاقبة اولمرت بسبب "اخفاقاته" في الحرب على لبنان وحروبه المتكررة على غزة، كما فشل في توقيع اتفاقية سلام مع السلطة الفلسطينية، وفي النهاية ظهر كمن فشل في الحرب وفي

السلام، وبدا ان اسرائيل بحاجة لشخصية قوية تقودها، فوجدت ضالتها في معسكر اليمين بزعامة نتنياهو. وقد تبين جلياً أن حكومة نتنياهو ومنذ تشكيلها عام 2009 جاءت ببرنامج متشدد لا يهدف الى الوصول الى تسوية بل تغلب عليه سمة فرض الأمر الواقع وذلك في سبيل الاستجابة لأقطاب الحكومة المشاركة في الائتلاف، ولعقيدة نتنياهو والليكود الرافضة لحل الدولتين.[7]

1.2.4.5.2 التشكيلية الوزارية طبيعتها وبرنامجها الوزاري على ضوء النتائج المعلنة لسنة 2009

من خلال النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات في العام 2009 في إسرائيل، والتي أظهرت فوزا واضحا لمعسكر اليمين واليمين المتطرف والمتشدد في إٍسرائيل، قد عبرت هذه الانتخابات بشكل واضح عن استمرار انزياح المجتمع الإسرائيلي نحو التشدد والتطرف، الأمر الذي مكن بنيامين نتنياهو من تشكيل حكومة ائتلافية ضمت خمسة أحزاب من معسكر اليمين واليمين المتطرف، بالإضافة إلى حزب العمل، وهي حزب الليكود وله 27 مقعداً في الكنيست وحزب إسرائيل بيتنا وله (15) مقعداً، وحزب العمل وله (13) مقعداً، وحزب شاس وله (11) مقعداً، وحزب يهدوت هتوراه وله 5 مقاعد، وحزب البيت اليهودي وله 3 مقاعد في الكنيست (موقع عرب 48، 2009).

أثرت هذه التشكيلة بشكل مباشر وقوي في عملية اتخاذ القرار السياسي في إسرائيل بصورة عامة وفي القرارات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية بصورة خاصة، فعملية اتخاذ القرارات عملية مركبة ومعقدة تتأثر بعوامل مختلفة، إسرائيلية وإقليمية ودولية، فبالإضافة إلى القضية الفلسطينية هناك قضايا أخرى لا تقل أهمية مثل خطر الملف النووي الإيراني، والعلاقات الخارجية والدولية وأهمها العلاقة مع الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي ومع دول المنطقة. وكانت حكومة نتنتياهو بتشكيلتها اليمينية المتطرفة تنظر إلى مختلف القضايا من منطلق راديكالي، واتضح ذلك من خلال برامجها الانتخابية التي اتخذت طابعاً متشدداً يغلب عليه منطق القوة والميل إلى فرض سياسة الأمر الواقع خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة تجاه الشعب الفلسطيني، فقضايا الحل النهائي باتت محسومة لدى هذه الحكومة، حيث القدس عاصمة أبدية وموحدة لإسرائيل، ولا عودة للاجئين مع دعم كامل للاستيطان في الضفة الغربية والقدس ورفض سياسة الانسحاب من طرف واحد، وبالتالي فهي ترفض بشكل واضح الاعتراف

7 مقابلة مع د. ناصر اللحام – مصدر سابق

بقيام دولة فلسطينية مستقلة إلا ضمن اشتراطات تؤدي في مجملها إلى القضاء على إمكانية قيام هذه الدولة (موقع عرب48، 2009).

لقد جاءت التشكيلة الوزارية سواء في بنيتها وتركيبتها وبرامجها السياسية استجابة لطبيعة الحراك السياسي والاجتماعي الإسرائيلي التي أفرزتها الانتخابات الإسرائيلية وكأنها مستشرفة لطبيعة المتغيرات السياسية القادمة، كما تضمن ذلك البرنامج الوزاري للحكومة والخطب والتصريحات السياسية لأقطاب الحكومة، وبالذات خطابات نتنياهو في جامعة بار إيلان. فمن ناحية البنية التركيبية ضمت الحكومة واحداً وثلاثين وزيراً وهي أكبر حكومة في إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948م، ما اعتبره البعض نقطة ضعف لهذه الحكومة. (بني جابر، 2011 ص88).

جدول (6) انتخابات الكنيست الثامنة عشرة 2009

اسم القائمة	عدد المقاعد
كاديما	28
الليكود (التكتل)	27
يسرائيل بيتنو	15
العمل	13
شاس	11
يهود التوراة والسبت أغودات يسرائيل – ديغل هتوراة	5
القائمة العربية الموحدة – الحركة العربية للتغيير	4
إيحود لئومي	4
الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	4
الحركة الجديدة – ميرتس	3
البيت اليهودي	3
التجمع الوطني الديمقراطي	3

المصدر: موقع الكنيست على الانترنت

3.4.5.2 انتخابات الكنيسة العشرين:

أما بالنسبة للانتخابات العامة للكنيست العشرين التي جرت في إسرائيل في 17 آذار 2015، وبخلاف كل التوقعات والاستطلاعات، فقد حاز الليكود برئاسة بنيامين نتنياهو على النتيجة الأكبر (30) مقعداً

متجاوزاً حزب "المعسكر الصهيوني" المعارض برئاسة إسحق هرتسوغ (24) مقعداً. لكن الليكود وجد نفسه في حالة تشبه الخسارة اكثر من الفوز، لإخفاقه في تشكيل الحكومة بسهولة، رغم استغلاله كل المدة القانونية الممنوحة له لذلك وهي (42) يوماً، ولم تستقر حكومة نتنياهو الا بعد انضمام حزب إسرائيل بيتنا برئاسة أفيغدور ليبرمان اليها، مقابل حصوله على وزارتي الدفاع والاستيعاب، وكان نتنياهو اضطر لتشكيل حكومة (20) وزيراً تستند لأغلبية طفيفة مكونة من 61 نائباً من أصل 120 نائباً في الكنيست، قبل ان تضم حزب ليبرمان لتؤمن 66 مقعدا من اصل 120. وقد انطلقت حكومة نتنياهو الرابعة هذه في 14 أيار 2015 بعدما تعرض لابتزاز شركائه في الائتلاف الحاكم ممن اشترطوا انضمامهم لها بالكثير من المطالب والتعيينات أبرزها ربما تعيين أييليت شاكيد وزيرة للعدل رغماً عنه ورغم قلة تجربتها وحساسية مهامها بالنسبة له هو شخصياً (عواودة، د.ت، ص75)

جدول (7) نتائج انتخابات الكنيست العشرين – 2015

القائمة	عدد المقاعد
المعسكر الصهيوني (تحالف الحركة مع العمل)	24
الليكود:	30
البيت اليهودي:	8
يش عتيد (يوجد مستقبل)11–12 مقعدًا.	11
حزب كولانو (موشي كحلون): 8 إلى 9 مقاعد.	10
–يهودوت هتوراة: 7 مقاعد.	6
شاس: 5 إلى 6 مقاعد.	7
–يسرائيل بيتنو: 4 إلى 6 مقاعد.	5
ميرتس: 5 مقاعد.	5

المصدر: موقع الكنيست على الانترنت

الفصل الثالث:

حكومات ايهود اولمرت ونيتنياهو وتأثيرها على التسوية السياسية

1.3 حكومة أولمرت وأثرها على التسوية السياسية وقضايا الحل الدائم (2006-2008)

2.3 حكومات نتنياهو واثرها على التسوية السياسية وقضايا الحل الدائم:

حكومات ايهود اولمرت ونيتنياهو وتأثيرها على التسوية السياسية:

1.3 حكومة أولمرت وأثرها على التسوية السياسية وقضايا الحل الدائم (2006-2008)

شكلت الانتفاضة الاولى والازمة الاقتصادية والسياسية الداخلية الاسرائيلية اضافة الى العوامل الدولية مثل انهيار الاتحاد السوفياتي وحرب الخليج الثانية واخراج العراق من الكويت مطلع التسعينات، بيئة مناسبة لانطلاق عملية تسوية جدية بين الاسرائيليين والفلسطينيين بلغت ذروتها بتوقيع اتفاق اوسلو والبدء في تطبيقه على ارض الواقع، (زعرب، 2011، ص3)، فان الظروف اليوم تبدوا مختلفة بالنسبة لليمين واليمين المتطرف المهيمن على السياسة الاسرائيلية مدعوما بادارة امريكية هي الاكثر وضوحا وسفورا في انحيازها لاسرائيل ومشروعها الاستيطاني، فقادة مسيانيون مثل نتنياهو ونفتالي بينيت وافيغدور ليبرمان يجدون في عملية الضم والاستيطان والتهويد حلا مناسبا للصراع، دون اي داع للتفكير في التسوية السياسية وخاصة بعد تراجع اليسار وانصار التسوية وانقلاب الموقف الامريكي كليا ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة، وهو ما تمثل في موقف الرئيس الامريكي ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل، وموقف سفير واشنطن في تل ابيب المؤيد للاستيطان والاحتلال. (موقع العربي الجديد، 2017)

وبالمقارنة بين اولمرت ونتنياهو نجد ان الاول يعد اخر قادة اليمين التصحيحي الذي توصل في النهاية الى ضرورة التوصل الى تسوية سياسية مع الشعب الفلسطيني، فيما يعد نتنياهو من ابرز قادة التحول نحو اليمين المتطرف واليمين الديني الذي يرى في التسوية خطرا على مشروعه الاستيطاني (غانم.2017، ص9)

تولى ايهود اولمرت رئاسة الحكومة الإسرائيلية بالوكالة، بعد إصابة سلفه أرئيل شارون بجلطة دماغية وعُين عام 2006 رئيساً لحزب كاديما، واستمر حتى عام 2008.

وتشكلت حكومة ايهود اولمرت من ائتلاف ضم احزاب كاديما والعمل واسرائيل بيتنا وشاس وحزب المتقاعدين "جيل". وفي 18 كانون الثاني 2008 انسحبت كتلة اسرائيل بيتنا من الحكومة لرفضها مضامين المفاوضات مع السلطة الفلسطينية.

(https://knesset.gov.il/history/arb/hist17_s.htm)

وبالرغم من انها تشكلت في الاساس من احزاب الوسط، فان حكومة اولمرت لم تتوصل الى تسوية سياسية مع السلطة الفلسطينية. وفي النهاية تم ازاحة اولمرت عن الحكم بتهم فساد ادخل على اثرها السجن، ليخسر حزبه كاديما الحكم لصالح الليكود.[8]

وكان ايهود اولمرت رئيس الوزراء الاسرائيلي وزعيم حزب كاديما قال في خطاب له بتاريخ 14 ايلول2008، وصف بأنه تاريخي، ان حلم اليمين الإسرائيلي "أرض إسرائيل الكبرى لليهود" قد انتهى، ودعا إلى إ قامة السلام الكامل مع الفلسطينيين، و قال أولمرت: "نحن نبتدع الحجج والذرائع لتبرير سياستنا في التقاعس عن القيام بأي خطوة للسلام مع الفلسطينيين، على أساس "دولتين لشعبين" ولم تكن سياستنا هذه في مصلحة إسرائيل، إن البديل عن الدولتين يعني أن تكون دولة واحدة لشعبين، و قد بدأ الكثير من الفلسطينيين التفكير في حل الدولة الواحدة، وكذلك العديد من الناس في الغرب، بمن في ذلك أصدقاء لنا. (صالح واخرون، 2009، ص 116-115)

انعش هذا الخطاب الامال بوجود افق للتسوية في ظل حكومة اولمرت، وبالفعل انعقد مؤتمر انا بوليس للسلام عام 2007، وزاد الحديث عن قرب التوصل الى حل نتيجة تفاهمات بين اولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

1.1.3 القدس:

منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، دخلت إسرائيل في سباق مع الزمن لفرض وقائع ملموسة على الأرض، محاولةً تقليص المساحة الجغرافية التي كان مقررا ان تؤول فيما بعد للسلطة الفلسطينية في إطار مفاوضات الحل الدائم.ولم تفلح مباحثات "كامب ديفيد" عام 2000 التي ناقشت قضايا الحل النهائي في جسر الهوة بين الموقفين: الفلسطيني والإسرائيلي، لتتدحرج الأمور تباعاً وتدخل حالة

8 مقابلة مع الياس زنانيري– مصدر سابق

الجمود وصولاً إلى مرحلة ما بعد عرفات، التي شهدت تسلم محمود عباس مقاليد السلطة وزمام القرار فيها عام 2005، حيث شُرّعت الأبواب أمام مرحلة جديدة من المفاوضات الثنائية في ظل البرنامج السياسي المعروف الذي يحمله الرئيس عباس؛ والذي يؤمن بالمفاوضات والاساليب السلمية كخيار وحيد لحلِّ الصراع.

ولم تشهد مسيرة التفاوض حراكا في ظل حكم شارون، لكن الآمال الفلسطينية أخذت في الانتعاش مع انطلاق مؤتمر "أنابوليس" نهاية سنة 2007 في عهد إدارة بوش الإبن، بفعل مقرراته التي رفعت منسوب التفاؤل لدى الفلسطينيين حول إمكانية تحقيق تسوية، تتمخض عنها دولة فلسطينية وفق رؤية الرئيس الامريكي بوش الابن. إلاّ أن ما تلا المؤتمر من تعثر في مسيرة التفاوض نتيجة تردد رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت في عدة قضايا وخاصة موضوع القدس، بدد كل الآمال الفلسطينية مجدداً". وبحسب ما نشر لاحقا، فإن المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، في عهد أولمرت، شارفوا على إنجاز صفقة شبه متكاملة للتسوية، لم تعكرها سوى بعض التباينات حول وضع القدس ومستقبلها (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص1)

وظل الهاجس والاعتبار الأمني واليميني المتطرف مهيمنا على حزب كديما، وتجلى ذلك من خلال ما قاله رئيس الحزب والحكومة إيهود أولمرت: إن الحدود التي نفكر بها ليست الحدود التي تتواجد عليها إسرائيل حالياً، مؤكدا" سنحافظ على القدس موحدة، وسنحتفظ بالكتل الاستيطانية الكبرى، وبخاصة معاليه أدوميم".

وتنص الخطة الاخيرة لمدينة القدس والمقدمة في عهد اولمرت عام 2007 على التاثير في مستقبل القدس على النحو التالي: (جبارين، 2016، ص119)

1- هدف الخطة الرئيس يتمثل في تقوية القدس كعاصمة موحدة لاسرائيل
2- جذب اليهود للاقامة في القدس وتطوير المدينة للحفاظ على التفوق الديمغرافي بحيث لا تقل نسبة اليهود فيها عن 70% ومنع ازدياد نسبة الفلسطينيين عن 30%.
3- تنفيذ اجراءات للسيطرة على القدس الشرقية من خلال خطة النقل والمواصلات التي تحول التجمعات الفلسطينية الى كنتونات معزولة.

وفي ايلول (سبتمبر) من العام 2008 اقترح اولمرت على الرئيس الفلسطيني محمود عباس، ان تكون منطقة البلدة القديمة ومحيطها، دون سيادة، وان تدار بواسطة لجنة متعددة الجنسيات تضم السعودية، الاردن، اسرائيل، السلطة الفلسطينية والولايات المتحدة الامريكية (موقع فلسطين اليوم 2009).

وبحسب صحيفة هارتس الاسرائيلية كان هدف اولمرت تجاوز المصاعب في وجه تحقيق اتفاق على تقسيم السيادة في الاماكن المقدسة في القدس، والتي ادت الى فشل مؤتمر كامب ديفيد في تموز (يوليو) من العام 2000 والتي شارك فيها رئيس الوزراء الاسرائيلي انذاك، ايهود باراك، والرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات. ويكمن الاقتراح في استعداد اسرائيل للتخلي عن مطلب السيادة على الحرم القدسي الشريف، وعلى البلدة القديمة وعلى جبل الزيتون (صحيفة هارتس 2009/5/27).

في المقابل سجل عهد اولمرت أن تسارعاً في "وتيرة السياسات الهادفة لبسط السيطرة الإسرائيلية على القدس الشرقية وإفراغها من سكانها الفلسطينيين في سباقٍ مع الزمن لفرض واقع جديد يسبق أي حديث حول مفاوضات الحل الدائم. ترجمت هذه السياسات في القدس المحتلة من خلال تنفيذ خطط وإجراءات أخطرها الاستمرار في تشييد جدار الضم والتوسع حول المدينة، وتسارع وتائر التوسع الاستيطاني ومصادرة الأراضي وهدم البيوت إضافة إلى تصعيد سياسة سحب هويات الإقامة الدائمة (الهويات الزرقاء) حيث تم سحب هويات الإقامة الدائمة من 1363 مقدسيًا عام 2006 وحده، وهو أكبر عدد سحب هويات في عام واحد منذ تبني وممارسة الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة لهذه السياسة في العام 1967، ليرتفع بذلك مجموع هويات الإقامة الدائمة المسحوبة إلى أكثر من 8000 هوية رب عائلة) ساهمت في ازدياد أوضاع المدينة وسكانها الفلسطينيين سوءاً وتدهوراً في مختلف المجالات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والثقافية والقانونية والخدماتية.

وتعمل كل هذه السياسات والإجراءات الإسرائيلية، بل وقد أدت بالفعل، إلى إحداث تغيير ديمغرافي عميق في القدس الشرقية لصالح تعزيز الوجود والصبغة والسيطرة اليهودية على المدينة، وفي الوقت ذاته وسعت وما زالت تقوم بتوسيع حدودها البلدية في نطاق مشروع "القدس الكبرى" حتى باتت تشكل 15% من مساحة الضفة الغربية. (مركز مدار، 2014)

والثابت أن إسرائيل تسعى في المحصلة النهائية، من خلال هذه السياسات والإجراءات، التي يدخل في استهدافاتها أيضاً اقتراح حاييم رامون الأخير، ومن ورائه رئيس الحكومة إيهود أولمرت بـ "إخراج معظم الأحياء العربية من القدس الشرقية" و"إبقاء القدس القديمة وحوضها المقدس في يد إسرائيل إلى الأبد"، إلى تكريس ضمها وسيطرتها، وبالتالي حلها الأحادي الجانب، على المدينة المقدسة، استناداً لمبادئ

السياسة والتوجهات الإسرائيلية القديمة بضم "أوسع ما يمكن من أراضٍ مع أقل عدد ممكن من السكان الفلسطينيين"، وبذلك قطع الطريق بشكل نهائي أمام إمكانية أن تكون القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية العتيدة (مركز مدار، 2014).

لكن أولمرت غادر حلبة السياسة والحكم، لينشغل الإسرائيليون من جديد بأوضاعهم الداخلية، والترتيب لانتخاباتهم التي أدت إلى صعود اليمين المتطرف بقيادة بنيامين نتنياهو، الذي عاد الى تسلم زمام الحكم من جديد.

كان رئيسا للوزراء بين (1996–1999) فعاد على أساس برنامج سياسي متشدد ومنغلق إزاء العلاقة مع الفلسطينيين. (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010، ص1)

وهكذا طُويت صفحة أولمرت بكل ما فيها، وفُتحت صفحة نتنياهو الذي أعاد المفاوضات إلى نقطة الصفر، في ظل معارضة الجانب الفلسطيني الذي حاول مراراً إعادة المفاوضات إلى حيث انتهت إليه مع أولمرت دون جدوى.

2.1.3 الاستيطان:

على الرغم من إعلان حكومة أولمرت التزامها بعملية السلام وخريطة الطريق، والتي تنص على وقف الاستيطان، فقد كشفت " حركة السلام الآن" الإسرائيلية في تقرير نشره مقعها على الانترنت، أن أنشطة بناء المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة ارتفعت سنة 2008 بنسبة 60% مقارنة بسنة 2007، وقال التقرير إن عدد المباني التي شيدت في المستوطنات خلال سنة 2008 بلغ 1.257 مبنى. كما ارتفعت نسبة التوسع الاستيطاني بحوالي 31% خلال عام 2007.

وفي عهد حكومة اولمرت تم تكثيف الاستيطان والتوسع فيه بازاء التفاوض مع الفلسطينيين، وقد استفادت هذه الحكومة من عامل الزمن لاستخدام المفاوضات لادارة الصراع، والسماح للاستيطان بالتوسع (منصور، 2014، ص105)

وعلى الرغم من اعلان اولمرت التزامه بتجميد الاستيطان خلال مؤتمر انابوليس، فقد انضم اكثر من 15 الف مستوطن الى مئات الاف في مستوطنات الضفة الغربية. (تقرير المعلومات 2009 ص180).

وفي عهد حكومة اولمرت زاد عدد البؤور الاستيطانية باثنتي عشرة بؤرة جديدة كما تضاعف عدد العطاءات الاستيطانية في عام 2008 بثمانية اضعاف (تقرير البنك الدولي 2009/4/25)

كما واصلت الحكومة الإسرائيلية عمليات بناء واسعة، ومصادرة مساحات شاسعة من الأراضي، تحت عدة مسميات ونقلها إلى ما يسمى " ملكية الدولة". وبشأن البؤر الاستيطانية التي لم تحصل على تراخيص الإدارة المدنية الإسرائيلية، وحصل سكانها على دعم وتسهيلات، فقد أكد تقرير اصدرته "السلام الان" أنه لم يتم إخلاء أي بؤرة استيطانية في سنة 2008، بل إن قرابة مائة بؤرة استيطانية تضاعف عدد مبانيها في نفس العام. وكشف التقرير أن قسما كبيرا من التوسع الاستيطاني نفذته الحكومة نفسها، والأرقام الواردة في تقرير حركة السلام الان لا تشمل البناء في القدس الشرقية المحتلة، حيث تم بناء 1.184 وحدة سكنية سنة 2008 مقابل 793 وحدة في سنة 2007 أي بزيادة 49%، واللافت للنظر أن عروض البناء في القدس الشرقية سنة 2007 تمت بالأساس بعد مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني 2007، فقد كان عدد العروض قبل مؤتمر أنابوليس 46 وحدة سكنية فقط، ولكن في الشهر الأخير من نفس السنة طرح 747 عرضاً للبناء الاستيطاني في المدنية (صحيفة الشرق الاوسط، 2009/1/29).

وكانت تقارير صحفية أكدت خلال سنة 2008 أنه خلافاً لالتزامات أولمرت بوقف النشاط الاستيطاني فإن فترة حكمه التي تقل عن ثلاث سنوات، شهدت أكبر حملة استيطان حتى ذلك الوقت، وأكد تقرير نشرته جريدة معاريف الإسرائيلية أنه على الرغم من التزام أولمرت، عشية مؤتمر أنابوليس، عدم البناء في المستوطنات اليهودية في الضفة، فقد اعترف مدير مجلس المستوطنات اليهودي في أراضي 1967 بنحاس فلرشطاين بزيادة عدد المستوطنين، حيث قال:" نجحنا في أن نبني في فترة حكم أولمرت لا أقل مما بنينا في فترات حكومات أخرى، كما زاد عدد المستوطنين خلال هذه الفترة، بـ 50 ألفاً. (المركز الفلسطيني للاعلام 2009/3/4)

وكشف تقرير للبنك الدولي صدر عام 2009 أن إسرائيل ضاعفت سنة 2008 ثماني مرات عدد عطاءات البناء في المستوطنات المنتشرة في الضفة الغربية، كما ضاعفت عدد الأبنية الجديدة التي أقيمت في هذه المستوطنات، وجاء في التقرير أن إسرائيل أقامت 1518 بناءاً جديداً في المستوطنات المنتشرة في الضفة في سنة 2008، مقارنة مع 860 بناءً في سنة 2007. كما أورد البنك الدولي في

تقريره نماذج من قرارات التوسع الاستيطاني التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية لسنة 2009، منها قرار صدر في شهر شباط يقضي بإقامة 1400 وحدة سكنية جديدة في إحدى المستوطنات وتطوير 130 هكتارا من الأراضي في مستوطنة أخرى. (جريدة الحياة الجديدة 2009/4/26).

ووفقا لتفاهمات كان توصل اليها شارون واولمرت مع ادارة بوش الابن، تم تصنيف الاستيطان في الضفة الغربية إلى أربع مناطق تحدد من خلالها المسموح والممنوع، ففي المنطقة الأولى: القدس الشرقية رفضت إسرائيل وضع أية قيود على تعزيز وتوسيع الاستيطان فيها، والمنطقة الثانية هي المستوطنات المعزولة حيث سمح البناء في داخل منطقة البناء الحالية ومنع توسيع الاستيطان خارج حدودها، اما المنطقة الثالثة فتشمل الكتل الاستيطانية التي يسمح البناء فيها خارج خط البناء القائم شريطة أن يكون ملاصقاً له، والمنطقة الرابعة تتمثل في البؤر الاستيطانية التي "ينبغي" إزالتها (محارب، 2009: ص26).

3.1.3 القوانين العنصرية:

في فترة حكومة إيهود أولمرت (2006– 2008) أقر الكنيست نهائيا 6 قوانين عنصرية تعيق عملية حل الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

وصف مركز "عدالة – المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل" قانون المواطنة بانه احد أكثر القوانين الإسرائيلية العنصرية الموجهة ضد الفلسطينيين على شقي الخط الأخضر، وهو موجه ضدهم بسب انتمائهم القومي، وقد صادق الكنيست الإسرائيلي في شهر آذار/ مارس 2007، على قانون "المواطنة والدخول الى إسرائيل، وبذلك مدد سريان القانون الذي أقرته الحكومة في شهر تموز 2003، والذي يمنع لم شمل فلسطينيي الـ48 مع الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، كما تم توسيع القانون ليشمل أيضا سكان إيران وسوريا ولبنان والعراق. (جريدة الدستور الاردنية – 2008/7/2)

من ابرز القوانين العنصرية الاخرى التي اقرت في حقبة اولمرت

1- قانون الإجراءات الجنائية (2006)، ويزيل بعض الضمانات الحيوية التي تحمي المعتقلين المشتبه بهم أمنيا ويعرضهم لإجراءات اعتقال قاسية.

2- قانون الإجراءات الجنائية (2008)، ويعفي الشرطة وجهاز الأمن العام (شاباك) من توثيق التحقيقات مع المشتبه بهم في تهم أمنية بالصوت والصورة.

قانون استيعاب الجنود المسرحين (2008)، وينص على أن أي طالب مسجل في جامعة أنهى خدمته العسكرية ويسكن في منطقة معرفة على أنها "منطقة أفضلية قومية"، مثل النقب أو الجليل أو المستوطنات في الضفة الغربية، سيُمنح "رزمة تعويضات" (جرايسي، 2017،ص9:42).

4.1.3 الحروب:

1.4.1.3 العدوان على لبنان عام 2006:

شنت إسرائيل في 2006/7/12 حرباً شاملة على لبنان، اثر قيام حزب الله بعملية عسكرية أسفرت عن مقتل ثمانية جنود إسرائيليين وجرح 18 آخرين وأسر اثنين، وقد أعلن الحزب أن هدفه الأساسي من وراء العملية، كان أسر أكبر عدد من الجنود لمبادلتهم بأسرى لبنانيين محتجزين في السجون الإسرائيلية. وقد أسفرت نتائج الحرب ضد لبنان، إلى ظهور الدعوات إلى المراجعة الشاملة للأداء السياسي والعسكري في اسرائيل، كما كشفت تلك الحرب عن غياب القيادة السياسية القوية والقادرة على اتخاذ قرارات مهمة، وتزايد الإقرار بعدم إمكانية تحقيق الأمن لإسرائيل من خلال الاعتماد على القدرات العسكرية لوحدها (صالح، 2006، ص61: 62).

وفي ظل تزايد الضغوط الشعبية ضد الحكومة التي يقودها حزب كديما برئاسة اولمرت، وعدم كفاءتها في إدارة المعركة شكلت لجنة لتقصي الحقائق برئاسة القاضي الاسرائيلي المتقاعد إلياهو فينوغراد. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2007، ص113).

وجاء في تقرير لجنة فينوغراد أن هناك ثلاثة أشخاص كانت إسهاماتهم في القرارات حاسمة، وهم رئيس الحكومة إيهود أولمرت، ووزير الدفاع عمير بيرتس، ورئيس الأركان المستقيل دان حالوتس، وجاء في التقرير أن الثلاثة مسؤولون عن الإخفاقات والأخطاء، وكذلك عن الانجازات التي أسفرت عنها الحرب، وأن المسؤولية الأساسية للإصلاح تقع على عاتق هؤلاء الثلاثة أيضاً (الجزيرة نت، 2011)

ووجه تقرير "فينوغراد" الاتهام بالتقصير إلى حكومة أولمرت بالإضافة إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان وإلى القيادات الإسرائيلية السابقة باعتبارها لم تعالج المشكلات المتراكمة عبر السنوات الماضية، لكن ردود الفعل الإسرائيلية التي أعقبت صدور تقرير اللجنة انصبت على توجيه الانتقادات إلى رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الرئيسي عن الفشل وطالبوه بالاستقالة، وكان كثير من الانتقادات قد وجهت إلى رئيس الأركان دان حالوتس الذي سارع الى تقديم استقالته. (المركز الفلسطيني للاعلام، 2007)

كما أظهر التقرير ان طريقة إدارة الحرب كان فيها إخفاقات خطيرة وفشل في طريقة اتخاذ القرارات على المستويين العسكري والسياسي. الأمر الذي انعكس سلباً على شعبية أولمرت، فقد طالبه 63% من الإسرائيليين بالاستقالة، في استطلاع نشرت نتائجه جريدة يديعوت أحرنوت في 2006/8/25 لفشله في قيادة الحرب على لبنان. كما رأت تسيبي ليفني وزيرة الخارجية ونائبة رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه، أنه ينبغي على أولمرت أن يستقيل من منصبه إلا أنه رفض ذلك (مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009، ص24).

أظهرت الحرب الخلل في حكومة أولمرت، ونتيجة للإخفاق في قيادة الحرب على لبنان، ضعفت شعبية هذه الحكومة، وتصاعدت حدة الانتقادات لأدائها، وكذلك تصاعدت شعبية التيارات اليمينية وتيارات اليمين المتشدد.

2.4.1.3 العدوان على غزه في حزيران 2006:

اعلنت حكومة اولمرت الحرب على قطاع غزه تحت اسم عملية "أمطار الصيف"، اثر أسر حركة حماس الجندي الإسرائيلي، جلعاد شاليط، في 25 يونيو 2006، وشنت قوات الجيش الإسرائيلي الحرب في 28 حزيران 2006. وكانت وزارة الصحة الفلسطينية قالت إن العملية أسفرت في المجمل عن استشهاد 225 فلسطينياً، بينهم 62 طفلًا، فضلاً عن إصابة 888 آخرين. (جريدة المصري اليوم، 08-07-2014) وكانت أهداف إسرائيل المعلنة من العدوان، منع إطلاق الصواريخ من قطاع غزة باتجاه النقب الغربي، وتأمين إطلاق سراح الجندي جلعاد شاليط.

بعض الباحثين اعتبر ان طابع العمليات التي قام بها الجيش الإسرائيلي خلال حملة " أمطار الصيف"، دليلا على أن الهدف الحقيقي لحكومة ايهود اولمرت، هو اسقاط حكومة اسماعيل هنية.

حيث جاهرت الحكومة الإسرائيلية تجاهر بهذا الهدف، من خلال تصريح وزير البن التحتية الإسرائيلي في حينه بنيامين بن اليعاز، الذي قال أن الهدف من حملة " امطار الصيف"، ليس فقط الضغط من أجل تسريع الافراج عن الجندي المختطف، بل أساساً العمل على اسقاط الحكومة الفلسطينية بقيادة اسماعيل هنية. (موقع صالح النعامي 2006).

ردود الفعل الداخلية على هذا العدوان "عملية أمطار الصيف"

استنكر الرئيس محمود عباس قصف مكتب اسماعيل هنية وقام بالتجوال في أنقاض المكتب المدمر. ووخرجت في مختلف محافظات قطاع غزة والضفة الغربية، مظاهرات منددة بالعدوان وأبلغت وسائل الاعلام الفلسطينية والعربية عن دعم شعبي واسع لطلبات الخاطفين من أجل اطلاق سراح السجناء مقابل الجندي المخطوف.

وأكد المتحدث باسم حكومة هنية على استمرار جلسات الحكومة رغم تدمير مكتب رئيس الوزراء. وقد أعلن سكرتير الحكومة عن التحويل المؤقت للحقائب الوزارية للوزراء المعتقلين في اسرائيل الى وزراء آخرين في قطاع غزة. (مركز المعلومات حول الاستخبارات والارهاب، 2006)

موقف حزب الله

وصف الشيخ حسن نصر الله امين عام حزب الله عملية اسر الجندي الاسرائيلي جلعاد شاليط بمثابة عملية فارقة وتاريخية واعتبر ان نتائجها،، ستحدد كيفية المعالجة المستقبلية لموضوع الأسرى الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية.

ودعا حركة "حماس" الى عدم اطلاق سراح الجندي الاسرائيلي بدون مقابل. محذرا الحكومات العربية والمجتمع الدولي من الضغط على "المقاومة الفلسطينية" من أجل اطلاق سراح الجندي الاسير. (قناة "المنار"، 30 حزيران).

3.4.1.3 العدوان على غزه في تشرين ثان 2006:

عادت حكومة اولمرت في شهر تشرين ثان عام 2006 الى شن عملية جديدة على قطاع غزة تحت اسم عملية غيوم الخريف، وبدأت العملية مطلع تشري ثان 2006 على شمال قطاع غزة، مما أسفر

عن استشهاد 78 مواطنا، وفق إحصائيات رسمية فلسطينية. وارتكب الجيش الاسرائيلي، خلال تلك العملية، مجزرة في بيت حانون، أدت إلى استشهاد 18 فلسطينيًا، أغلبهم من النساء والأطفال. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2009، ص 108)

وكان المجلس الوزاري الأسرائيلي المصغر قرر يوم الأربعاء 2006/11/1م مواصلة الضغط العسكري على قطاع غزة، واستكمال "الجاهزية والأهلية" لعملية عسكرية واسعة في القطاع.

الهدف المعلن لهذه الحملة: "المس" بالمسلحين وخلايا إطلاق الصواريخ، واستمر العدوان اسبوعا كاملا من 1–7 تشرين ثان.

4.4.1.3 العدوان على غزه في شباط 2008:

فجر السابع والعشرين من شباط عام 2008، أطلقت القوات الإسرائيلية حملة برية وجوية على قطاع غزة، دامت خمسة أيام اسمتها "الشتاء الساخن"، واستخدمت فيها المدفعية والدبابات، و المروحيات الهجومية والقاذفات، وذلك بادعاء وقف إطلاق الصواريخ من غزه على إسرائيل. وأسفرت العملية على غزة عن استشهاد نحو 200 فلسطيني، فضلاً عن إصابة 350 آخرين. وغيّر الإسرائيليون اسم العملية 4 مرات من القتال من بيت إلى بيت إلى دفع الثمن ثم خلع الضرس، ووصولًا إلى اسم الشتاء الساخن. (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2009، ص 108)

5.4.1.3 العدوان على غزه نهاية 2008 مطلع 2009:

شنّت إسرائيل بزعامة اولمرت عملية عسكرية واسعة على غزة، بدأت في 27 كانون اول 2008، وانتهت في 18 كانون ثان 2009، واطلقت اسرائيل على حربها هذه المرة اسم "الرصاص المصبوب"، فيما اسمتها حركة حماس معركة الفرقان. وأسفرت الحرب عن استشهاد 1417 فلسطينيا واصابة اكثر من اربعة الاف ودمار كبير في البنية التحتية، مقابل مقتل 13 اسرائيليا واصابة اربعمئة. وقد انهت الحرب هدنة بين اسرائيل وحماس برعاية مصرية دامت حوالي ستة اشهر. وكبقية حروبها على غزة ادعت اسرائيل ان هدفها وقف اطلاق الصواريخ من قطاع غزة. (الجزيرة نت2016/12/27).

وفي اليوم الأول للحرب، شنّت نحو 80 طائرة حربية إسرائيلية سلسلة غارات على عشرات المقار الأمنية والحكومية الفلسطينية (التي كانت تسيطر عليها حركة حماس)، في آن واحد، ما أسفر عن مقتل 200 فلسطيني بالهجمة الجوية الأولى، غالبيتهم من عناصر الشرطة.

وبعد مرور ثمانية أيام على قصف الجيش الإسرائيلي المكثف، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قرارًا بشن عملية عسكرية برية على قطاع غزة، بمشاركة سلاح المدفعية وجنود المشاة والدبابات.

واستخدمت إسرائيل، أسلحة غير تقليدية ضد الفلسطينيين العزل كان أبرزها قنابل الفسفور الأبيض، واليورانيوم المخفف، الذي ظهر على أجساد بعض القتلى، وفق تقارير صادرة عن خبراء ومراكز حقوقية ومؤسسات أوروبية.

وأعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، أيهود أولمرت، عن وقف إطلاق النار من جانب واحد، دون الانسحاب من قطاع غزة، بعد 23 يومًا من بدء عملية "الرصاص المصبوب"، تلاه في اليوم التالي إعلان الفصائل الفلسطينية هدنة لمدة أسبوع، كمهلة لانسحاب الجيش الإسرائيلي من القطاع.

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد أدت عملية "الرصاص المصبوب"، إلى مقتل أكثر من 1436 فلسطينيًا بينهم نحو 410 أطفال و104 نساء ونحو 100 مسن، وإصابة أكثر من 5400 آخرين نصفهم من الأطفال. واعترفت السلطات الإسرائيلية بمقتل 13 إسرائيليا بينهم 10 جنود وإصابة 300 آخرين. (وكالة الاناضول 2016/12/29)

ردود الافعال

كان ما يسمى محور الممانعة في المنطقة يتشكل من سوريا وإيران وحزب الله اللبناني وفصائل "المقاومة" الفلسطينية متمثلة في حركتي "حماس" والجهاد الإسلامي، تؤيده السودان والجزائر،. وفي المقابل كان ما يسمى محور الاعتدال يتشكل من دول مصر والسعودية والإمارات والكويت والبحرين والأردن، إضافة إلى أطراف لبنانية، تؤيده المغرب وتونس. وانعكست المواقف الإقليمية من الحرب بحسب هذين المحورين، فجاءت مواقف محور "الممانعة" من خلال رسائل حماسية من قادتها، بينما كانت مواقف محور "الاعتدال" هادئة وتميل إلى المحافظة السياسية. (المركز الفلسطيني للاعلام 2014/8/27)

من جانبها رفضت تركيا الحرب الإسرائيلية، ووصفتها بالعدوان على قطاع غزة. واعتبرت العدوان إهانة يجب أن تعتذر عنها لتركيا، التي كانت تبذل جهوداً "لتجديد التهدئة في غزة، بالتوازي مع الوساطة بين سوريا وإسرائيل". وعلى إثر ذلك، أعلنت أنقرة وقف هذه الوساطة احتجاجاً. (وكالة الاناضول 2016/12/29)

وكما في كل حملات العدوان على غزه انتهت الحرب بتجديد الهدنة بين اسرائيل وحركة حماس بوساطة مصرية، حيث أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت في 18 كانون الثاني وقفا لإطلاق النار من طرف واحد في غزة بعد 22 يوما من الحرب.

وقال أولمرت، إن القرار استجابة من المجلس الأمني المصغر لطلب الرئيس المصري آنذاك حسني مبارك، والذي أعرب عنه في اتصال هاتفي بين الاثنين.

وأعلنت وكالة أنباء الشرق الأوسط المصرية، أن أولمرت أجرى اتصالا هاتفيا بالرئيس المصري وأبلغه "رد إسرائيل الإيجابي" على المبادرة المصرية لوقف إطلاق النار. (المركز الفلسطيني للاعلام، 2014)

5.1.3 اللاجئون:

في مسألة "حق العودة" وافق أولمرت على إعادة خمسة آلاف لاجئ إلى إسرائيل، كموقف أولي. هناك شهادة تقول إن صائب عريقات فهم أن أولمرت سيوافق على إعادة 50- 60 ألف لاجئ إلى إسرائيل، بينما توقع هو عودة 100- 200 ألف على الأقل. وروى أولمرت في مقابلة مع "همكور" أن أبو مازن قال له "إنه لا يريد المساس بطبيعة إسرائيل"، ومن هنا استنتج أن أبو مازن يعترف بإسرائيل كدولة يهودية، ولكن يبدو أن أبو مازن، كحال عرفات في الماضي، قصد فقط "تهدئة" الإسرائيليين فيما يتعلق بعدد اللاجئين الذين سيحظون بتجسيد حق العودة إلى إسرائيل. (مركز مدار، 2016).

لكن مكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي ايهود أولمرت اعلن انه أبلغ الرئيس الفلسطيني محمود عباس بان اسرائيل لن تسمح بعودة اي لاجئ فلسطيني في اطار اتفاق اقامة دولة فلسطينية في المستقبل. وذلك ردا على تقارير قالت ان اولمرت اقترح استيعاب 2000 لاجئ كل عام لمدة 10 سنوات في اطار اتفاق لإقامة دولة فلسطينية على معظم اراضي الضفة الغربية وقطاع غزة . وقال مكتب اولمرت ان

رئيس الوزراء لم يعرض ذلك مطلقا، وقد أكد اولمرت مجددا انه بموجب اي اتفاق مستقبلي لن تكون هناك اي عودة للاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل.

وقد ورد رقم عودة 20 الف لاجئ فلسطيني في صحيفة هآرتس الاسرائيلية، وأكده مسؤولون اسرائيليون مطلعون على المسألة قبل ان ينفيه مكتب اولمرت. (صحيفة الاخبار – 2008/8/15)

6.1.3 مشروع حل الدولتين:

اعترف ايهود أولمرت صراحة في خطابه الذي القاه في 14 ايلول 2008 بأن حلم اليمين الإسرائيلي في أرض إسرائيل الكبرى قد انتهى، ودعا إلى إقامة السلام مع الفلسطينيين، على أساس دولتين لشعبين. (صالح وآخرون، 2009 ص 115: 116).

وشكل الهاجس الديموغرافي دافعا للكثير من زعماء اسرائيل نحو تبني حل الدولتين، وبرز ذلك جليا في قول أولمرت "إن الاختيار بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أي مكان أو جزء من أرض إسرائيل وبين وجود وبقاء دولة إسرائيل كدولة يهودية يستوجب التنازل عن أجزاء من أرض "إسرائيل"، هذا ليس تنازلاً عن الفكرة الصهيونية، وإنما هو التجسيد الجوهري لهدف الصهيونية المتمثل في وجود دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل"، وظل اولمرت يشدد على ضرورة أن يبلور الاسرائيليون ما اسماه، خطاً حدودياً واضحاً يعكس الواقع الديموغرافي، بحيث تحتفظ إسرائيل بالمناطق الأمنية وبالكتل الاستيطانية اليهودية والقدس الموحدة تحت سيادة إسرائيل. (مركز مدار، 2014/9/10)

وتم تفسير اقوال اولمرت حول المناطق الأمنية بين الدولة الإسرائيلية والفلسطينيين، باصراره على السيطرة على غور الأردن الذي يمثل 20% من مساحة الضفة الغربية، اضافة الى رفض التخلي عن السيطرة على القدس بحدودها الموسعة والتي تشمل ما يقرب 20% أيضاً من مساحة الضفة، كما دعا اولمرت الى الحفاظ على الكتل الاستيطانية مثل غوش عصيون، وارئيل ومعاليه ادوميم وغيرها، والتي تشكل بدورها قرابة 20% من مساحة الضفة (باحتساب مجالها الحيوي)، وبرغم كل ذلك قال "أولمرت" أمام مؤتمر هرتسليا ان رؤيته للحل السياسي مع الفلسطينيين، تتمثل في وجود دولتين قوميتين يهودية وفلسطينية كحل أمثل يلبي التطلعات الوطنية لكلا الشعبين. (مركز التخطيط الفلسطيني، 2014)

وفي معرض حديثه للقناة العاشرة الاسرائيلية قال اولمرت انه تحدث مع الرئيس ابو مازن عن عدم تواجد اي اسرائيلي في غور الاردن، اما بشأن القدس فقد قال ان جميع الاحياء التي تم بناؤها في القدس ستظل تحت السيادة الاسرائيلية، والاحياء العربية ستكون تحت السيادة الفلسطينية، ولتكن عاصمة الدولة الفلسطينية. اما بالنسبة للحرم القدسي والبلدة القديمة فستتنازل اسرائيل عن السيادة عليها، لصالح مجلس الامن الذي سيطلب منه تكليف خمس دول بالاشراف عليها من بينها السعودية والاردن.

واضاف اولمرت انه كان جاهزا للذهاب الى حدود العام 67 مع تبادل 6.3٪ من الضفة لتبقى تحت السيادة الاسرائيلية وان تنقل 5.8٪ من اسرائيل للفلسطينين، مع نفق يربط بين قطاع غزة والضفة بمساحة 0.5٪ وبذلك تكون نسبة التبادل متساوية 6.3٪ مقابل 6.3٪ (صحيفة القدس 2015/11/23).

وقد وصلت "الزحزحة" في مواقف الجانب الإسرائيلي في المفاوضات إلى ذروتها في عهد حكومة إيهود أولمرت، ابتداء من المواقف "المتقدمة" التي عرضتها إسرائيل في المفاوضات التي بدأت في مؤتمر أنابوليس (الذي عقد في واشنطن في تشرين الثاني 2007) وانتهاء باللقاء الشخصي الذي عقد بين زعماء الجانبين في أيلول 2008، والذي ذهب فيه أولمرت شوطا أبعد.

وقال أولمرت في مقابلة ضمن برنامج "همكور" على القناة العاشرة في التلفزيون الاسرائيلي، إنه عرض في العام 2008 على الرئيس محمود عباس انسحابا إسرائيليا كاملا من أراضي الضفة الغربية مع تبادل لمناطق بنسبة حوالي 1:1 3.6% تضمها إسرائيل من أراضي الضفة الغربية مقابل 8.5% تنقل كتعويض للفلسطينيين من الأراضي الواقعة على تخوم "الخط الأخضر" وتخصيص 5.0% لصالح الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة)، فضلا عن استعداد أبداه أولمرت للتخلي عن السيادة الاسرائيلية في "الحي اليهودي" داخل القدس القديمة وفي حائط المبكى (لصالح سيادة دولية في منطقة ما يسمى بـ "الحوض المقدس" لمدينة القدس)، علما أن اقتراح الرئيس كلينتون (الذي عرض في كانون الأول 2000) نص على احتفاظ إسرائيل بهذه المناطق. إلى ذلك وافق أولمرت على التخلي عن التواجد العسكري الإسرائيلي في منطقة الأغوار مقابل تواجد قوة متعددة الجنسيات. غير أن أبو مازن رفض الاقتراح، ووافق على تبادل مناطق بنسبة 1.9% فقط، وهي نسبة تبادل لا تتيح حلا

لمسألة كتل المستوطنات، مثل كتلة "أريئيل" شمالي الضفة (مثلما يتضح أيضا من اقتراح الفلسطينيين في مؤتمر أنابوليس). وقدر أولمرت في مقابلة أدلى بها فيما بعد، أنه كان يمكن الاتفاق على تبادل يشمل ما نسبته 5.4%(مركز مدار، 2016)

2.3 حكومات نتنياهو وأثرها على التسوية السياسية وقضايا الحل الدائم

تحمل مواقف بنيامين نتنياهو بشأن قضايا التسوية مع الفلسطينيين أهمية كبيرة لأنه بات زعيم اليمين الاسرائيلي بلا منافس، هذا اليمين الذي يحكم اسرائيل بتواصل منذ 2001 فيما يتولى نتنياهو ذاته الحكم منذ عام 2009 وعلى مدى ثلاث دورات انتخابية بدون انقطاع، وخلال فترة حكم نتنياهو المتواصلة منذ قرابة تسع سنوات بدأ يتلاشى اليمين التصحيحي الذي اسس له جيبوتينسكي في ثلاثينات القرن العشرين وقاد اسرائيل منذ 1977، لصالح ظهور اليمين "المسياني" الاكثر تدينا ومحافظة وتطرفا والذي شهد بروز نخب شرقية كانت في الماضي مهمشة لصالح النخبة الاشكنازية العلمانية، وياتي هذا التحول على حساب القيم الديمقراطية التي نادت بها النخبة المؤسسة على مدى قرابة اربعة عقود من عمر اسرائيل (غانم، 2017، ص10).

وتشكلت حكومة نتنياهو الثانية في تاريخه (حكومته الاولى كانت عام 1996). وهي الحكومة الثانية والثلاثون في 31 آذار 2009. وضمت ائتلافا واسعا شمل كلا من احزاب الليكود وكاديما والعمل وإسرائيل بيتنا وشاس والبيت اليهودي والاستقلال. وفي 17 كانون الثاني 2011 انشقت كتلة العمل برئاسة إيهود باراك إلى كتلتين منفلصتين: الاستقلال والعمل. ثم خرجت كتلة العمل من الائتلاف الحكومي. كما انشق 7 أعضاء من كتلة كاديما ليشكلوا كتلة الحركة" تنوعاه" برئاسة تسيبي ليفني في 3 كانون الأول 2012 (موقع الكنيست على الانترنت)

فيما تشكلت حكومته الثالثة عام 2013 اثر انتخابات الكنيست التاسعة عشرة في 22 كانون الثاني 2013 وقد عملت لفترة قصيرة، أقل من عامٍيْن. لتتم الدعوة الى انتخابات مبكرة.

وشارك في الائتلاف الحكومي عام 2013 كتلة الليكود – اسرائيل بيتنا التي انقسمت في تموز 2014 الى كتلتين: الليكود – الحركة الوطنية الليبرالية من جهة واسرائيل بيتنا من جهة أخرى، وقد

ضم الائتلاف الحكومي اضافة الى "الليكود–بيتنا"، كتلة يش عتيد وكتلة البيت اليهودي وكتلة الحركة " تنوعاه". (موقع الكنيست على الانترنت، 2009)

ولم تقدم حكومتا نتنياهو بين 2009–2013 شيئا لعملية السلام بل رفع نتنياهو شعار "لا شيء مجاني للسلطة الفلسطينية" ورغم اتفاقه مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس على استئناف المفاوضات بعد الافراج الاسرى القدامى، فان نتنياهو تراجع عن وعوده واستمر الجمود في عملية السلام بموازاة التوسع الاستيطاني وصولا الى شن حرب مدمرة على قطاع غزة، ثم انهيار الائتلاف الحاكم في اسرائيل واللجوء الى الانتخابات المبكرة.

ومنذ تسلم نتنياهو منصبه كرئيس للوزراء في 2009، ازداد توجه المجتمع الإسرائيلي، نحو اليمين واليمين المتطرّف، وبذل نتنياهو وحزب الليكود جهداً منهجياً لفرض هيمنة الفكر السياسي اليميني المتطرف واليمين الفاشي على الحيز العام في إسرائيل في مختلف المجالات، وبينها القضية الفلسطينية والموقف من العرب. ولا يمقت نتنياهو شيئاً أكثر من مقته التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، فهو لا يريد السلام مع الفلسطينيين، وإنما يهدف إلى فرض الاستسلام عليهم. وهو يريد استسلاماً فلسطينياً سياسيا وفكرياً يتخلى عن حقوقهم القومية، وعن روايتهم التاريخية الفلسطينية، ويتبنى الرواية التاريخية الصهيونية. فالتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين يتناقض مع أيديولوجيته الصهيونية المتطرّفة المتمسكة بالاحتلال والاستيطان. فقد رفض نتنياهو اتفاقية أوسلو، وعدّها كارثة بالنسبة لإسرائيل. (موقع العربي الجديد 2017).

وفي 14 ايار 2015 تشكلت حكومة نتنياهو الرابعة وهي الحكومة الاسرائيلية الرابعة والثلاثين التي حظيت بداية بدعم 61 نائباً مقابل معارضة 59 نائباً.

وتشكل الائتلاف بداية من حزب الليكود وله 30مقعداً وحزب جميعنا" كولانو" بعشرة مقاعد وحزب البيت اليهودي بثمانية مقاعد وشاس سبعة مقاعد وحزب يهدوت هتوراة وله 6 مقاعد، ولكن في عام 2016 نجح نتنياهو بضم حزب اسرائيل بيتنا وله 5 مقاعد ليضمن اغلبية مريحة بستة وستين مقعدا. (موقع،BBC Arabic، 2016)

ولم تختلف سياسات نتنياهو في حكوماته الثلاث بدرجة التطرف والتوسع الاستيطلني ووضع العقبات في طريق حل الدولتين وصولا الى التنكر له علنا لا سيما بعد وصول الرئيس الامريكي دونالد ترامب الى سدة الحكم في الولايات المتحدة.

1.2.3 القدس:

تعد قضية القدس من اكثر القضايا تعقيدا وحساسية في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فالإسرائيليون يعتبرونها عاصمتهم الأبدية، حيث عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على وضع الاستراتيجيات الخاصة التي ترمي إلى تهويد مدينة القدس على أرض الواقع بشقيها الغربي والشرقي، وذلك عن طريق زيادة أعداد الإسرائيليين فيها من خلال إقامة المستوطنات وإحاطة المدينة بالجدران العازلة، إضافة إلى ممارسة سياسة الضم والقضم للأراضي العربية المجاورة واتباع مختلف الوسائل للتضييق على السكان الفلسطينيين لدفعهم إلى ترك المدينة.

وقد عملت الحكومات الإسرائيلية ضمن استراتيجيات ترمي إلى منع إقامة اي تواصل جغرافي عربي داخل بلدية القدس، والعمل على إقامة كتل استيطانية داخل الأحياء العربية، كما تم وصل المستوطنات خارج القدس بها مما يخلق حزاماً أمنياً للمدينة من الشرق، وإقامة الجدار العازل، وعملت على إغلاق جميع المؤسسات الفلسطينية في القدس.

وفيما يتعلق بسياسة التوسع والضم أصبح ما يقارب 90% من أراضي المدينة مقيدة تحت سيطرة الاحتلال مقابل 10% تحت السيطرة الفلسطينية، كما أن نحو 50- 60 ألف عربي في القدس اصبحوا معرضين لفقد بطاقة الهوية (الزرقاء)، مما يعني ترحيلهم منها، أو بقاءهم خارج حدود المدينة، ويبلغ عدد الأطفال الفلسطينيين المحرومين من التسجيل في بطاقات هويات والديهم ما يزيد عن 20 ألف طفل، وذلك لتعزيز سياسة تهويد المدينة وطرد الفلسطينيين منها، حيث تم هدم ما يزيد على ألفي منشأة بين عامي 1967 - 2015. (الجزيرة نت، 22. 05. 2016)

والإجراءات المتبعة من قبل إسرائيل في المدينة كانت وما زالت مستمرة وتتصاعد، حيث تم الكشف عام 2009عن مخططات لبناء آلاف الوحدات السكنية داخل المستوطنات المحيطة بالقدس، مما يزيد وضع الفلسطينيين تعقيداً، وقد أكدت الحكومة الإسرائيلية الثانية والثلاثين برئاسة نتنياهو من خلال

برنامجها الوزاري أن القدس ستبقى العاصمة الأبدية والموحدة لدولة إسرائيل، وهذه المسألة غير مقبول التفاوض بشأنها، وهو ما اعلنه نتنياهو في خطابه الشهير بجامعة بار ايلان في رمات غان في تموز 2009، والذي اعتبر بمثابة البرنامج السياسي الذي يوضح الخطوط العريضة التي يمكن للحكومة الإسرائيلية التعامل من خلالها مع القضية الفلسطينية (محارب، 2009 ص25).

وركزت حكومتا نتنياهو الثانية والثالثة 2009 – 2015 على بناء المزيد من المستوطنات حول القدس ومصادرت اراض وعقارات الفلسطينيين في القدس الشرقية، وخاصة في الشيخ جراح وبلدة سلوان جنوب المسجد الاقصى، بهدف محاصرة الوجود الفلسطيني وتحويل اصحاب المدينة الاصليين الى اقلية. (منصور، 2014، ص57)

وقد تم الاعلان عن قرار بناء 1600 وحدة استيطانية جديدة في القدس صيف 2010، حيث اتخذ هذا القرار من خلال اللجنة اللوائية للتخطيط والبناء في القدس، وبمصادقة وزير الداخلية الإسرائيلي في حينه ايلي يشاي، وقد صدر هذا القرار في ظل زيارة نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن للمنطقة في حزيران 2010، وهو امر أثار جدلاً واسعاً لدى الجانب الفلسطيني حول جدوى المفاوضات في ظل التوسع الاستيطاني. (مجلة البيادر السياسي، 2007)

2.2.3 الاستيطان:

اتخذت حكومة نتنياهو عام 2017 قرارا بانشاء اول مستوطنة في الضفة الغربية منذ 25 عاما هي عمر اتفاق اوسلو بين الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. ومن المزمع انشاء هذه المستوطنة شمال رام الله. وقد اثار القرار غضبا فلسطينيا ودوليا كبيرا، وحتى ادارة دونالد ترامب طالبت نتنياهو بالتوقف عن المضي قدما في هذا قرار. (موقع تلفزيون دوتشيه فيللا الالماني، 31.3.2017)

والاستيطان يمثل أحد أبرز اقانيم السياسة الإسرائيلية الحالية، فهو يحقق لحكومة نتنياهو هدفين اساسيين، هما الانسجام الداخلي بين مكونات اليمين الحاكم، وإلغاء فكرة حل الدولتين.

ومنذ الانسحاب من مستوطنات قطاع غزة عام 2005 بدأ المستوطنون يتخوفون من تطبيق انسحاب مماثل من بعض مستوطنات الضفة الغربية، مما دفعهم الى التوغل في المؤسسات السياسية الإسرائيلية بمختلف أشكالها، خاصة مع بروز التحولات اليمينية في المجتمع الإسرائيلية، وطال هذا

التوغل مختلف المؤسسات مثل الكنيست، والحكومة، والجيش، والمؤسسة المدنية، وباتت المستوطنات وكأنها مدن كاملة، حيث تبلغ نسبة المستوطنين 3-4% من سكان الضفة الغربية. (نعيرات، 2011، ص 190).

وذكر تقرير اصدرته "حركة السلام الان" عام 2015 أنه منذ انتخاب نتنياهو رئيسا للحكومة "الإسرائيلية"، في العام 2009، وحتى اعادة انتخابه في 2015، جرى بناء 7683 وحدة استيطانية في "المستوطنات المعزولة" وحدها، بنسبة 61 في المائة من جميع البناء في المستوطنات، بهدف إسكان 35 ألف مستوطن جديد فيها، ما يشير الى سيسة منهجية لدى الحكومة الاسرائيلية الحالية لتغيير الواقع على الارض والاجهاز على حل الدولتين في ظل موافقة معلنة من ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب. كما كشف التقرير عن تكثيف عمليات البناء في 2534 وحدة استيطانية جديدة قائمة على أراضي الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلتين، خلال العام 2015. (المركز الفلسطيني للإعلام-2016/2/21).

وكان تقرير لنفس الحركة حول الاستيطان في عهد حكومة نتنياهو الثانية 200-2013، قد اشار الى بناء 7 الاف وحدة استيطانية والمصادقة على 8 الاف وحدة اخرى، كما صادقت هذه الحكومة على بناء عشر مستوطنات جديدة في الضفة الغربية وحولة اربع بؤر الى مستوطنات معترف بها (منصور، 2014، ص56).

وفي العام 2017 قررت وزارة الامن الاسرائيلي تخصيص 3.3 مليار شيكل لتوفير المزيد من اجراءات الامن للمستوطنين والمستوطنات في الضفة الغربية، وهي مبالغ ستدرج ضمن موازنة اسرائيل للعام 2018، بحسب المصادر الاسرائيلية. (موقع عرب 48، 2017/10/17).

ويرى خليل تفكجي مدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية بالقدس، انه في عهد نتنياهو وخاصة في الخمس سنوات الاخيرة، انتشر الاستيطان وتعمق في كل مكان، حيث اصبحت الخليل ضمن الكتل الاستيطانية الكبرى ليس فقط بالاعلان عن بناء 30 وحدة استيطانية جديدة، بل وايضا بتشكيل مجلس بلدي للحي الاستيطاني في قلب الخليل وتوسيع مستوطنة كريات اربع حتى تصل الى بئر السبع. (وكالة معا، 2017/10/18)

ويمتد "الحي اليهودي" حسب ما يزعم المستوطنون من عمارة قفيشة، وتربة اليهود، ومنطقة تل الرميدة، ومنطقة الزيتون، بما فيها حاجز الكونتينر، وشارع الشهداء، ومحيط مدرسة قرطبة والعين الجديدة، ومنطقة البركة والسهلة، ومحيط المسجد الإبراهيمي، وحارة السلايمة وغيث، وجزء من حارة جابر والجعبري، ووادي النصارى والحصين، وشارع عثمان بن عفان، وجميع تلك المناطق التي يسكنها 40 ألف فلسطيني ستكون تحت ولاية بلدية المستوطنين الجديدة.

وهو ما يفتح الطريق أمام المستوطنين للاستيلاء على مزيد من البيوت والممتلكات في البلدة القديمة، وتوسيع الحي الاستيطاني، وصولاً إلى ضمه لإسرائيل. (موقع الامارات اليوم، 2017)

وبحسب تجمع شباب ضد الاستيطان، فان ما يجري داخل البلدة القديمة من إنشاء مجلس بلدي للمستوطنين يعد إلغاء فعليا لبروتوكول الخليل الموقع مع السلطة الفلسطينية عام 1997.

واعتبر التجمع اخطر ما في هذا القرار انه يشكل مخرجا قانونيا يضمن التوسع الاستيطاني عبر التنصل من بروتوكول الخليل وتقسيماته (H1) و(H2)، والتملص من الالتزامات الإسرائيلية. وخاصة أن معظم الأراضي الفلسطينية في الخليل محمية قانونياً أمام المحاكم الإسرائيلية، لذلك فإن شراءها أو مصادرتها ليس بالأمر السهل (موقع الامارات اليوم، 2017).

ويقطن في الضفة الغربية والقدس الشرقية حاليا (2017) قرابة 700 الف مستوطن، منهم 470 الف في الضفة و220 الف في القدس الشرقية. وتعكف حكومة نتنياهو على انشاء مستوطنة جديدة ستشكل امتدادا لتوسع استيطاني ضخم يمتد من كفر قاسم في فلسطين المحتلة عام 1948، مرورا بمنطقة زعترة قرب نابلس ليتصل بمستوطنة أرئيل، وصولا إلى منطقة الأغوار في الشرق من الضفة الغربية، وسيحدث هذا الامتداد الاستيطاني الشبيه بالسد الإسمنتي فصلا جغرافيا لهاتين المنطقتين، ويحول دون قيام دولة فلسطينية مترابطة جغرافيا وسكانيا. (العربي الجديد، 8 /2017/6).

وفي منتصف شهر تشرين اول اكتوبر 2017، شرعت حكومة نتنياهو في بناء 1600 وحدة استيطانية جديدة في الضفة الغربية (صحيفة الدستور الاردنية، 16 /10/ 2017).

وتمثلت اول خطوة اتخذتها حكومة نتنياهو الاولى عام 1996 في الغاء القرار رقم 360 الذي اقرته حكومة رابين والقاضي بتجميد الاستيطان، ما يعني ان اول قرار لنتنياهو مباشرة بعد نيل حكومته الثقة

كان الغاء تجميد الاستيطان، وهو ما وضع حدا فيما بعد لاي فرصة سلام بين الجانبين وقضى على احتمال قيام دولة فلسطينية.

والاستيطان في عهد حكومة نتنياهو يؤدي ثلاثة أدوار رئيسية في السياسة العامة: الدور الأيدلوجي والذي يتمثل في نمو التيار الديني، والديني القومي، والدور الرمزي، والثقل السياسي (نعيرات، 2011، ص 190).

كما ان حكومة نتنياهو بادرت الى سن ما يعرف بقانون التسوية او قانون تبييض المستوطنات والهادف الى "شرعنة" المستوطنات والبؤر التي بنيت بدون ترخيص في الاراضي المحتلة عام 1967 باثر رجعي ومن المفترض ان يشمل القانون اكثر من 4 الاف وحدة وبؤرة في 16 مستوطنة. (موقع عرب48 ، 2016).

وهو ما يعني ان حكومة نتنياهو اصبحت شريكا فعليا معلنا للمستوطنين في نهب الاراضي الفلسطينية والبناء عليها.

وفي العام 2012 سجل رقم قياسي في البناء في الاحياء اليهودية خلف الخط الاخضر في القدس. ومن المعطيات التي نشرتها جمعية "عير عميم" يتضح أنه في هذه السنة نشرت وزارة الاسكان ومديرية اراضي اسرائيل عطاءات لاقامة 2.386 وحدة سكن خلف الخط الاخضر ويعد هذا ارتفاعا دراماتيكيا بالنسبة للمتوسط في العقد الاخير والذي يبلغ 726 شقة فقط. كما سجل في العام (2013) ارتفاع حاد في عدد وحدات السكن التي اقرت للبناء في لجان التخطيط المختلفة. ويتبين من معطيات "عير عميم" انه في العام 2012 اقر بناء 6.932 وحدة سكن مقابل 1.772 وحدة في 2011 و569 وحدة في 2010. وكانت خطط البناء الاكبر اقرت في احياء غيلو، هار حوما، جفعات همتوس جنوبي المدنية وبسغات زئيف ورمات شلومو شمالي القدس. ولا تتضمن المعطيات قرار حث البناء في منطقة E1 بين معاليه ادوميم والقدس. ويتبين من المعطيات التي نشرتها (عير عميم) أنه في العام الذروة السابق في البناء في شرقي القدس كان 2008، في عهد حكومة اولمرت بعد مؤتمر أنابوليس وقبيل فشل المسيرة السياسية. في ذاك العام اقر بناء 970 وحدة سكن وصدرت عطاءات لـ 1.931 وحدة. وفي العام 2009، الذي القى فيه بنيامين نتنياهو خطاب بار ايلان (الاعتراف الشكلي بحل الدولتين)، كان عاما مليئا بالبناء في القدس حيث صدرت عطاءات لبناء 1.021 وحدة. وفي العاميين التاليين –

2010 و2011 كان هناك تجميد للبناء في المستوطنات وانخفاض في وتيرة اقرارات البناء بسبب الضغط الامريكي المتصاعد من جانب ادارة اوباما على اسرائيل. زيارة نائب الرئيس الامريكي جو بايدن في اذار 2010 اعتبر خط الفصل في المسألة، لانه في اثناء الزيارة اقرت خطة لاقامة 1.600 وحدة سكن في حي رمات شلومو واندلعت أزمة حادة بين الدولتين. ومن هذه النقطة بدأ مكتب نتنياهو يراقب بشكل مثابر اقرار خطط البناء خلف الخط الاخضر، وبين الحين والاخر ردت الخطط او شطبت عن جدول الاعمال بسرعة خوفا من أزمة سياسية. وهكذا حصل في 2010 حين اقرت فقط 506 وحدة سكن للبناء في القدس وفي 2011 اقر بناء 312 وحدة سكن فقط. وفي العام 2012 بدا ان الضغط الامريكي ضعف أو كف عن التأثير وعليه فقد حل اللجام عن لجان التخطيط واقرت الاف وحدات السكن. وقد صدر قسم كبير من اقرارات البناء بعد نجاح الخطوة الفلسطينية في الامم المتحدة. ومع ذلك فان معظم الخطط التي اقرت منذئذ هي في رمات شلومو، في غيلو وفي جفعات همتوس. وأقرت اللجنة المحلية للتخطيط والبناء في بلدية القدس أمس خطة لاقامة ستة فنادق مع اكثر من ألف غرفة في منطقة جفعات همتوس في جنوبي القدس. (موقع سما نيوز، 2013).

ان المشروع الوحيد لنتنياهو في ما يخص القضية الفلسطينية، هو زيادة الاستيطان في الضفة الغربية وتعزيزه، بما فيها القدس الشرقية المحتلة. وقد قطع نتنياهو شوطاً مهماً في تعزيز الاستيطان منذ توليه السلطة منذ 2009.

ومؤخرا أثار فوز دونالد ترامب، برئاسة الولايات المتحدة الأميركية، البهجة لدى نتنياهو و"معسكره القومي". ولدى قطاعاتٍ واسعةٍ في المجتمع الإسرائيلي، وارتفعت الأصوات في إسرائيل التي نادت إلى الشروع في حملة استيطانية واسعة في الضفة الغلربية المحتلة، والقيام بضم ما يطلق عليها منطقة "ج"، والتي تزيد عن 62% من مساحة الضفة، أو ضم جميع الكتل الاستيطانية إلى إسرائيل. (موقع العربي الجديد 2017).

3.2.3 القوانين العنصرية التي تم اقتراحها او تشريعها في عهد نتنياهو:

طالت القوانين العنصرية في حقبة نتنياهو منذ 2009 – حتى الان (2017)، التفاصيل الدقيقة لحياة الفلسطينيين، وخاصة فلسطينيو 48. كما شددت من استهدافها للمراكز الحقوقية الإسرائيلية، وخاصة التي تلاحق جرائم الاحتلال والاستيطان، أو ما تسميها الحكومة الاسرائيلية منظمات اليسار.

وفيما يلي قائمة بابرز القوانين والقرارات العنصرية التي تم سنها او اتخاذها في عهد حكم نتنياهو منذ عام 2009. (جرايسي، 2017، ص9:42)

1- قانون مخصصات الأطفال (2009)، ويضرّ أساسا بالأطفال العرب البدو الذين يعيشون في النقب، حيث ينص على تقليص مخصصات الأطفال للعائلات التي لم يتلق أبناؤها التطعيمات اللازمة صحيا.

2- قانون الفعلية الاقتصادية (2009)، ويمنح الحكومة حرية تصنيف مدن وقرًى ومناطق كمواقع ذات أفضلية قومية وتخصيص الكثير من موارد الدولة لها. وهو ما يفتح الباب أمام التمييز ضد العرب.

3- تعديل قانون دائرة أراضي إسرائيل (2009) ويفرض خصخصة واسعة للأراضي بما فيها أراضي اللاجئين الفلسطينيين في الداخل والخارج.

4- قانون المجالس الإقليمية (2009)، ويمنح وزير الداخلية سلطة مطلقة بإرجاء الانتخابات الأولى لأي مجلس إقليمي بعد تأسيسه لفترة غير محددة من الزمن.

5- قانون وقف الإجراءات وشطب الملفات المتعلقة بخطة فك الارتباط (2010)، ويعفي من العقاب كل شخص أدين بسبب نشاطه ضد فك الارتباط مع غزة عام 2005، وذلك في حال لم يفرض عليه الحكم بالسجن.

6- تعديل رقم 3 لقانون تنظيم الأراضي الصادر (2010)، ويعود إلى عهد الانتداب البريطاني على فلسطين (1917 – 1948)، ويخوّل وزير المالية مصادرة أرض لـ "أغراض عامّة".

7- قانون حقوق للخادمين بالخدمة العسكرية أو المدنية (2010)، وبموجبه فإن الأفراد العاملين في الخدمة العسكرية أو الخدمة المدنية يحصلون على امتيازات إضافيّة.

8- تعديل رقم 4 على قانون سلطة تطوير النقب (2010)، وبموجبه تستخدم الدولة "المستوطنات الفردية" كأداة لنقل آلاف الدونمات إلى عائلات يهودية خاصة لاستخداماتها الحصرية.

9- قانون الإجراءات الجنائية "الجديد" (2010)، ويهدف إلى تمديد سريان إجراءات الاعتقال القاسية الخاصة بالمشتبهم فيهم بارتكاب مخالفات أمنية.

10-قانون تجريد أعضاء كنيست مشتبه في ارتكابهم مخالفات جنائية، من المخصصات (2011). ويؤثر هذا القانون سلبا على أعضاء كنيست سابقين أو حاليين لارتكابهم "مخالفات جنائية".

11- قانون متطلبات الكشف عن متلقي الدعم من جهات سياسية أجنبية (2011)، وهو يستهدف جمعيات حقوق الإنسان، والمجموعات داخل إسرائيل التي تتلقى الدعم من حكومات أجنبية.

12-قانون النكبة الصادر (2011)، ويخول وزير المالية تقليص التمويل الحكومي أو الدعم للمؤسسة التي تقوم بنشاط يعارض تعريف دولة إسرائيل كدولة "يهودية وديمقراطية" أو يحيي يوم استقلال الدولة أو يوم تأسيس الدولة على أنه يوم حزن وحداد. (ذكرى النكبة).

13-تعديل رقم 10 لقانون المواطنة (2011)، ويسمح بسحب الجنسية الإسرائيلية مكن شخص ما أدين بالتجسس أو مساعدة العدو في وقت الحرب أو ارتكاب نشاطات إرهابية.

14-قانون لجان القبول (2011)، ويتعلق بلجان تعمل في 475 بلدة زراعية (يسكن كل منها أقل من 400 عائلة) والتي بنيت على أراضي دولة، بالأساس في النقب والجليل. ويمنح لجان القبول، وهي أجسام تقوم باختيار المرشحين لشراء سكن أو الحصول على قسائم أراضٍ للبناء، صلاحية مطلقة في قبول المرشحين أو رفضهم.

15-تعديل رقم 3 على قانون أراضي إسرائيل (2011)، وهو يمنع أي فرد أو مؤسسة (خاصة أو عامة) من بيع أرض أو إيجار ملك لفترة أطول من خمس سنوات، أو تمرير أو توريث حق الملكية الخاصة في إسرائيل لـ"غرباء". ووفقًا للقانون، فإن "الغريب" هو كل إنسان ليس مقيمًا في إسرائيل أو مواطنًا فيها، أو ليس يهوديًا- صاحب الحق التلقائي بالقدوم إلى إسرائيل بحسب قانون "العودة".

16-قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة (2011)، و يمنع الموطنين الإسرائيليين أو المنظمات الإسرائيلية من العمل من أجل فرض المقاطعة على المؤسسات الإسرائيلية أو المستوطنات الإسرائيلية.

17-قانون يتعلق بالمعتقلين الأمنيين (الاسرى) (2011) ويرمي إلى تمديد سريان إجراءات الاعتقال القاسية الخاصة بالمشتبه فيهم في ارتكاب مخالفات أمنية.

18- تعديل قانون أوامر السجون رقم 43 (2012)، ويتيح فرض قيود إضافية على حق وإمكانية حصول الأسرى على مساعدة قانونية.

19-التعديل رقم 191 لقانون ضريبة الدخل (2012)، ويمنح تخفيض للضريبة بنسبة 35% على التبرعات للمؤسسات التي تسعى إلى تعزيز "الاستيطان الصهيوني".

20-قانون الإجراءات القضائية الجنائية (التحقيق مع المتهمين – 2012) وهو يرمي إلى تثبيت إعفاء الشرطة و"الشاباك"من ضرورة توثيق مجريات التحقيق مع المشتبه فيهم أمنيا، وهم في أغلبهم فلسطينيين.

21-التعديل رقم 8 على قانون الأضرار المدنية (2012)، ويضع عقبات من الصعب تجاوزها أمام المواطنين المتضررين من عمليات قوات الأحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية.

22-قانون "إسرائيل: الدولة القوميّة للشعب اليهودي"، ويعتبر هذا مشروع القانون هذا الأكثر إثارة للجدل باعتباره يغير التعريف القائم لدولة إسرائيل من كونها "دولة يهوديّة ديمقراطيّة" إلى كونها "الدولة القوميّة للشعب اليهودي"، وأن حق تقرير المصير في إسرائيل هو حق حصري للشعب اليهودي. قدمته الحكومة مطلع 2015.

23-مشروع قانون يمنع الإفراج عن أسرى متهمين بقتل إسرائيليين في إطار صفقات تبادل أسرى. وقدمه حزب "البيت اليهودي" اليميني مطلع 2015

وفيما يلي عرض لابرز القوانين العنصرية التي اقرت خلال العام الاول من ولاية نتنياهو الاخيرة (تموز 2015- اذار 2016.

1.3.2.3 قوانين اقرت بالقراءة النهائية:

1. قانون الإطعام القسري، أقر بالقراءة النهائية مع انتهاء الدورة الصيفية 2015/7
2. قانون رفع العقوبات على ملقي الحجارة عقوبة حد أقصى تتراوح ما بين 5 سنوات إلى 20 عاما أقر بالقراءة النهائية مع انتهاء الدورة الصيفية 2015/7
3. قانون التفتيش الجسدي يجيز لكل شرطي أو جندي، في منطقة أعلن قائد الشرطة فيها أنها منطقة ذات أخطار أمنية، أن يفتش اي شخص جسديا في الشارع، حتى من دون أن يكون مشبوها.

والنص النهائي للقانون، جعل هذه الأنظمة مخففة في المناطق ذات الاحتمال لوقوع عنف مجتمعي، وجرى تشديدها حيث ما يسمى "أخطار أمنية"، وهذا البند الأخير فاعل لعامين كأمر مؤقت قابل للتمديد أقر بالقراءة النهائية يوم 2016/2/1 بأغلبية 39 نائبا مقابل 31 نائبا.

4. قانون الحد الأدنى لعقوبة القاء الحجارة إذ يفرض حد أدنى من ثلاث سنوات في السجن، وأي حكم أقل من هذا يجب ان تقدم له هيئة القضاة تبريرات مقنعة أقر بالقراءة النهائية يوم 2015/11/3
5. تمديد قانون مؤقت لعامين اضافيين يزيد العقوبات على من يُشغل أو يُبيّت فلسطينيا من الضفة والقطاع دون تصريح2016/2/22 اقر بالقراءة النهائية يوم 14/ 3/ 2016 (جرايسي، ب، 2017، ص9: 42).

2.3.2.3 قوانين اقرت بالقراءة الأولى:

1. قانون إعفاء توثيق التحقيقات مع الأسرى أقر بالقراءة الأولى في شهر 2015/7
2. قانون يفصل بين التحريض على الإرهاب وبين التحريض على العنف قراءة أولى، ويهدف إلى الفصل بين نشاط المقاومة الشعبية الفلسطينية، وبين النشاط الإرهابي لعصابات المستوطنين، التي غالبا مع تعرّف بـ "التحريض على الكراهية" لتخفيف وطأة الجرائم، وبالتالي الملاحقات والأحكام أقر بالقراءة الأولى 2015/11/3.
3. قانون حكومي يستهدف الجمعيات والمراكز الحقوقية. وويلزم المراكز بالاشارة إلى من يمولها في كافة مطبوعاتها وتقاريرها، والحملات الإعلانية، وأن يصرح كل من يتحدث باسم المراكز في ندوات بحضور ممثلي مؤسسات رسمية. وقد تم تخفيف حدة القانون لدى التصويت عليه بالقراءة الأولى، إذ تم شطب الزام كل موظف في المراكز بأن يبرز بطاقة على صدره تحمل اسمه والجهات التمويلية. وجرى التخفيف في أعقاب اعتراضات دولية منها واشنطن وأقر بالقراءة الأولى يوم 2016/2/8.
4. إقرار بالقراءة الأولى لتعديلين (قانونين) لقانون أساس الكنيست (قانون اقصاء النواب) 2016/3/28 ويقضي باتاحة المجال أمام أغلبية 90 نائبا ابعاد عضو كنيست عن الولاية البرلمانية كليا، وبقاء المجال أمامه للاستئناف إلى المحكمة العليا.

5. إقرار بالقراءة الأولى قانون القاصرين– محاكمة وعقاب وطرق عمل– يجيز فرض احكام بالسجن على من أدينوا بعمليات قتل وهو دون سن 14 عاما، والقانون مؤقت لمدة ثلاث سنوات لغرض الفحص 2016/3/28.
6. قانون يمنح صلاحيات أوسع لشعبة الاستيطان، يعفيها من المشاركة في عطاءات، ويمنحها ميزانيات أكبر أقر بالقراءة التمهيدية في 2015/7/23
7. قانون يمنع منح تأشيرة لشخص أو جهة تدعو لمقاطعة إسرائيل. أقر بالقراءة التمهيدي و تبنته الحكومة في منتصف 2015/10
8. قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاما وفرض أحكام بالسجن عليهم. وينص القانون على أن من تفرض عليه المحكمة حكما بالسجن، يبقى في مؤسسة مغلقة إلى أن يتم عامه الـ 14 وينقل بعده إلى السجن أقر بالقراءة التمهيدية في 2015/11/26
9. مشروع قانون يهدف لدفع تعويضات "لمالكي" أراض باتت تحت سلطة خارجية، (يقصد السلطة الفلسطينية). 2015/7/20 النائب بتسلئيل سموتريتش من "البيت اليهودي" ومعه النائب دافيد امسالم ومن "الليكود" أقر بالقراءة التمهيدية يوم 2015/12/30 وأيد القانون 44 نائبا من الائتلاف وأحدهم من "يسرائيل بيتينو" وعارضه 40 نائبا.
10. مشروع قانون يجعل العاملين في الجمعيات الحقوقية عملاء أجانب اقر بالقراءة التمهيدية يوم 17 شباط 2016، على أن يتم دمجه في قانون الجمعيات، المقرر بالقراءة الاولى يوم 8 شباط 2016.
11. مشروع قانون يلزم كل فلسطيني مشتك من الضفة والقطاع أمام محاكم الاحتلال، أن يدفع كفالة مالية باهظة في المحاكم، بنسبة من التعويضات التي يطالب بها 2015/11/30 أقر بالقراءة التمهيدية يوم 17 شباط 2016.
12. تعديل قانون يفرض 5 سنوات سجنا لمن يحرّض ضد متطوع في الجيش2015/7 تم إقراره بالقراءة التمهيدية يوم 2016/3/9
13. إقرار بالقراءة التمهيدية إبراز الإدانة بالإرهاب في السجل الجنائي 2016/3/16 عنات باركو بالقراءة التمهيدية (جرايسي، ب، 2017، ص9:42).

4.2.3 الحروب:

شنت إسرائيل يوم 14 تشرين الثاني 2012 الحرب على غزة بذريعة تعرضها لمئات القذائف الصاروخية من القطاع، وعند بدء الحرب كانت الانتخابات الإسرائيلية على الأبواب من ناحية، والظروف الدولية تنطوي على قدر من الغموض يجعل الحرب من وجهة نظر قادة إسرائيل عموماً خطوة غير حكيمة، وتزداد حدة المفارقة حينما يتضح أن احتمالات تحقيق إنجاز واسع متدنية لأسباب كثيرة، ليس أقلها أهمية أن حكومة نتنياهو لا تحمل أي برنامج سياسي للتسوية يمكن أن يشجعه العالم ويقبله الفلسطينيون (نحاس، 2013، ص135).

وقامت إسرائيل بحرب عام 2012 تحت اسم "عامود السحاب" وهي واعية تماماً أن العديد من دول المنطقة عاش ويعيش ما سمي بالربيع العربي حيث تم اسقاط انظمة وتدمير دول باكملها.

وبدأت حرب 2012 باغتيال اسرائيل قائد الجناح العسكري لحماس أحمد الجعبري، وقد اتخذ المجلس الوزاري المصغر (الكابينيت) قرار الاغتيال وشن الحرب على غزه، على الرغم من توصل إسرائيل ومصر إلى مسودة اتفاق بشأن التهدئة مع فصائل المقاومة (المركز الفلسطيني للاعلام، 2014).

وارتكبت إسرائيل خلال هذه الحرب سلسلة مجازر أودت بحياة عائلات باكملها مثل عائلة الدلو، وأبو زور، ونفذت أكثر من 1500 غارة على القطاع، حيث استشهد في هذه الحرب التي استمرت 8 أيام اكثر من 162 فلسطينياً منهم 43 طفلاً، بينما وصل عدد المصابين الى 1222 مصاباً ثلثهم من الاطفال، وفي المقابل أدت صواريخ المقاومة إلى قتل 5 إسرائيليين بينهم جندي وإصابة 240 آخرين بين مدنيين وعسكريين (جريدة الشرق الأوسط، 2012/11/23).

1.4.2.3 دوافع وأهداف حرب 2012:

حدد وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه ايهود باراك ثلاثة أهداف للعدوان على قطاع غزة وهي: (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

1. ترميم قوة الردع الإسرائيلية.
2. ضرب القدرة العسكرية للتنظيمات الفلسطينية.

3. ضمان تهدئة طويلة يتوقف خلالها إطلاق الصواريخ على إسرائيل.

وكانت اسرائيل تهدف إلى استنزاف قدرة الردع لدى المقاومة الفلسطينية، في قطاع غزة عبر تدمير بنيتها التحتية العسكرية والمدنية، لكن وقف إطلاق النار لم ينص عل نزع سلاح المقاومة، وهو ما اعتبرته حماس مؤشرا على فشل اهداف الحرب، وكان للحرب ايضا أهداف سياسية مرتبطة بالمتغيرات في المنطقة أبرزها رغبة إسرائيل استكشاف تصرف مصر في عهد الاخوان (محمد مرسي) إزاء هذه الحرب، وبالأخص مدى التزام نظام مرسي باتفاق كامب ديفيد، (هلال، 2013، ص13).

2.4.2.3 نهاية الحرب والمواقف الاقليمية:

لم تشهد القاهرة مفاوضات غير مباشرة بين الجانبين، وزارت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون آنذاك منطقة الشرق الأوسط، واستعانت بالرئيس المصري وقتها في التواصل مع الجانب الفلسطيني للتوصل لاتفاق، وتم إعلان اتفاق تهدئة من القاهرة بعد أيام قليلة في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 خلال مؤتمر صحفي بمقر الرئاسة المصرية جمع كلينتون مع نظيرها المصري آنذاك محمد كامل عمرو.

وأدان الرئيس المصري محمد مرسي العدوان، ووجه رسالة واضحة إلى إسرائيل بأن "مصر الثورة" لن تقف مكتوفة الأيدي أمام ما يحدث في غزة، وقام رئيس الوزراء المصري حينها هشام قنديل بزيارة تضامنية إلى غزة هي الأولى من نوعها.

كما اتخذت تونس هي الأخرى موقف "جريئا"، حيث، وصل وزير الخارجية التونسي آنذاك رفيق عبد السلام مع وفد رفيع المستوى يتضمن 12 وزيرا إلى غزة للتضامن مع الفلسطينيين. (المركز الفلسطيني للاعلام، 2014).

3.4.2.3 حرب 2014 على قطاع غزة:

تذرعت حكومة نتنياهو باختطاف وقتل ثلاثة مستوطنين من قبل حركة حماس في الخليل، لتشن حربا ضروسا على غزه في تموز 2014، استمرت 51 يوما واطلقت عليها اسم الجرف الصامد. وقد بلغ عدد الشهداء 2139 شهيدا بينهم 579 طفلا. فيما وصل عدد الجرحى الى 11،128 نصفهم من

النساء والاطفال. وقد ارتكبت اسرائيل خلال هذه الحرب 49 مجزرة بحق تسعين عائلة فلسطينية. فيما دمر الجيش الاسرائيلي 2358 منزلا بشكل كلي، و13644 منزلا بشكل جزئي، و169 مسجدا، اضافة الى تدمير برجين سكنيين واثنين تجاريين كانت تضم مكاتب للصحافيين. وادت هذه الحرب الى تشريد 466 ألف مواطن في كافة أنحاء القطاع، توزعوا على مختلف المدارس وبعض الأماكن التي كانت تؤوي العائلات.

وقدرت الخسائر الاقتصادية بأكثر من ثلاثة مليارات ونصف مليار دولار، حيث تم تدمير 134 مصنعا بشكل كامل، ما تسبب بتسريح ثلاثين ألف عامل. وفي المقابل قتل سبعون اسرائيليا بينهم 67 جنديا (محسن، 2015، ص72:81).

وقالت اسرائيل ان الاهداف المعلنة للحرب تمثلت في توجيه ضربة لحركة حماس وردعها، وتدمير الأنفاق. كما ان هذه الحرب جاءت غداة توقيع اتفاق الشاطيء للمصالحة بين حركتي فتح وحماس، وتشكيل حكومة الوفاق الوطني برئاسة رامي الحمدالله (المركز الفلسطيني للإعلام 2014/8/28).

بدأت المفاوضات غير المباشرة لانهاء الحرب في القاهرة 4\8\2014، وغادر الوفدان الفلسطيني والاسرائيلي القاهرة في 20 آب، وأعلنا عدم التوصل لاتفاق، قبل أن يتم الإعلان بعد 6 ايام عن التوصل لاتفاق، لتصبح هذه المفاوضات هي الأطول حيث استمرت 22 يوما. (المركز الفلسطيني للاعلام 2014/8/27)

5.2.3 اللاجئون:

يتعامل الإسرائيليون مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين منذ البدايات الأولى باعتبارها من أخطر الملفات التي تواجه الدولة العبرية، لذلك عملت القيادات الإسرائيلية على تبني نهج سياسة صارم ضد إمكانية السماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين أو أي جزء منهم إلى الأماكن التي هجروا منها، بل إن القيادات الإسرائيلية تجمع على ضرورة تصفية هذا الملف باعتباره تهديدا استراتيجياً وجوديا لاسرائيل، لذلك انصب اهتمام تل ابيب على البحث عن إمكانية توطين هؤلاء اللاجئين في البلدان العربية وتعويضهم مادياً وانهاء هذه القضية (ابو عامر، 2007، ص91).

وعلى مدار العقود الماضية وحتى السنوات التي شهدت انطلاق المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وصولاً إلى خارطة الطريق التي تبنتها الأطراف المعنية بتحقيق السلام لم يطرأ أي تغيير في التثقيف السياسي والأيديولوجي والحزبي الإسرائيلي تجاه قضية حق العودة للاجئين، وإن كانت هناك بعض الأصوات الفردية الخافتة التي تطالب بمنح الفلسطينيين حق العودة (الزرو، 2007، ص216). فالإسرائيليون ينظرون إلى قضية اللاجئين على أنها محسومة بالرفض، ولا يسمح الخوض فيها أبداً، ولطالما طالب نتنياهو الجانب الفلسطيني بضرورة التنازل عن حق العودة والاعتراف باسرائيل دولة يهودية كشرط أساسي من أجل التقدم في عملية السلام. على الرغم من وجود قرار اممي 194 ينص صراحة على عودة اللاجئين الى ديارهم التي شردوا منها وتعويضهم، فان حكومة نتنياهو على الاخص، ترفض اي حديث حول عودة اي منهم.

وفي سياق تحركه ضد اللاجئين وحق العودة، وفي ظل عدم قدرته على اقناع المجتمع الدولي بحل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (UNRWA)، فان نتنياهو يحاول إقناع الدول المانحة بالتوقف عن دعم هذه الوكالة وتمويلها. وهو ما ترفضه الدول الاعضاء في الامم المتحدة بما فيها كندا وحتى الولايات المتحدة نفسها. (صحيفة النهضة الاسبوعية السورية، 2017/7/4)

كما دعت اسرائيل إلى إعادة النظر في تفويض وكالة الغوث، عبر إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني، وشطب مبدأ توريث الصفة من جيل لآخر. والاكتفاء بأن اللاجئ هو الذي غادر فلسطين عام 1948. أما الذين ولدوا بعد هذا التاريخ، من أب، أو أبويين لاجئين، لا يعتبرون لاجئين، ولا تشملهم العملية التفاوضية، ولا ينطبق عليهم القرار 194، ولا تشملهم رعاية وكالة الغوث، والتزاماتها في ميادين خدماتها المختلفة، بحسب الزعم الاسرائيلي. (جريدة الدستور الاردنية 2017/9/26)

6.2.3 مشروع حل الدولتين:

دأبت الأحزاب الإسرائيلية في برامجها السياسية على طرح مجموعة من المواضيع السياسية قبل إجراء أي دورة انتخابية جديدة، وفي مقدمتها كيفية إدارة عملية التسوية السلمية، ورؤيتها للدولة الفلسطينية المقترحة، وقضية الاستيطان والمستوطنات، وحدود دولة إسرائيل، وقضية القدس كعاصمة لهذه الدولة، والسياسة الخارجية الإسرائيلية، ومسألة يهودية الدولة.

وامتنع حزب الليكود منذ 2009 عن إصدار برنامجه الانتخابي، كالعادة لهذه الانتخابات، لأن ذلك غير ضروري، كما أسقط الإشارة إلى خطاب نتنياهو في جامعة بار إيلان عام 2009، الذي أعلن فيه موافقته المبدئية على حل الدولتين، لأن هناك أمورا أكثر إلحاحاً، على حد تعبير أحد وزراء الليكود، وكان الحزب قد قرر قبيل معركة الانتخابات للكنيست الثامنة عشرة عام 2009، توحيد قواه في هذه الانتخابات وخوضها في قائمة موحدة مع حزب إسرائيل بيتنا. وظل حزب الليكود يغيب عن برامجه الانتخابية رؤيته الصريحة حول الدولة الفلسطينية المستقبلية، في محاولة لتجنب الصدام مع الادارة الامريكية (ادارة اوباما) التي تبنت مبدأ حل الدولتين بشكل قوي، لكن في واقع الأمر فإن الليكود بزعامة نتنياهو يرفض وجود فكرة قيام دولة فلسطينية، ويتطلع إلى إسرائيل كدولة يهودية دون علاقة مع مستقبل دولة فلسطينية قد تقوم بأي شكل أو صورة كانت (مجلة الدراسات الفلسطينية، 2009، ص152).

وقد أعرب بنيامين نتنياهو عن استحالة قيام دولة فلسطينية تتمتع بكل حقوق الدولة، لا في ظل ياسر عرفات، ولا في ظل أي قيادة أخرى لا اليوم ولا غداً، كما أن قرار اللجنة المركزية لحزب الليكود ملزم لأي قائد ليكودي في المستقبل بقراره رفض قيام دولة فلسطينية كحل للصراع، وأن حزب الليكود لم ولن يقبل يوماً بقيام دولة فلسطينية، وأن أقصى ما سيقدمه هو حكم ذاتي بدون سيادة للفلسطينيين، وبالرغم من أن بعض أعضا حزب الليكود اعتبروا قيام دولة فلسطينية حسب تصوراتهم الخاصة بشكل محدد وبمساحة، يعد إنقاذاً لإسرائيل كدولة يهودية (أبو جزر، 2009، ص 147: 148). فان موقف نتنياهو وحكومته وحزبه الليكود وائتلافه اليميني، جميعهم افصحوا بصراحة عن موقفهم الحقيقي بالغاء حل الدولتين وذلك بعد تولي دونالد ترامب مقاليد الرئاسة في البيت الابيض وتساوقه مع مواقف اليمين الاسرائيلي، الرافض لحل الدولتين.

وحتى في عام 2013 ابان حكومة نتنياهو الثالثة، قال نائب وزير الجيش الإسرائيلي داني دانون:" إن الحكومة الإسرائيلية تعارض حل الدولتين لشعبين"، وأنه لم يجر أبداً أي نقاش حول هذه المسألة، وإذا طرحت للنقاش ستلقى معارضة معظم وزراء الليكود وحزب البيت اليهودي، كما تحدث دانون عن البناء الاستيطاني في القدس المحتلة قائلاً:" إن الحكومة تستطيع البناء بحسب ما تراه وفي كل مكان ترغب فيه، والمجتمع الدولي يستطيع أن يقول ما يشاء، ولكننا نفعل ما نريد" (صحيفة فلسطين الان، 2013/6/9، ص15).

وبنظرة سريعة الى طبيعة الائتلاف اليميني الحاكم، نجد ان حزب البيت اليهودي ينادي بضم الضفة الغربية كاملة، في حين يطالب حزب اسرائيل بيتنا بالغاء اتفاقية اوسلو وطرد السلطة الفلسطينية، اما حزبا المتدينين "شاس" و"يهوديت هتوراه" فيعلنان صراحة عدم جواز التنازل عن اي جزء من "ارض اسرائيل" بما فيها الضفة والقدس الشرقية.

1.6.2.3 خطاب بار ايلان (الاعتراف اللفظي بحل الدولتين):

عمدت الحكومة الثانية والثلاثون (2009–2013) ومنذ تشكيلها بزعامة نتنياهو إلى تبني نهج متشدد حيال قضايا التسوية النهائية مع الفلسطينيين، فقد تعاملت مع هذه القضايا على أنها محسومة وغير مطروح التفاوض، وطرحت تصوراتها بشأن هذه القضايا في خطاب نتنياهو في جامعة "بار ايلان" في تموز عام 2009، حيث بدا واضحاً أن نتنياهو يريد إرغام الفلسطينيين على القبول بسياسة الأمر الواقع، وبالتالي اراد للمفاوضات ان تدور حول القضايا اليومية والحياتية التي من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي للفلسطينيين، وعلى الرغم من الضغوط الدولية وخصوصاً الأمريكية (في عهد اوباما) التي مورست على حكومة نتنياهو، فإن هذه الحكومة نجحت في التغلب على تلك الضغوط عن طريق الإعلان عن قبول المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين دون شروط مسبقة من جهة، وتجميد الاستيطان لفترة زمنية محدودة من جهة أخرى (بني جابر، 2011، ص89).

وفيما يخص خطاب بار ايلان الشهير الذي القاه نتنياهو عام 2009، وتحدث خلاله عن القبول بحل الدولتين، فقد كشف نتان إيشل، الرئيس السابق لطاقم مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو والمقرب منه، عن أن حديث نتنياهو عن حل الدولتين خلال خطاب بار إيلان، عام 2009، كان غايته كسب الوقت فحسب. وقال ايشل لمراسل صحيفة "يديعوت أحرونوت"، عميحاي أتالي، في 2017\5\26، إن "خطاب بار إيلان كان فكرتي. لقد علمت أنه سيمنحنا الكثير من الهدوء. وقلت لنتنياهو إن عليك أن تتحدث أو تعمل. ماذا يهمك إذا تحدثت قليلا؟". (موقع عرب 48 – 2017/6/26)

وبالفعل تراجع نتنياهو عن اعترافه بحل الدولتين الوارد في خطاب بار إيلان، وواوضح عشية الانتخابات الأخيرة (2015) أنه لن تقام دولة فلسطينية طالما أنه يتولى رئاسة الحكومة. وبعد تولي

الرئيس ترامب السلطة في البيت الابيض، تراجع الحديث في اسرائيل عن حل الدولتين (موقع المصدر، 2015)

وقد تبدت عدم جدية نتنياهو بشان حل الدولتين من خلال حديثه، في خطاب بار ايلان، عن مواصلة بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية، وأن القدس ستظل العاصمة الأبدية لإسرائيل، وعدم السماح بعودة اللاجئين، وبقاء السيطرة التامة على الحدود لإسرائيل، كما طالب الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية كشرط لقيام الدولة الفلسطينية.

وبصعود قوة احزاب اليمين المتطرف واليمين الديني الحلفاء الطبيعيين لحزب الليكود، مثل حزب الاتحاد القومي و(إسرائيل بيتنا) و(البيت اليهودي) المفدال الجديد و(يهدوت هتوراه) وحركة شاس. فقد ارتفعت نسبة المعادين لحل الدولتين، وباتت هذه القوى هي التي تشكل الائتلاف الحاكم في اسرائيل حاليا (2017) بزعامة بنيامين نتنياهو. (صحيفة تايمز اوف اسرائيل 2014/10/28)

ومن الواضح ان تحالف بهذه التركيبة لا يمكن له ان يقود المنطقة سوى الى مزيد من التعقيد والتوسع الاستيطاني والغاء حل الدولتين وتاجيج الصراع في المنطقة برمتها.

جدول (8) المقارنة بين حكومة اولمرت وحكومات نتنياهو

المحور / الحكومة	الاستيطان	القدس	اللاجئون	حل الدولتين	الحروب	القوانين العنصرية
عهد ايهود اولمرت 2006- 2009	استعداد لتجميد الاستيطان والاكتفاء بضم الكتل الكبرى مقابل تبادل اراض بنسب متساوية. ومع ذلك تواصل الاستيطان في عهد اولمرت دون توقف ولم يتم تجميده حتى لثلاثة شهور كما فعل نتنياهو عام 2013	استعداد لتقسيم القدس ضمن اتفاق سلام	الموافقة على عودة عدد محدود ضمن جدول زمني في اطار اتفاق سلام، وايجاد حل لقضية اللاجئين	الاقرار بحل الدولتين ضمن حدود 1967 مع تبادل اراض بنسب صغيرة ومتساوية	شنت حربا على لبنان في تموز 2006 راح ضحيتها اكثر من 1200 من المدنيين اللبنانيين وحوالي 500 مقاتل من حزب الله. واصيب قرابة 5 الاف اخرون. كما شنت حكومة اولمرت اربع حروب ضد قطاع غزة بين عامي 2006- 2009 راح ضحيتها قرابة الفي	في عهد حكومة اولمرت اقر الكنيست 6 قوانين عنصرية ابرزها قانون المواطنة الموجه اساسا ضد المواطنين الفلسطينيين داخل الخط الاخضر

المحور / الحكومة	الاستيطان	القدس	اللاجئون	حل الدولتين	الحروب	القوانين العنصرية
					شهيد وثلاثة الاف جريح	
عهد بنيامين نتنياهو 2009- 2017 (عام اعداد هذه الدراسة)	حكومات نتنياهو وخاصة الاخيرة المتشكلة عام 2015 هي حكومات مستوطنين ويمين متطرف ونتنياهو وحزبه الليكود يعنبران الاستيطان قضية جوهرية ورفضان وقفه (رغم تجميده المعلن لثلاثة اشهر بضغط امريكي عام 2013) وفي عهده تمت الموافقة على بناء اول مستوطنة في الضفة الغربية منذ توقيع اتفاق اوسلو قبل ربع	القدس اسرائيلية وموحدة وعاصمة اسرائيل الابدية وركزت حكومتا نتنياهو الثانية والثالثة 2009 – 2015 على بناء المزيد من المستوطنات حول القدس ومصادرة اراض وعقارات الفلسطينيين في القدس الشرقية، وخاصة في الشيخ جراح وبلدة سلوان جنوب المسجد الاقصى، بهدف محاصرة الوجود	عدم الاعتراف باللاجئين والسعي لاغلاق وكالة الغوث (اونروا) والتركيز على يهودية الدولة	رفض صريح لحل الدولتين والاستعاضة عنه بفكرة السلام الاقتصادي	شنت حكومة نتنياهو حربين مدمرتين ضد قطاع غزه عامي 2012 و1014 راح ضحيتهما قرابة 2300 شهيد وحوالي 13 الف جريح	شرع الكنيست في عهد نتنياهو بين ستة واربعين قانونا عنصريا بالقراءات المختلفة

المحور / الحكومة	الاستيطان	القدس	اللاجئون	حل الدولتين	الحروب	القوانين العنصرية
	قرن. وهو صاحب شعار " اريئيل مثل تل ابيب" وفي العام 2014 وحده صادقت حكومة نتنياهو على خطط لوضع اليد على 35 الف دونم من الاراضي الزراعية في الضفة الغربية	الفلسطيني وتحويل اصحاب المدينة الاصليين الى اقلية وقد تم الاعلان عن قرار بناء 1600 وحدة استيطانية جديدة في القدس صيف 2010				

الخاتمة:

اثبتت هذه الدراسة ان نتنياهو تمكن من تنصيب نفسه زعيما لليمين الاسرائيلي بلا منازع، وهو صاحب السبق في عرقلة عملية السلام مرتين، الاولى عام 1996 عندما اوقف تنفيذ اتفاقية اوسلو وامتنع عن مواصلة نقل الاراضي للسلطة الفلسطينية، والثانية حاليا حيث الغى مبدأ حل الدولتين من التداول السياسي، في ظل تأييد امريكي واضح تمثل في امتناع الرئيس الامريكي دونالد ترامب عن ذكر حل الدولتين مطلقا، اضافة الى تصريحات السفير الامريكي ديفيد فريدمان الذي اعتبر ان اسرائيل لا تحتل الضفة الغربية واصفا الاحتلال بانه احتلال مزعوم.

ويعد نتنياهو من اكثر زعماء اسرائيل ايمانا وبشدة بأيدولوجية إسرائيل الكبرى، ويظهر ذلك جلياً في كتاباته وخاصة كتاب "مكان بين الأمم" وكتاب "محاربة الإرهاب"، وكتاب "كيف يفوز الغرب"، اما شركاؤه في الائتلاف الحاكم فجلهم من الفاشيين والعنصريين الذين لا يجدون حرجا في المطالبة بقتل الفلسطينيين وتهجيرهم من ارضهم واحلال المستوطنين محلهم، وقد عملت حكومة نتنياهو الرابعة على اقرار اكثر القوانين عنصرية وفاشية سواء ضد فلسطينيي 1948 او ضد الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزه وخاصة فيما يتعلق بالاستيلاء على الاراضي الفلسطينية والتوسع الاستيطاني، والتاسيس لنظام فصل عنصري اضافة الى قوانين تميز ضد فلسطيني 1948.

ويمكن القول انه لا فرق في اسرائيل بين حكومة يمينية "اولمرت" واخرى "نتنياهو" الا بقدر ما تسمح لها الظروف الدولية والاقليمية بالتوسع والاستيلاء على اراضي الغير والمضي في رؤية اقامة اسرائيل الكبرى. ومع ذلك رصدت الدراسة عدة فروقات بين "مدرسة نتنياهو" و "مدرسة اولمرت" كان ابرزها:

1. كانت حكومة اولمرت مستعدة للتوصل الى تسوية تشمل تقسيم القدس من حيث المبدأ في حين استبعدت حكومات نتنياهو هذا الخيار كليا.

2. ابدى اولمرت قناعة واضحة باستحالة ديمومة الاحتلال واعلن جهارا عن ضرورة انهائه، في حين لا يعترف نتنياهو بوجود احتلال ويصر على ان الضفة الغربية جزء لا يتجزأ من اسرائيل وان مستوطنة اريئيل مثل حيفا بالنسبة له.

3. خاض اولمرت مفاوضات مع الجانب الفلسطيني وصفها الرئيس عباس نفسه بانها كانت جادة ومثمرة، في حين خاض نتنياهو لعبة علاقات عامة لم تهدف الى اي تسوية

4. واجه نتنياهو ضغطا امريكيا في عهد اوباما بهدف التقدم في عملية التسوية واصطدم بادارة اوباما في حين عملت حكومة اولمرن بتنسيق وانسجام اكثر مع الادارة الامريكية

5. ركزت حكومات نتنياهو على ما يسمى "السلام الاقتصادي" كبديل للتسوية السياسية، في حين عملت حكومة اولمرت على التوازن بين السياسي والاقتصادي.

وبخصوص عوامل الانزياح الاسرائيلي السريع نحو اليمين المتطرف، تجدر الاشارة الى ما قاله المؤرخ الاسرائيلي "يغال عيلام" بان الجمهور الاسرائيلي يميني بطبعه وبنيته تاريخيا كونه يصنف نفسه كشعب اختاره الله وميزه على الاخرين، وبالتالي فانه ينظر الى نفسه على انه شعب نخبوي فوق نواميس البشر. مؤكدا ان "حكم اليسار" جاء في الفترات العصيبة التي احتاجت فيها اسرائيل للدعم والتفهم الدوليين، ولم يكن بسبب الايمان بالعدالة او المساواة.

وقد استنتجت هذه الدراسة ان اليمين الاسرائيلي يرفض اتمام التسوية السلمية مع الفلسطينين وقيام دولة فلسطينية، لان ذلك يتعارض مع مرجعيات هذا اليمين ومبررات وجوده الايديولوجية، لذا عمدت قوى اليمين الى التخلص من كل زعيم اسرائيلي لمجرد تفكيره الجدي بحل الصراع سلميا، فاغتالت رابين وتصدت لشارون واودعت اولمرت السجن، وتوجت نتنياهو " ملكا" لليمين بلا منازع. وهكذا يستمر انزياح المجتمع الاسرائيلي نحو اليمين المتطرف مع التحول من اليمين العلماني " التصحيحي" الى يمين ديني محافظ ومنغلق، فيما تتراجع قوة اليسار الصهيوني العلماني باضطراد لصالح مجتمع يهودي اكثر تزمتا وانغلاقا، وهو بالتأكيد ما ينعكس سلبا على التسوية في المنطقة، اذا لم يتم فرضها من قبل القوى العظمى، وهو امر ما زال يبدو بعيد المنال.

نتائج الدراسة:

ومن ابرز النتائج الاخرى التي توصلت اليها الدراسة:

1- منعت احزاب اليمين الاسرائيلي قيام السلام في المنطقة وذلك عن طريق اغتيال اسحق رابين والوقوف في وجه توجه شارون للانسحاب من بعض مناطق الضفة بعد انسحابه من مستوطنات غزه، وصولا الى محاربة ايهود اولمرت وايداعه السجن بدعوى الفساد، مع العلم ان اليسار الصهيوني لم يفكر في عملية التسوية جديا على مدى سنوات حكمه التي امتدت قرابة ثلاثة عقود، الا بعد الازمة الاقتصادية والضغط الامريكي الهادف للشروع في عملية تسوية اثر انتهاء حرب الخليج الثانية.

2- واصلت احزاب اليمين والحكومات اليمينية وخاصة منذ العام 2001 سياسة توسع استيطاني ومصادرة للاراضي الفلسطينية وبناء جدار الضم، الامر الذي جعل من حل الدولتين شبه مستحيل، وكل ذلك جاء ضمن سياسة مدروسة هدفت لمنع قيام دولة فلسطينية.

3- ان مفهوم اليمين واليسار في اسرائيل ليس مفهوما واضحا كما في بقية دول العالم، فالفروقات بين التيارين تكاد تختفي عند الحديث عن الصراع العربي الاسرائيلي، كما ان معسكر اليسار الذي اصبح في اضعف احواله، لا يقدم بدائل اقتصادية ولا سياسية لما يطرحه اليمين.

4- ان الائتلاف اليميني الحاكم في اسرائيل بطبيعة تكوينه غير قادر على الاستمرار في حال الشروع باي عملية تسوية، لذا من المستبعد ان تفكر الحكومة الاسرائيلية في اي مسار تفاوضي حاليا(2017).

5- يشكل الاستيطان عنصرا جامعا لكل مكونات الائتلاف اليميني الحاكم في اسرائيل، لذا من المتوقع ان تتسع عمليات البناء ويتمدد الاستيطان ويتعمق، وخاصة بعد مواقف ادارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب المؤيدة للاستيطان واعترافها بالقدس عاصمة لاسرائيل.

6- شهدت فترة حكم اولمرت توسيعا وتعميقا للبناء الاستيطاني رغم تعهداته امام العالم بعدم توسيع الاستيطان، وهو الامر الذي تؤكده تصريحات رئيس مجلس المستوطنات في الضفة " يشع" الذي قال انهم بنوا في عهد اولمرت ليس اقل من عهد اي حكومة اخرى.

7- اظهر التحالف اليميني الذي يقوده نتنياهو انه الاقدر على اقناع الناخب الاسرائيلي برؤيته الرافضة للسلام والتسوية والمغذية لكل اسباب الصراع.

8- اكدت الدراسة مواصلة المجتمع الاسرائيلي الانزياح نحو اليمين واليمين المتطرف واصبحت شخصيات شوفينية مثل بينيت وليبرمان وغيرهما رموزا في السياسة الاسرائيلية ولم تعد اجندتهما وافكارهما هامشية كما كان الامر بالنسبة الى كهانا او ليفينغر.

9- اكدت الدراسة ما ذهبت اليه دراسة " دعامة عرش الرب" للدكتور احمد رفيق عوض، ان المجتمع الاسرائيلي بات اكثر يهودية وتزمتا منه صهيونيا قوميا، كما كان في العقود الثلاثة او الاربعة من تاريخ قيام اسرائيل.

التوصيات:

1. المحافظة على الكيانية الفلسطينية حتى ولو في اضعف اشكالها وعدم التسليم للاحتلال وحل السلطة الفلسطينية بهدف الحفاظ على عنوان وكيانية فلسطينية مهما كانت ضعيفة حيث بات اليمين الحاكم يعمل فعلا على الغاء وشطب القضية الفلسطينية كليا، مستفيدا من المناخين الاقليمي والدولي المتمثلين في تحطيم الدول والجيوش العربية ووصول دونالد ترامب الى الحكم في الولايات المتحدة .
2. المضي قدما في اتمام المصالحة وتعزيز دور منظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني للتمكن من مواجهة محاولات الالغاء والشطب من قبل اليمين الحاكم في اسرائيل.
3. مواصلة الجهود الدبلوماسية وتعزيز خارطة التحالفات الفلسطينية مع بدء تحول النظام الدولي من احادي الى نظام متعدد الاقطاب ووقف الرهان على الداور الامريكي الذي اثبت انحيازه الفاضح لاسرائيل وتبنى كل مواقف اليمين الاسرائيلي المتطرف وهو ما تمثل في قرار الرئيس الامريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لاسرائيل ونقل سفارته من تل ابيب الى القدس.
4. تعزيز جبهة المقاطعة للاحتلال والاستيطان على الساحتين الدولية والاقليمية وفضح سياسات اليمين الاسرائيلي القائمة على العنصرية والفاشية. ودعم جهود BDS.
5. عدم التعويل في المدى المنظور على تحول دراماتيكي في السياسات الاسرائيلية نحو فكر التسوية، لذا من المهم نقل المعركة الى الساحة الدولية والاستفادة من تجربة جنوب افريقيا.
6. تنفيذ برامج تعزز صمود المزارعين والفلاحين في وجه الاستيطان وتعزيز صمودهم على الارض واتباع سياسات تفضيلية لجعل العمل في الزراعة مجد اقتصاديا لاصحابه.
7. تنفيذ برامج وحملات اعلامية على الساحة الدولية توضح مخاصر جنوح اسرائيل نحو اليمين المتطرف وخاطر ذلك على السلم والامن في المنطقة والعالم، وابراز الطابع الفاشي لهذا اليمين.
8. بلورة خطة تحرك فلسطينية ذات امتداد اقليمي ودولي لمحاصرة الرواية الاسرائيل وكشف زيف ادعاءاتها المناهضة للسلام.

المصادر والمراجع:

الكتب والدراسات

- أبو جابر، ابراهيم. (2006): **الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية** والأمنية: تأثيرات الأمن في الحراك السياسي في إسرائيل، تحرير: عبد الحميد الكيلاني، مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان،

- أبو جزر، يوسف. (2009): موقف حزب الليكود من الدولة الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس.

- أبو سته، سلمان. (2001): حق العودة مقدس وقانوني وممكن. المؤسسة العربية للدراسات والنشر. لبنان.

- أبو شومر، توفيق. (2006): الصراع في إسرائيل، دار فلسطين للطباعة والنشر، غزه– فلسطين.

- ابو عامر، عدنان. (2007): الموقف الاسرائيلي من قضية اللاجئين.. الرؤية التاريخية والسلوك السياسي. دمشق

- أبو غنيمة، زياد. (1984): السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام العالمية، دار عمار، ط1 .

- أريان، آشر.(1985): السياسة والحكم في إسرائيل، تل أبيب: زموريا بيتان.

- الأشقر، أسامه والرفاعي، حسن.(2006): إسرائيل الرؤساء: رؤساء الكنيست. رؤساء الحكومات. صفحات للدراسات والنشر.

- الاشهب، نعيم. (2010): تاريخ القضية الفلسطينية، مركز فؤاد نصار لدراسات التنمية، رام الله.

- امارة، محمد. (2003): السلوك السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل. مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.

- امارة، محمد. (2005): المشهد السياسي والحزبي، تقرير مدار الاستراتيجي 2005: المشهد الإسرائيلي في العام 2004، أسعد غانم (تحرير). المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله–فلسطين.

- بارود، نعيم. (2012): استحقاق الجولة وقضايا الحل النهائي، القدس في قضايا الحل النهائي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) مجلد 20، العدد الثاني.

- الباقوري، عبد العال. (2005): وعد بوش... بلفور الجديد– الحصاد المر للساداتية. مكتبة مدبولي، القاهرة – مصر.

- بدر، كاميليا. (1985): نظرة على الأحزاب والحركات السياسية الإسرائيلية. جمعية الدراسات العربية. القدس– فلسطين.

- البدري، جمال.(2001): الجسر–الاحزاب الدينية الاسرائيلية فلسفة التاريخ والمعاصرة، مكتبة مدبولي الصغير، القاهرة– مصر.

- بركات، نظام. (1998): قيام دولة إسرائيل المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط3. عمان – الاردن.

- بشارة، عزمي.(2005): من يهودية الدولة حتى شارون، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). رام الله– غلسطين.

- بشير، نبيه. (2006): جدلية الديني والسياسي في إسرائيل– حركة شاس دراسة حالة. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله–فلسطين.

- بني جابر، حسين. (2011): أثر نتائج الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة 2009م على عملية التسوية السلمية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية. نابلس– فلسطين.

- جابر، سامية. (2000): منهجيات البحث الاجتماعي والإعلامي. دار المعرفة، القاهرة– مصر

- جبارين، يوسف. (2016): التخطيط الاسرائيلي في القدس: استراتيجيات السيطرة والهيمنة، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار). رام الله–فلسطين.

- جرايسي، برهوم. (2017): الكنيست العشرين.. تقرير القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال، المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية (مدار): 2017/7/31. رام الله فلسطين

- جريس، حسام. (2009): المشهد الاقتصادي، تقرير مدار 2009، المشهد الإسرائيلي، تحرير هنيدة غانم، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله– فلسطين.

- جريس، صبري. (2017): تاريخ الحركة الصهيونية، الجزء الثاني (1918– 1939)، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث.

- جمعة، محمد. (2008): إشكاليات الجغرافيا والديموغرافيا في إسرائيل، السياسة الدولية، عدد 172.

- الجهني، مانع. (1998): الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة.

- حلاق، حسان. (د، ط. د، ت): موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية 1897– 1909.

- حمدان، عبد المجيد. (2009): اطلالة على القضية الفلسطينية، جزء2، المركز الفلسطيني لقضايا السلام والديمقراطية. رام الله– فلسطين.

- حيدر، عزيز. (2006): الحراك السياسي في إسرائيل بأبعاده الاقتصادية والأمنية والاجتماعية: التحولات الاقتصادية في إسرائيل وأثرها في الحراك السياسي، تحرير عبد الحميد الكيلاني، مركز دراسات الشرق الأوسط. عمان– الاردن.

- خالد، محمود.(1988): معسكر اليمين الصهيوني، دار الكرمل للنشر، عمان– الاردن.

- خليفة، أحمد. (2004): الأحزاب السياسية، دليل إسرائيل العام 2004، تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت – لبنان.

- خيرة، عيوني وخايف، شهرزاد. (2017): الحركة الصهيونية. جذورها الفكرية والدينية وتأثيراتها على العالم العربي. دراسة، جامعة الجيلاني بونعامة– الجزائر.

- درويش، مروان. (1996): الجذور التاريخية لحزب الليكود (التكتل)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. نابلس– فلسطين.

- روزنهايم، يعكوف. (1972): مختارات من مقالات وخطابات، إصدارات أجودات إسرائيل العالمية. القدس.

- الزرو، صلاح. (1990): المتدينون في المجتمع الإسرائيلي، مركز الابحاث، رابطة الجامعيين. الخليل– فلسطين.

- الزرو، نواف. (2007): إسرائيل ومستقبلها حتى عام 2015م: آفاق التسوية للصراع العربي الإسرائيلي في إسرائيل وتوجهاتها إزاء الدولة الفلسطينية، تحرير: عبد الحميد الكيلاني، مركز دراسات الشرق الأوسط.

- زريق، رائف. (2014): القضية الفلسطينية وحل الدولة – الدولتين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت– لبنان.

- زريق، رائف. (2011): إسرائيل خلفية أيديولوجية وتاريخية، دليل إسرائيل العام 2011، تحرير كميل منصور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت– لبنان.

- زعرب، حازم. (2011). مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية. جامعة الأزهر – غزه.

- السعدي، غازي. (1988): الأحزاب والحكم في إسرائيل، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. عمان– الاردن.

- السعدي، غازي. (2009): النظام الانتخابي الإسرائيلي– انتخابات الكنيست 2009– (الأحزاب، تشكيل الحكومة، برامجها السياسي)، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. عمان– الاردن.

- السيد، عماد. (2015): العقيدة اليهودية وأثرها على الأحزاب الإسرائيلية اليمينية المعاصرة عرض ونقض "الليكود، إسرائيل بيتنا، شاس، يهدوت هتوراه"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة– فلسطين.

- سيرسكي وآخرون (2007): صورة الوضع الاجتماعي في إسرائيل العام 2006، أوراق إسرائيلية، عدد 37، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله – فلسطين.

- سيف، إبراهيم.(2003): قضايا الاقتصاد في الانتخابات (تحرير)، الانتخابات الإسرائيلية 2003: الأمن أولاً، مركز الأهرام، القاهرة–مصر.

- الشامي، رشاد. (1994): القوى الدينية في إسرائيل بين تكفير الدولة ولعبة السياسة، عالم المعرفة. الكويت

- صالح. محسن. (تحرير). (2009): حزب كاديما. تقرير معلومات رقم9، مركز الزيتونة للدراسات. بيروت – لبنان.

- صالح، محسن وآخرون. (2009): التقرير الاستراتيجي الفلسطينية لسنة 2009م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت– لبنان.

- صبحي، مجدي.(1999): القضايا الاقتصادية في الانتخابات (تحرير) عماد جاد، الانتخابات الإسرائيلية 1999: الهوية، الأمن، الاقتصاد، التسوية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية. القاهرة–مصر

- طعيمة، صالح. (1991): التاريخ اليهودي العام، دار الجيل . ط3، بيروت – لبنان.

- عايش، أحمد. (د.ت): مركز الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والحلول المطروحة، دراسة إستشرافية.

- عبد الهادي، نبيل. (2006): منهجية البحث في العلوم الانسانية، الاهلية للنشر والتوزيع. عمان– الاردن

- عبد الوهاب، منصور. (2010): فتاوى الحاخامات: رؤية موضوعية لجذور التطرف في المجتمع الإسرائيلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة– مصر.

- العثمان، عثمان. (2003): مأزق التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر. بيروت– لبنان.

- عسيلة، صبحي. (2008): الرأي العام الإسرائيلي– التحول نحو اليمين في ظل عملي التسوية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة– مصر.

- عسيلة، صبحي. (2008): تحول الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين والتسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة – القاهرة– مصر.

- العلوي، محمد. (2006): الأحزاب وأثرها في رسم السياسة الإسرائيلية، دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية.

- عمر، معن. (1983): الموضوعية والتحليل في البحث الإجتماعي، دار الآفاق الجديدة. بيروت– لبنان

- عوض، أحمد رفيق. (2011): دعامة عرش الرب: عن الدين والسياسة في إسرائيل، معهد البحوث. القاهرة– مصر.

- غانم. هنيده. (2017): بدلا من الملخص التنفيذي، تقرير مدار الاستراتيجي 2017، المركز الفلسطيني للدراسات الاستراتيجية (مدار). رام الله – فلسطين.

- غانم، أسعد. (2005): الهامشيون في إسرائيل– تحدي الهيمنة الاشكنازية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار). رام الله– فلسطين.

- الكيالي، عبد الحميد. (2011): قراءة موجزة في المشهد الإسرائيلي– الفلسطيني سنة 2010، ورقة عمل حلقة نقاش القضية الفلسطينية تقييم استراتيجي 2010 تقدير استراتيجي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. بيروت– لبنان.

- الكيالي، عبد الوهاب. (1990): تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت –لبنان.

- الكيلاني، هيثم. (1991): الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية الاسرائيلية 1948–1988، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة– مصر.

- ماضي، عبد الفتاح. (1999): الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والجماعات الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية، مكتبة مدبولي. القاهرة– مصر.

- المحجوبي، علي. (1990): جذور الاستعمار الصهيوني في فلسطين، دار سراس للنشر. تونس

- محسن، صالح (تحرير). (2015): العدوان الاسرائيلي على قطاع غزه. الجرف الصامد – العصف المأكول. مركز الزيتونة للدراسات. ملف22. بيروت– لبنان.

- مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (2003): التقرير الاستراتيجي العربي 2002–2003. القاهرة– مصر.

- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، التقدير الاستراتيجي (2009): مستقبل العلاقة ين إدارة أوباما وحكومة نتنياهو وانعكاساتها على المسار الفلسطيني.

- المسيري، عبد الوهاب. (1997): موسوعة تاريخ الصهيونية: دار الحسام،، 3/ 24. 37. القاهرة– مصر.

- منصور، جوني. (2009): معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ط1.

- منصور، جوني. (2014): اسرائيل والاستيطان، مركز الدراسات الاسرائيلية (مدار)، رام الله– فلسطين.

- منصور، كميل. (2011): دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت– لبنان.

- منصور، كميل. (2011): دليل إسرائيل العام 2011، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1.
- نعيرات، رائد. (2011): التوجهات السياسية لحكومة نتنياهو 2009– 2010 وأثرها على العملية السلمية، مجلة جامعة الخليل للبحوث، ب المجلد (6)، العدد (2)، ص 179– 204، 2011. الخليل– فلسطين.
- هلال، جميل. (2013): إضاءة على مأزق النخبة السياسية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية. بيروت– لبنان.
- الهندي، جيهان. (2016): الاحزاب الاسرائيلية – دراسة شاملة، باحث للدراسات، بيروت– لبنان.

صحف ودوريات:

- (صحيفة هارتس 2009/5/27). **اولمرت وافق عل**ى تقسيم السيادة في الاماكن المقدسة في القدس
- بدير، خالد. (2017): خلفيات المطالبة الصهيونية بتفكيك "الأونروا"، صحيفة النهضة الاسبوعية السورية، 2017/7/4
- بشارة، ع. (1997): مجلة الكرمل العدد 53.
- بيلين، ي.(2012): بلتيمور بـ"قصة النهوض اليهودي"– صحيفة إسرائيل اليوم.
- تفكجي،خ. (2007): إذا تم القبول ببقاء المستوطنات في الحل الدائم فادعو فتح أبوابها لسكن الفلسطينيين فيها أيضاً– البيادر السياسي.
- جمال، أمل. (2006): أنماط تشكيل اللامساواة القومية في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، عدد 24، السنة التاسعة.
- شاكر أ. (2008): اولمرت ينفي عرضه استيعاب 20 ألف لاجئ– صحيفة الاخبار.

- شحادة، مطانس. (2009): "قراءة في نتائج الانتخابات للكنيست ال 18 عن الثابت والمتغير في مفاهيم ومواقف الجمهور الإسرائيلي: الانتخابات الإسرائيلية العام 2009" مجلة قضايا إسرائيلية، ع33، السنة التاسعة، 2009 .
- صحيفة الاتحاد الإماراتية (2008): حزب اسرائيل بيتنا المتشدد ينسحب من حكومة اولمرت
- صحيفة الانباء الكويتية (2008): اولمرت يرفض حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة
- صحيفة الحياة الجديدة (2009): باراك وافق على المصادقة على إقامة مستوطنة جديدة تضم 250 وحدة سكنية.
- صحيفة الدستور (2008): (قانون المواطنة الإسرائيلي. تجريد من الحقوق والمواطنة مع وقف التنفيذ.
- صحيفة الدستور (2017): الاردن بالمرصاد لمحاولات تقويض الانروا / مقال كمال كناعنه.
- صحيفة الدستور (2017): الشروع ببناء 1600 وحدة استيطانية في القدس الشرقية.
- صحيفة الشرق الاوسط (2003): انتفاضة الاقصى تخفض المعيشة في إسرائيل بنسبة 6%.
- صحيفة الشرق الاوسط (2009): ارتفاع بنسبة 60% في البناء الاستيطاني بالضفة الغربية العام الماضي.
- صحيفة الشرق الاوسط (2012): الحرب على غزة– 1500 غارة إسرائيلية مقابل 3000 صاروخ فلسطيني.
- صحيفة تايمز اوف اسرائيل 28\10\2014: المشكلة في ائتلاف حكومة نتنياهو؟
- صحيفة فلسطين الان (2013): دانون الحكومة تعارض حل الدولتين لشعبين.
- عواودة، وديع. (د.ت): سفينة "المشتركة" إلى أين تسير؟ نصف عام على الانتخابات العامة، نظرة على الحلبة السياسية في إسرائيل، قضايا إسرائيلية، عدد 59.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، 2007، العدد 62.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، 2009– العدد 80–81– المجلد 20.
- مجلة الدراسات الفلسطينية، 2009– العدد 81.

- مخادمة، ذياب ومحمود، خالد. (2008): إسرائيل وخيارات الأمن والسلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 9. بيروت – لبنان.
- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- المصري اليوم (2014): «أمطار الصيف» و«الرصاص المصبوب» و«عمود السحاب». أبرز عمليات إسرائيل ضد غزة.
- مصطفى، مهند. (2009): محور الانتخابات الإسرائيلية العامة 2009: الانتخابات الإسرائيلية العامة وتفاقم خطاب الطابع الاثني لـ " الدولة اليهودية"، قضايا إسرائيلية، عدد 33، السنة التاسعة.
- ملحق المشهد الاسرائيلي (2017): انقلاب اليمين الجديد على اليمين القديم.
- النعامي، صالح. (2010): إسرائيل. اليمين القادم، مجلة وجهات نظر. القاهرة– مصر.

مصادر بالانجليزية:

- Heinz D. Kur,International Encyclopedia of the Social Sciences, 2nd edition, Volume 7, EDITOR William A. Darity Jr, The Gale Group.USA, 2008
- Heywood,Andrew.Key Concepts In Politics.USA, (2000)
- P.L.O. Israeli Colonial Outpots im the West Bank p2.2016
- Walt &Mearsheimer, 2006: 17

مقابلات خاصة بالدراسة:

- مقابلة – عبر الهاتف– جمال زحالقة – العضو العربي في الكنيست بتاريخ 2017/9/25.
- مقابلة – عبر الانترنت– د. سامي ميعاري – المحاضر والخبير في الاقتصاد – من مكان اقامته في لندن بتاريخ 2017/10/23.
- مقابلة مع الصحافي الياس زنانيري – نائب رئيس لجنة التواصل مع المجتمع الاسرائيلي – حركة فتح – بتاريخ 2017/9/28.
- مقابلة مع د. ناصر اللحام – رئيس تحرير شبكة معا والمختص بالشأن الاسرائيلي – مقر شبكة معا في بيت لحم بتاريخ 2017/9/20.
- مقابلة مع د. نبيل عمر– عضو المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، بتاريخ 2017/9/27

مواقع انترنت:

- موقع احتلال نيوز(2016): الاحزاب السياسية الاسرائيلية واهم خصائص النظام الحزبي الاسرائيلي.

(https://goo.gl/myosqg 2017/10/15)

- موقع الامم المتحدة. د.ت. الجمعية العامة – القرارات – قرار 181.

(https://goo.gl/jiuGPe 2017/9/22)

- شبكة أمين.د.ت: حصاد الانتفاضة خلال اربع سنوات خلت (2000–2004).

(https://goo.gl/agDpMp 2017/9/5)

- البشارة، شوكت (2015): يهو مسيحية أم مسيحية صهيونية– موقع صوت العقل.

(https://goo.gl/FWCtR7 2017/10/2)

- بي بي سي عربي (2016): نتنياهو يعين افيغدور ليبرمان زعيم حزب "إسرائيل بيتنا" المتطرف وزيرا للدفاع.

(https://goo.gl/pQgyxU 2017/10/22)

- تايمز اوف اسرائيل(2017): قائمة شاملة بوزراء الحكومة الإسرائيلية الجديدة.

(https://goo.gl/A0ynuM 2017/5/17)

- تايمز اوف إسرائيل (2017): زملاء آفي غاباي يعارضون ملاحظاته حول عدم تفكيك المستوطنات.

(https://goo.gl/br4BZv 2017/10/17)

- تقرير لجنة فينو غراد – تقرير اللجنة الاسرائيلية للتحقيق في حرب لبنان 2006.

(https://goo.gl/JeEaJo 2017/11/12)

- موقع تلفزيون دوتشيه فيللا الألماني (2017): غضب فلسطيني لانشاء اول مستوطنة في الضفة الغربية منذ 25 عاما.

(https://goo.gl/qfU7GA 2017/10/9)

- موقع جمعية عير عميم لمراقبة الاستيطان.د.ت.

(https://goo.gl/DcpRBh 2017/11/1)

- جي بي سي نيوز (2015): ليبرمان: سندمر السد العالي.

(https://goo.gl/6n4Q7S 2017/9/29)

- الجزيرة للدراسات (2011): إسرائيل حكومة المزايدات اليمينية.

(https://goo.gl/cw3S6k 2017/9/5)

- الجزيرة نت (2014): اسرائيل بيتنا.

(https://goo.gl/meGnoX 2017/9/20)

- الجزيرة نت (2017): حزب العمل ينتخب رئيسا جديدا.

(https://goo.gl/vRnDEc 2017/10/3)

- الجزيرة نت (2016): الليكود.

(https://goo.gl/swTJwm 2017/8/22)

- الجزيرة نت (2016): الرصاص المصبوب.. عدوان على غزة فشل بإخضاعها.

(https://goo.gl/JRdTJd 2017/8/30)

- الجزيرة نت (2016): سياسة هدم المباني المقدسية منذ عام 1967.

(https://goo.gl/AFdpu4 2017/9/25)

- الجزيرة نت.د.ت: رؤساء الحكومات الاسرائيلية.

(https://goo.gl/qQJUFf 2017/10/3)

- الجزيرة نت (2015): العلاقات الإسرائيلية الأميركية في الحقبة الأوبامية.

(https://goo.gl/GcENhr 2017/10/25)

- الجزيرة نت (2015): ريمكس فلسطين.

(https://goo.gl/yG6Mfz 2017/11/3)

- الجزيرة نت (2017): تحولات اليمين الإسرائيلي تجاه الأقصى بمؤتمر في القدس.

(https://goo.gl/jPbiPL 2017/11/1)

- موقع الخيام، (2012): حكومات الوحدة في إسرائيل.. الوظائف والمهمات

(http://khiyam.com/news/article.php?articleID=13623 2012\5\23)

- دعنا، سيف. (2010): الصهيونية الثقافية. الجزيرة نت.

(https://goo.gl/rmbNfg 2017/8/25)

- الرأي للدراسات (2006): الانتخابات الإسرائيلية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي.

(https://goo.gl/ifzuGv 2017/8/23)

- الزرو، نواف(2012): بلتيمور 1942. عرب 48.

(https://goo.gl/eumtCs 2017/10/20)

- الزيتونة للدراسات والاستشارات (2010): التقدير الاستراتيجي 21: مستقبل المفاوضات الفلسطينية – الاسرائيلية في ظل استمرار الاستيطان.

(https://goo.gl/1dPa8T 2017/8/30)

- موقع صالح النعامي(2010): تطرف الاسرائيليين.

(https://goo.gl/Y98u6G 2017/10/17)

- النعامي، صالح (2011): ثورة الخيام في إسرائيل: جذور ودلالات وتداعيات– مركز الجزيرة للدراسات.

(https://goo.gl/nVwthi 2017/11/2)

- العربي الجديد (2017): مخطط استيطاني ضخم يهدد حلم الفلسطينيين بدولة.
(https://goo.gl/faSEFA 2017/10/2)

- عرب 48 (2016): إقرار قانون "تبييض المستوطنات".

(https://goo.gl/kPkBvG 2017/11/3)

- عرب 48 (2017): خطة جديدة لحماية المستوطنات بميزانية 3.3 مليار شيكل.

(https://goo.gl/mra4XY 2017/10/7)

- عرب 48(2017): نتنياهو ألقى خطاب بار إيلان كي لا يفعل شيئا.

(https://goo.gl/p9abBA 2017/9/21)

- عكا (2016): الأحزاب الدينية الحريدية والإبتزاز السياسي في "إسرائيل".

(https://goo.gl/stokCQ 2017/9/2)

- عكا (2016): تعرف على نفتالي بينيت زعيم البيت اليهودي.

(https://goo.gl/EPSR5R 2017/11/2)

- قاسم،عايش. د.ت: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي والحلول المطروحة- دراسة إستشرافية- مركز التخطيط الفلسطيني.

(https://goo.gl/EujWU6 2017/9/15)

- موقع الكنيست الاسرائيلي.د.ت: انتخابات الكنيست.

(https://goo.gl/mDZ66k 2017/10/24)

- محارب، محمود (2009): السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية- عرب 48.

(https://goo.gl/SSwaEZ 2017/9/27)

- مدار(2003): احزاب وحركات سياسية.. الأحزاب الاسرائيلية وبرامجها السياسية: الخطوط العريضة.

(https://goo.gl/318gYJ 2017/10/30)

- مدار.د.ت: موسوعة المصطلحات.

(https://goo.gl/2vySeZ 2017/10/22)

- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات(2012): العدوان الإسرائيلي على غزة يفشل في تحقيق أهدافه.

(https://goo.gl/ziSv69 2017/8/30)

- المركز الفلسطيني للاعلام (2009): مخطط صهيوني لبناء 73 ألف وحدة استيطانية جديدة بينها 6 آلاف في القدس. اخر مشاهدة 2\10\2075.

(https://goo.gl/DJoZ9K 2017/10/2)

- المركز الفلسطيني للإعلام (2016): الاستيطان في عهد نتنياهو.

(https://goo.gl/SrkYuL 2017/10/8)

- المركز الفلسطيني للإعلام (2014): الحرب على غزة في أرقام.

(https://goo.gl/BZKV5T 2017/10/28)

- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية المسحية(2017): نبض الرأي العام الفلسطيني–الإسرائيلي.

(https://goo.gl/ZUyCeG 2017/9/20)

- مسارات.(2016): أربعة أعوام على حصول فلسطين على دولة "مراقب" في الأمم المتحدة.

(https://goo.gl/DyNcru 2017/10/22)

- المصدر(2015): نتنياهو يتراجع بعد التراجع: ما زلت أدعم "حل الدولتين" لكن الواقع تغيّر.

(https://goo.gl/DfVmH5 2017/10/7)

- معا(2017): المستوطنات ١،٦٪ ولكن مجالها ٦٠٪ من الضفة ؛ فكرة الدولتين انتهت.

(https://goo.gl/Lnueff 2017/10/18)

- مركز المعلومات الفلسطيني– وكالة وفا (2011): مصطلحات ومفاهيم سياسية اسرائيلية.

(https://goo.gl/B4nMqE 2017/10/30)

- مركز المعلومات الفلسطيني–وكالة وفا (2011): حزب الحركة الجديدة.

(https://goo.gl/ki476Y 2017/10/15)

- موقع وزارة الخارجية الاسرائيلية على الانترنت (د.ت): رؤساء وزراء اسرائيل

(http://mfa.gov.il/MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/the%20prime%20ministers.aspx

- وكالة وفا (2012): حزب يوجد مستقبل.

(https://goo.gl/tqpCSv 2017/11/1)

- موقع يافا 48 (2011): التطرف هو عنوان الخارطة السياسية للمؤسسة الإسرائيلية في المرحلة القادمة.

(https://goo.gl/vDxM14 2017/11/1)

- موقع الامارات اليوم. (2017) «الجيب الاستيطاني» في الخليل يتوسع بعد امتلاك المستوطنين إدارة شؤونهم.

(https://goo.gl/41cRx5 2017\12\30)

- موقع العربي الجديد. (2017). كتاب يتبنّاه نتنياهو يجيب.. ماذا يريد اليمين الإسرائيلي؟ 2017/10/29

(https://goo.gl/uQUmSb .2017\12\28)

- موقع فلسطين اليوم. (2009): هآرتس تكشف عن اقتراح اولمرت لعباس ان تكون البلدة القديمة بالقدس دون سيادة. 2009/6/24.

(https://goo.gl/ctQ4iL 2017\12\26)

- موقع مركز مدار. (2014) وثائق وتقارير– المهم ما يجري على أرض القدس.15 سبتمبر 2014

(https://goo.gl/nQhk3b 2017\12\30)

- موقع الجزيرة نت.3 (2011) تقرير فينوغراد.

(https://goo.gl/uh4Vlu 2011\3\31)

- المركز الفلسطيني للاعلام. (2007): موجز تقرير لجنة فينوغراد. 2007\10\30

https://goo.gl/d4NWVk

- النعامي، صالح. (2006): حملة "أمطار الصيف"، والتآمر على حكومة حماس.2006/7/1، اخر مشاهدة 2017/12/22

https://goo.gl/EBZmUU

- **مركز المعلومات حول الاستخبارات والارهاب. (2006): حملة أمطار الصيف 2006\7\3. اخر مشاهدة 2017\12\20**

https://goo.gl/JmhN3L

- موقع قناة الميادين2014 – الاعتداءات الإرهابية على غزة – غيوم الخريف. مشاهدة: 2017\12\27

https://goo.gl/gxbEzM

- وكالة الاناضول.(2016): 3حروب إسرائيلية على غزة (انفوجرافيك) 2016\12\29. اخر مشاهدة 2017\11\12

https://goo.gl/GzdiVr

- المركز الفلسطيني للاعلام.(2014): 3 حروب على غزة.. هدف واحد وانتصار متكرر. 2014/8/7. اخر مشاهدة 20\11\2017

https://goo.gl/Y7dkkc

- مركز مدار. (2016): لا يوجد حاليا أفق سياسي مشترك يسمح بالتوصل إلى تسوية دائمة بين إسرائيل والفلسطينيين!. ملحق المشهد 2016/11/22. اخر مشاهدة 2017/10/31

https://goo.gl/F9gX3U

- موقع صحيفة القدس. (2015): اولمرت يكشف تفاصيل ما عرضه على عباس لتوقيع اتفاق. 22:03 | 2015-11-23

(https://goo.gl/WjjWCZ)

- موقع العربي الجديد. (2017): نتنياهو.. قيادة إسرائيل بمرجعيات التطرّف الأقصى الأولى.2017/1/13. اخر مشاهدة 2017/11/23

(https://goo.gl/WA5vBn)

- موقع سما نيوز. (2013): البناء في شرقي القدس في 2012 سجل رقما قياسيا منذ عشر سنوات../ هآرتس. 2013/1/3. (اخر مشاهدة 2017/11/2

(https://goo.gl/MVQ9Su

- موقع العربي الجديد. (2017): نتنياهو.. قيادة إسرائيل بمرجعيات التطرّف الأقصى الأولى.2017/1/13 . اخر مشاهدة 2017/12/2

(https://goo.gl/WA5vBn)

الملاحق

أولاً – الجداول:

(جدول رقم 9) – نتائج الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابية الأربع الأخيرة (2006–2015)

	2006		2009		2013		2015	
	%	المقاعد	%	المقاعد	%	المقاعد	%	المقاعد
الليكود	9	12	21.6	27	23.3	31	23.4	30
كاديما	22	29	22.5	28	2	2		
العمل	15.1	19	9.9	13	11.3	15	18.6	24 ضمن تحاف مع حركة هتنوعاة في قائمة المعسكر الصهيوني
يش عتيد					14.3	19	8.8	11
شاس	9.5	12	8.5	11	8.7	11	5.7	7
يهدوت هتوراه	4.7	6	4.4	5	5.1	7	4.9	6
إسرائيل بيتنا	9	11	11.7	15	تحالف مع الليكود في قائمة الليكود بيتنا		5.1	6
ميرتس	3.8	5	3	3	4.5	6	3.9	5
المفدال– البيت اليهودي	7.4	9	2.9	3	9.1	12	6.7	8
الاتحاد الوطني			3.3	4	تحالف في إطار البيت اليهودي			
حزب المتقاعدين	5.9	7						
هتنوعاه (الحركة					4.9	6	تحالفت مع حزب العمل في قائمة المعسكر الصهيوني	
التجمع الوطني الديمقراطية	2.3	3	2.5	3	2.5	3	10.6	
الجبهة الديمقراطية	2.7	3	3.3	4	2.9	4	13	

	2006		2009		2013		2015	
	%	المقاعد	%	المقاعد	%	المقاعد	%	المقاعد
القائمة العربية الموحدة	3	4	3.4	4	3.6	4	مقعداً ضمن القائمة المشتركة	

المصادر: محمد طايل، فوزي، النظام السياسي في إسرائيل، ط2، دار الوفاء للطباعة والنشر، المنصورة، 1992.

جرايسي، برهوم، انتخابات 2009 تثبت حالة التشرذم وتعيد جدولة الأزمات 2009/2/24 \ مدار

شلحت، أنطوان، فلسطين في برنامج نتنياهو، رؤى إسرائيلية حول مشاريع التسوية السياسية، مجلة قضايا إسرائيلية، العدد 34، السنة التاسعة 2009.

المخ، زهير، انتخابات الكنيست الثامن عشر البرامج السياسية للأحزاب الإسرائيلية 2009/2/10 .www.palestinestudies.org/files/word/mdf/10226doc

(جدول رقم 10) تصنيف القوانين العنصرية والمناهضة لحل للصراع أيار 2015- آذار 2016

	الجمهور والجهات المستهدفة	قوانين نهائية	أقرت بالقراءة الأولى	أقرت بالقراءة التمهيدية	مطروحة على جدول الأعمال
1	جميع الفلسطينيين (48 و67)	3	1	1	8
2	فلسطينيو 48 والقدس المحتلة	3	2	2	18
3	الفلسطينيون في الضفة المحتلة		2	1	2
4	لصالح الاستيطان			2	16
5	الجمعيات والمراكز الحقوقية		1	1	2
6	متضامنون أجانب			1	

المصدر: مركز مدار

(جدول رقم 11) قائمة القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع 2015/5 وحتى نهاية 2016/3

	اسم القانون	التاريخ	الحكومة	وضعية القانون
	قوانين أقرت بالقراءة النهائية			
1	قانون الإطعام القسري	2015/6/15	الحكومة	أقر بالقراءة النهائية مع انتهاء الدورة الصيفية 2015/7
2	قانون رفع العقوبات على ملقي الحجارة عقوبة حد أقصى تتراوح ما بين 5 سنوات إلى 20 عاما	2015/6/24	الحكومة	أقر بالقراءة النهائية مع انتهاء الدورة الصيفية 2015/7
3	قانون التفتيش الجسدي يجيز لكل شرطي أو جندي، في منطقة أعلن قائد الشرطة فيها أنها منطقة ذات أخطار أمنية، أن يفتش اي شخص جسديا في الشارع، حتى من دون أن يكون مشبوها. والنص النهائي للقانون، جعل هذه الأنظمة مخففة في المناطق ذات الاحتمال لوقوع عنف مجتمعي، وجرى تشديدها حيث ما يسمى "أخطار أمنية"، وهذا البند الأخير فاعل لعامين كأمر مؤقت قابل للتمديد	2015/10/19	الحكومة	أقر بالقراءة النهائية يوم 2016/2/1 بأغلبية 39 نائبا مقابل 31 نائبا.
4	قانون الحد الأدنى لعقوبة القاء الحجارة إذ يفرض حد أدنى من ثلاث سنوات في السجن، وأي حكم	2015/10/13	الحكومة	أقر بالقراءة النهائية يوم 2015/11/3

	أقل من هذا يجب ان تقدم له هيئة القضاة تبريرات مقنعة			
5	تمديد قانون مؤقت لعامين اضافيين يزيد العقوبات على من يُشغل أو يُبيّت فلسطينيا من الضفة والقطاع دون تصريح	2016/2/22	حكومي	بالقراءة النهائية يوم 14/ 3/ 2016
6	قرار الكنيست بتذنيب أعضاء كنيست وفرض عقوبات عليهم، في حال دخلوا إلى المسجد الاقصى المبارك، في فترات توتر أمني، وصدور قرار بمنعهم من الدخول، والمستهدف من القرار الذي اتخذته لجنة "سلوكيات المهنة البرلمانية" بالأغلبية، وأقرته الهيئة العامة بالأغلبية، هم النواب العرب.	2015/11/3	لجنة سلوكيات المهنة البرلمانية	أقر نهائيا يوم 2015/11/3
بالقراءة الأولى				
7	قانون إعفاء توثيق التحقيقات مع الأسرى	2015/6/24	الحكومة	أقر بالقراءة الأولى في 2015/7 وهو في مرحلة اعداد للقراءتين الثانية والثالثة النهائيتين
8	قانون يفصل بين التحريض على الإرهاب وبين التحريض على العنف قراءة أولى، ويهدف إلى الفصل بين نشاط المقاومة الشعبية الفلسطينية، وبين النشاط الإرهابي لعصابات المستوطنين، التي غالبا مع	2015/11/3	الحكومة	أقر بالقراءة الأولى وهو في مراحل التشريع.

	تعرّف بـ "التحريض على الكراهية" لتخفيف وطأة الجرائم، وبالتالي الملاحقات والأحكام			
9	قانون حكومي يستهدف الجمعيات والمراكز الحقوقية. ويلزم المراكز بالاشارة إلى من يمولها في كافة مطبوعاتها وتقاريرها، والحملات الإعلانية، وأن يصرح كل من يتحدث باسم المراكز في ندوات بحضور ممثلي مؤسسات رسمية. وقد تم تخفيف حدة القانون لدى التصويت عليه بالقراءة الأولى، إذ تم شطب الزام كل موظف في المراكز بأن يبرز بطاقة على صدره تحمل اسمه والجهات التمويلية. وجرى التخفيف في أعقاب اعتراضات دولية منها واشنطن	2015/11/10	الحكومة ووزارة العدل	أقر بالقراءة الأولى يوم 2016/2/8
10	إقرار بالقراءة الأولى لتعديلين (قانونين) لقانون أساس الكنيست(قانون اقصاء النواب)	2016/3/28	لجنة القانون والدستور	التعديل الاساس يقضي باتاحة المجال أمام أغلبية 90 نائبا ابعاد عضو كنيست عن الولاية البرلمانية كليا، وبقاء المجال أمامه للاستئناف إلى المحكمة العليا.
11	إقرار بالقراءة الأولى قانون القاصرين– محاكمة وعقاب وطرق عمل	2016/3/28	الحكومة	القانون يجيز فرض احكام بالسجن على من أدينوا بعمليات قتل وهو دون سن 14 عاما، والقانون مؤقت لمدة ثلاث سنوات لغرض الفحص

12	اسقاط قانون بالقراءة الأولى بتعادل الأصوات مشروع قانون يرفع مكانة المحاكم العسكرية	2016/2/22	عنات باركو بدعم الحكومة	**رغم اسقاطه** إلا أنه ما زال مدرجا للتصويت عليه مجددا كونه يحظى بدعم الحكومة
بالقراءة التمهيدية				
13	قانون يمنح صلاحيات أوسع لشعبة الاستيطان، يعفيها من المشاركة في عطاءات، ويمنحها ميزانيات أكبر	2015/7/23	النائب بتسلئيل سموتريتش من كتلة "البيت اليهودي" وبدعم الحكومة	أقر بالقراءة التمهيدية وهو في مراحل التشريع، وحسب ما ورد في الصحافة، فإن مراقب الدولة العام يعترض على بعض بنوده
14	قانون يمنع منح تأشيرة لشخص أو جهة تدعو لمقاطعة إسرائيل. حتى الآن كان هذا قرارا من وزير الداخلية، بناء على تقديرات لا يتم البوح بها، وتدعى أمنية، وهذا القانون بات يساعد الوزير على اصدار قرارات سريعة بهذا الشأن	2015/11/12	النائب يانون ميغال من "البيت اليهودي" بدعم الحكومة	أقر بالقراءة التمهيدية هذا القانون تبنته الحكومة في منتصف 2015/10 إلا أن التصويت عليه بالقراءة التمهيدية كان بالتزامن مع اجتماع مفوضية الاتحاد الاوروبي ما يوحي بقصد مبيّت
15	قانون محاكمة الأطفال دون سن 14 عاما وفرض أحكام بالسجن عليهم. وينص القانون على أن من تفرض عليه المحكمة حكما بالسجن، يبقى في مؤسسة مغلقة إلى أن يتم عامه الـ 14 وينقل بعده إلى السجن.	2015/11/26	عنات باركو من حزب "الليكود" وبدعم الحكومة	أقر بالقراءة التمهيدية هذا القانون طرح على وجه السرعة، وصادقت اللجنة الإدارية للكنيست على ادراجه للتصويت مع تجاوز الفترة القانونية 45 يوما من يوم طرحه على سكرتارية الكنيست، وحصل القانون على دعم فوري من الحكومة. إلا أن الحكومة من خلال وزارة العدل، أعدت مسودة قانون تفصيلي في هذا المجال، ونشرته على موقع

				الوزارة في الانترنت، لسماع رأي الجمهور والمختصين. القانون المقترح جرى تفصيله بالأساس ليقتصر على المقاومة الفلسطينية.
16	مشروع قانون يهدف لدفع تعويضات "لمالكي" أراض باتت تحت سلطة خارجية، (يقصد السلطة الفلسطينية).	2015/7/20	النائب بتسلئيل سموتريتش من "البيت اليهودي" ومعه النائب دافيد امسالم ومن "الليكود"	أقر بالقراءة التمهيدية يوم 2015/12/30 وأيد القانون 44 نائبا من الائتلاف وأحدهم من "يسرائيل بيتينو" وعارضه 40 نائبا.
17	مشروع قانون يجعل العاملين في الجمعيات الحقوقية عملاء أجانب	2015/11/30	روبرت إيلاطوف "يسرائيل بيتينو"	اقر بالقراءة التمهيدية يوم 17 شباط 2016، على أن يتم دمجه في قانون الجمعيات، المقرر بالقراءة الاولى يوم 8 شباط 2016
18	مشروع قانون يلزم كل فلسطيني مشتك من الضفة والقطاع أمام محاكم الاحتلال، أن يدفع كفالة مالية باهظة في المحاكم، بنسبة من التعويضات التي يطالب بها	2015/11/30	شولي معلم من كتلة "البيت اليهودي" ومجموعة نواب	أقر بالقراءة التمهيدية يوم 17 شباط 2016، على أن لا يتم الاستمرار في إقراره، ومنح وزارة العدل أن تجعل بنوده الأساسية أنظمة ادارية، دون الحاجة لسن قانون.
19	تعديل قانون يفرض 5 سنوات سجنا لمن يحرّض ضد متطوع في الجيش	2015/7	يوآف كيش (الليكود) وسبعة نواب آخرين	إقرار بالقراءة التمهيدية يوم 2016/3/9
20	إقرار بالقراءة التمهيدية إبراز الإدانة بالإرهاب في السجل الجنائي	2016/3/16	عنات باركو	بالقراءة التمهيدية

قوانين مطروحة				
21	عشرة مشاريع قوانين في ورقة واحدة، لضم الضفة الغربية المحتلة لما يسمى "السيادة الإسرائيلية"، وكل قانون يتخصص بمنطقة في الضفة.	2015/5/7	مردخاي يوغيف من كتلة "البيت اليهودي"	لم تطرح القوانين للتصويت، ومن المستبعد جدا حصولها على دعم الحكومة في هذه المرحلة.
22	قانون زيادة عقوبة من يساعد على دخول فلسطينيين إلى مناطق 1948	2015/5/12	مردخاي يوغيف من كتلة "البيت اليهودي"	لم يُطرح القانون للتصويت في الهيئة العامة للكنيست
23	قانون تعويضات لاصحاب المصالح المتضررة من المقاطعة	2015/6/1	يسرائيل آيخلير من كتلة "يهدوت هتوراة"	لم يُطرح القانون للتصويت في الهيئة العامة للكنيست
24	قانون الاعدام على منفذي العمليات الفلسطينية	2015/6/1	أفيغدور ليبرمان، وكتلته "يسرائيل بيتينو"	هذا القانون عُرض للتصويت، ورفضته الحكومة، وأدرجه المبادر مرّة أخرى. يومة التصويت عليه، أعربت وزيرة العدل أييليت شكيد، عن موافقتها المبدئية على الفكرة. حسب تقدير موقف لدائرة المفاوضات، حول موقف الكتل، فإن صيغة القانون جرى تفصيلها لتقتصر على الفلسطينيين وحدهم، ولن يشمل مستوطنين يقتلون فلسطينيين. يذكر ان حكم الاعدام قائم في إسرائيل، ويقتصر على من يخون خلال الحرب، أو ينفذ عمليات ضخمة في فترة توتر أمني، ولكنه غير معمول به.

25	ثلاثة مشاريع لقانون "إسرائيل دولة الشعب اليهودي" (قانون القومية) مشروعا القانونين لليبرمان وديختر مشروعان كاملان من حيث النص مشروع بيغين، يقتصر على تعريف إسرائيل دولة الشعب اليهودي	2015/6/8 2015/6/30 2015/7/29	افيغدور ليبرمان بنيامين بيغن آفي ديختر	بسبب خلافات بين مركبّات الائتلاف الحكومي حول بنود تتعلق بقضايا داخلية مثل علاقة الدين بالدولة وتعريف من هو يهودي، وموقف يهود العالم من القانون كقانون "زائد لا حاجة له". فقد اتفق على تشكيل لجنة حكومية، تبحث عن صيغة متفق عليها، وأعلن عن تشكيل اللجنة يوم 2015/11/30، وحسب التقديرات فهناك صعوبة لإقرار القانون في الدورة الـ 20 للكنيست.
26	قانون منع جمعيات ونواد تتلقى تبرعات من جهات داعمة للإرهاب	2015/7/12	نواب من كتلة "يوجد مستقبل" و"شاس" و"البيت اليهودي"	لم يُطرح القانون للتصويت
27	مشروع قانون يقضي بوضع علامة على منتوجات كل دولة تضع علامة على منتوجات المستوطنات	2015/11/30	يانون ميغال وشولي معلم من كتلة "البيت اليهودي"	لم يطرح للتصويت بعد
28	مشروع قانون منح اقامة مؤقتة لخمس سنوات قابلة للتجديد، لمن تقر المحكمة بنزع مواطنته، وليس لديه جنسية أخرى، والهدف من هذا حرمانه من الضمانات الاجتماعية، حتى بعد نزاع مواطنته، إذ أن القانون القائم يجيز منحه مكانة مقيم دائم، طالما ليس لديه جنسية	2015/11/30	عنات باركو من حزب "الليكود" ومجموعة نواب آخرين	لم يطرح للتصويت بعد

	أخرى.			
29	مشروع لحظر آذان المساجد	2015/12/8	روبرت ايلاطوف وثلاثة نواب من "يسرائيل بيتينو" بينهم افيغدور ليبرمان	لم يطرح للتصويت
30	مشروع لحظر آذان المساجد	2015/12/15	مردخاي يوغيف (البيت اليهودي) و6 نواب من كتل "البيت اليهودي" و"الليكود" و"كولانو"	لم يطرح للتصويت
31	مشروع قانون يهدف للسماح لليهود بالصلاة في الحرم القدسي الشريف	2015/12/22	النائب بتسلئيل سموتريتش من "البيت اليهودي" ومعه نواب من كتلته ومن "الليكود"	لم يطرح للتصويت
32	مشروع قانون يجيز اغلاق مساجد إذا وجهت تهمة لخطيب بالتحريض على "الإرهاب"	2015/12/28	النائب بتسلئيل سموتريتش من "البيت اليهودي" ومعه نواب من كتلة الائتلاف	لم يطرح للتصويت
33	مشروع قانون يجيز الغاء اقامة عائلة من يقرر وزير الداخلية الغاء اقامته	2016/1/5	النائب أورن حزان	لم يطرح للتصويت
34	مشروع قانون لفرض ما يسمى "السيادة الإسرائيلية" على مستوطنات الضفة الغربية المحتلة	2016/2/2	دافيد امسالم الليكود	لم يطرح للتصويت
35	مشروع قانون: عميل أجنبي(جمعيات)	2016/2/25	يوآف كيش "الليكود"	لم يطرح للتصويت
36	مشروع قانون: وضع علامة على منتوجات الدول التي تضع	2016/2/25	مخلوف زوهر "الليكود"	لم يطرح للتصويت

	علامة على منتوجات "يهودا والسامرة"			
37	مشروع قانون: قانون أساسالكنيست (تعديل– اقصاء عضو كنيست)	2016/2/25	إيلي كوهين "الليكود"	لم يطرح للتصويت
38	مشروع قانون: منع تلقي تبرعات من دول لا تقيم مع إسرائيل علاقات دبلوماسية	2016/3/2	إيلي كوهين "كولانو"	لم يطرح للتصويت
39	مشروع قانون شطب ترشيح للكنيست لمن يتماثل مع الإرهاب	2016/3/15	اليعيزر شطيرن "يوجد مستقبل"	لم يطرح للتصويت
40	مشروع قانون لمنع تحرير أسرى قبل انهاء أحكامهم ولجعل المؤبد مدى الحياة	2016/3/21	أفيغدور ليبرمان ونواب كتلته "يسرائيل بيتينو"	لم يطرح للتصويت
41	مشروع قانون لسحب الاقامة الدائمة من "مخربين وعائلاتهم في أعقاب مشاركتهم في عمليات إرهاب"	2016/3/21	دافيد بيطان و18 نائبا من الائتلاف والمعارضة	لم يطرح للتصويت
42	مشروع قانون لتقييد منطقة سكن "مخربين وعائلاتهم في أعقاب مشاركتهم في عمليات إرهاب"	2016/3/21	دافيد بيطان و16 نائبا من الائتلاف والمعارضة	لم يطرح للتصويت
43	مشروع قانون لإغلاق جمعيات تلاحق جنود الجيش الإسرائيلي بهدف محاكمتهم	2016/3/21	شولي معلم من "البيت اليهودي وآخران	لم يطرح للتصويت
44	اقتراح قانون يلغي صلاحية المحكمة العليا في الغاء قرارات لجنة الانتخابات المركزية في	2015/11/2	أفيغدور ليبرمان وآخرون من كتلته	لم يطرح للتصويت

	حال رفض ترشيح قائمة أو شخص			
45	مشروع قانون يفرض السجن 30 عاما لمن يدان بالتحريض على الإرهاب	2015/11/23	عنات باركو	لم يطرح للتصويت
46	مشروع قانون مضاعفة الحكم على من يكرر مخالفته	2015/11/23	عنات باركو	لم يطرح للتصويت
47	اقتراح قانون لفرض قوانين التنظيم والبناء الإسرائيلية على الضفة الغربية المحتلة	2015/11/23	يوآف كيش	لم يطرح للتصويت
48	اقتراح قانون يسحب مخصصات الأولاد واجتماعية أخرى من قاصرين أدينوا "بتهم أمنية"	2015/11/2	مخلوف زوهر	لم يطرح للتصويت
49	اقتراح قانون توجيه تهمة القتل عن عمد لمن يلقي حجرا عن بعد ويصيب شخصا ويُقتل	2015/11/2	نوريت كورين	لم يطرح للتصويت
50	مشروع قانون اقتراح قانون لمنع تمويل حزب يدعو لمقاطعة إسرائيل	2015/7/27	أفيغدور ليبرمان	لم يطرح للتصويت
51	مشروع قانون واجب المرشح للكنيست اثبات عدم دعمه للكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل	2015/7/12	شارون غال	لم يطرح للتصويت
52	مشروع قانون اقصاء نواب عن كامل الولاية البرلمانية	2016/3/30	إيلي كوهين	لم يطرح للتصويت
53	مشروع قانون لسريان أنظمة التنظيم والبناء الإسرائيلية على مستوطنة معاليه أدوميم	2016/3/30	صوفا لاندفروآخرون	لم يطرح للتصويت

54	مشروع قانون تفضيل من خدم في الجيش في القبول للعمل في سلك خدمات الدولة	2016/3/30	مردخاي يوغيف وآخرون	لم يطرح للتصويت
55	مشروع قانون يمنح أولوية للجنود المسرحين في المؤسسات الحكومية والرسمية وشبه الرسمية	2016/3/30	عنات باركو	لم يطرح للتصويت

(جدول رقم12) قائمة المبادرين والمشاركين في مبادرات القوانين العنصرية والمناهضة للصراع أيار 2015- آذار 2016

	الاسم	الكتلة	مبادر	مشارك	ملاحظة
1	الحكومة		9		
2	مردخاي يوغيف	"البيت اليهودي"	13	8	10 قوانين لضم الضفة
3	عنات باركو	"الليكود"	7	6	
4	بتسلئيل سموتريتش	"البيت اليهودي"	4	11	
5	أفيغدور ليبرمان	"يسرائيل بيتينو"	4	3	
6	يوآف كيش	"الليكود"	3	8	
7	ايلي كوهين	كولانو	3	7	
8	روبرت ايلاطوف	"يسرائيل بيتينو"	2	13	
9	مخلوف ميكي زوهر	"الليكود"	2	9	
10	شولي معلم	"البيت اليهودي"	2	9	
11	دافيد بيطان	"الليكود"	2	6	
12	يانون ميغال	"البيت اليهودي"	2	3	استقال
13	شارون غال	"يسرائيل بيتينو"	2	2	استقال
14	نوريت كورين	"الليكود"	1	8	
15	صوفا لاندفر	"يسرائيل بيتينو"	1	8	
16	أورن حزان	"الليكود"	1	7	
17	دافيد امسالم	"الليكود"	1	5	
18	آفي ديختر	"الليكود"	1	4	
19	اليعيزر شطيرن	"يوجد مستقبل"	1	3	
20	يوئيل رزفوروف	"يوجد مستقبل"	1	1	
21	بنيامين بيغين	"الليكود"	1		
22	يسرائيل آيخلير	"يهدوت هتوراة"	1		
23	لجنة القانون والدستور		1		
24	لجنة السلوكيات		1		
25	حمد عمار	"يسرائيل بيتينو"		10	

26	ابراهام نغوسا	"الليكود"		9	
27	عوديد فورير	"يسرائيل بيتينو"		9	انضم 2015/9
28	نافا بوكر	"الليكود"		8	
29	أورلي ليفي	"يسرائيل بتينيو"		6	
30	شيران هشكال	"الليكود"		5	
31	طالي فلوسكوف	"كولانو"		5	
32	أوري ماكليف	"يهدوت هتوراة"		4	
33	يعقوب مارغي	"شاس"		4	انضمت 2015/10
34	روعي فولكمان	"كولانو"		4	
35	إسحق فاكنين	"شاس"		4	
36	يوآف بن تسور	"شاس"		4	
37	ميراف بن آري	"كولانو"		4	
38	يفعات ساسا بيطون	"كولانو"		4	
39	مناحيم موزس	"يهدوت هتوراة"		3	
40	يعقوب بيري	"يوجد مستقبل"		3	
41	مئير كوهين	"يوجد مستقبل"		3	
42	نيسان سلوميانسكي	"البيت اليهودي"		3	
43	يائير لبيد	"يوجد مستقبل"		2	
44	ميكي ليفي	"يوجد مستقبل"		2	
45	عليزا لافي	"يوجد مستقبل"		2	
46	دانييل عطار	"المعسكر الصهيوني"		2	استقال
47	إيتان بروشي	"المعسكر الصهيوني"		2	
48	مايكل أورن	"كولانو"		2	
49	يحئيل حيليك بار	"المعسكر الصهيوني"		1	
50	حاييم يلين	"الليكود"		1	
51	أييليت نحمياس فاربين	"المعسكر الصهيوني"		1	
52	شاي بيرون	"يوجد مستقبل"		1	استقال
53	أمير أوحانا	"الليكود"		1	

المصدر – مركز مدار

جدول (13): خارطة الاحزاب الصهيونية: أحزاب اليسار وأحزاب يمين الوسط وأحزاب اليمين الديني، وأحزاب اليمين القومي

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
العمل	1968	غولد امئير		حزب صهيوني يتبنى سياسات أكثر ميلاً للاشتراكية المختلطة بعناصر ليبرالية وينادي بتسوية سلمية مع الفلسطينيين والعرب، تؤدي إلى انهاء الصراع وإقامة دولتين قوميتين للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، على أن تقرر الحدود بين الدولتين في المفاوضات. فيما يخص الكتل الإستيطانية في الضفة الغربية، يؤيد الحزب إبقاء الكتل ذات الكثافة السكانية العالية تحت السيادة الإسرائيلية، وإخلاء المستوطنات التي لا تقع ضمن الكتل الإستيطانية التي سيجرى ضمها إلى إسرائيل بناءاً على تسوية، كما ويعد الحزب بتعويض المستوطنين وفقاً لمبدأ بدل البيت.
الحركة الجديدة ميرتس\ يسار	1992	شولاميت ألوني	انشقاق شينوي إلى شطرين انضم الأول والأكبر بزعامة عضو الكنيست أمون رونشتاين إلى الحزب الموحد، وانسحاب الثاني بزعامة أبراهام بوراز من ميرتسمحتفاً باسم شينوي	توحيد قوى السلام اليهودية في إسرائيل، زيادة فرص معسكر اليسار لجهة إزاحة اليمين
حزب كديما\ يمين وسط	2005	أرئيل شارون	عن حزب الليكود	الحفاظ على دولة إسرائيل، وإعادة نفخ الروح الوطنية في دولة إسرائيل
الليكود \ يمين	1973	أرئيل شارون	حيروت والاحرار	يسعى من أجل جمع شتات الشعب اليهودي في أرض الوطن، وأن الحزب يعمل من أجل حرية الإنسان والعدالة الاجتماعية

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
إسرائيل بيتنا \ يمين متطرف	1999	أفيغدور ليبرمان	يسرائيل بعلياه وميخائيل نودلمان ويوري ستيرن	استقطاب وتمثيل المهاجرين الروس ذوي الميول اليمينية المتطرفة الذين لم يكونوا راضين عن مواقف وسياسات يسرائيل بعلياه، الحزب الوحيد الممثل لليهود الروس آنذاك.
الاتحاد الوطني (هئيحود هليئومي)\ يمين متطرف	1999	بنيامين زئيف بيغن	موليدت وتكوما وحيروت الجديد	التمسك بأرض إسرائيل كاملة وتكثيف الاستيطان وتوسيعه وهو شديد العداء للفلسطينيين
البيت اليهودي– المفدال الجديد\ يمين متطرف	2008	دانييل هيرشكوفيتس	موليدت وأحي ونصف أعضاء تكوما من البيت اليهودي	السلام والأمن، إلغاء اتفاق أوسلو
المفدال\ يمين متطرف	1956	حاييم موشيه شابيرا	همزراحي وهبوعيل همزراحي	تشكيل دولة إسرائيل وفقاً للتوراة العمل على تعديل قانون العودة وقانون تسجيل السكان
يهدوت هتوراه\ يمين ديني	1992		أغودات يسرائيل وديغله توراه	ترفض تولي منصب وزاري، وتشارك في الحكومات الائتلافية من خلال تولي منصب نائب وزير، ورئاسة لجنة برلمانية
أغودات يسرائيل\ يمين ديني	1912	–	البيشوف القديم، بوعالي أغودات يسرائيل، انشق عنه ممثلوا الطوائف الشرقية في الحزب،	التخلي عن العيش في المنفى، والهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة مجتمع عصري فيها أسس جديدة
ديغل هتوراه\ يمين ديني	1988	إليعزر شاخ	أغودات يسرائيل	يرفض الصهيونية، ويعتبر دولة إسرائيل منفى وبداية النهاية، يهتمون بالتوراة فقط، وتطيقها وليس الدولة وهو يعارض وجود وزراء له في الحكومة
شاس\ يمين ديني	1984	أرييه درعي		لإرساء قواعد الدولة على أساس التوراة. يمثل اليهود الشرقيين، والتركيز على القضايا الدينية

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
				والمصالح الدينية

(جدول رقم14) موازين القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين في الفترة 1948- 1973

عدد المقاعد من مجموع 120 مقعداً

الكنيست سنة الانتخابات	الأولى 1949	الثاني 1951	الثالث 1955	الرابع 1959	الخامس 1961	السادس 1965	السابع 1969	الثامن 1973
مباي/العمل/ المراخ	46	45	40	47	42	45	56	51
حيروت/غال/الليكود	14	8	15	17	17	26	26	39

(جدول رقم15) موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في الفترة 1948- 1973

عدد المقاعد (من مجموع 120 مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	الأولى 1949	الثاني 1951	الثالث 1955	الرابع 1959	الخامس 1961	السادس 1965	السابع 1969	الثامن 1973
معسكر اليسار	65	60	59	63	59	64	58	52
قوائم عربية تابعة لمباي	2	5	5	4	4	4	4	3
معسكر اليمين	14	8	15	17	17	26	32	39
معسكر الوسط	12	24	18	14	17	5	4	7
المعسكر الديني	16	15	17	18	18	17	18	15
أحزاب أخرى	11	8	6	3	5	4	4	4

(جدول رقم 16) موازين القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين في الفترة 1977– 2003

عدد المقاعد من مجموع 120 مقعداً

الكنيست سنة الانتخابات	التاسع 1977	العاشر 1981	الحادي عشر 1984	الثاني عشر 1988	الثالث عشر 1992	الرابع عشر 1996	الخامس عشر 1999	السادس عشر 2003
حزب العمل	32	47	44	39	44	34	26 إسرائيل واحدة	19
الليكود	43	48	41	40	32	32	19	38
الحزبان معاً	75	95	85	79	76	66	45	57

(جدول رقم 17) موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في الفترة 1977– 2003

عدد المقاعد (من مجموع 120 مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	التاسع 1977	العاشر 1981	الحادي عشر 1984	الثاني عشر 1988	الثالث عشر 1992	الرابع عشر 1996	الخامس عشر 1999	السادس عشر 2003
معسكر اليسار	34	47	44	42	56	43	38	28
قوائم عربية تابعة لمباي	1	–	–	–	–	–	–	–
معسكر اليمين	45	53	48	47	43	38	33	47
معسكر الوسط	17	3	9	7	–	7	12	15
المعسكر الديني	17	13	13	18	16	23	27	22
أحزاب أخرى	6	4	6	6	5	9	10	8

(جدول رقم 18) نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر والثامن عشر

الكنيست / سنة الانتخابات	السابع عشر 2006	الثامن عشر 2009
كديما	29	28
الليكود	12	27
إسرائيل بيتنا	11	15
حزب العمل	19	13
شاس	12	11
يهدوتهتوراه	6	5
الاتحاد الوطني	9	4
حداش– الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	3	4
القائمة العربية الموحدة– الحركة العربية للتغيير	4	4
التجمع الوطني الديمقراطي– بلد	3	3
الحركة الجديدة ميرتس	5	3
البيت اليهودي– المفدال الجديد	–	3
المتقاعدون	7	–

(جدول رقم 19) موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في انتخابات 2006و 2009

الكنيست / سنة الانتخابات	السابع عشر 2006	الثامن عشر 2009
اليسار– الوسط	60	44
اليمين القومي والديني	50	65
الأحزاب العربية	10	11

(جدول رقم 20) أحزاب اليمين

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
الليكود	1973	أريئيل شارون	حيروت والاحرار	يسعى من أجل جمع شتات الشعب اليهودي في أرض الوطن، وأن الحزب يعمل من أجل حرية الإنسان والعدالة الاجتماعية
إسرائيل بيتنا	1999	أفيغدور ليبرمان	يسرائيل بعلياه وميخائيل نودلمان ويوري ستيرن	استقطاب وتمثيل المهاجرين الروس ذوي الميول اليمينية المتطرفة الذين لم يكونوا راضين عن مواقف وسياسات يسرائيل بعلياه، الحزب الوحيد الممثل لليهود الروس آنذاك.
الاتحاد الوطني (هئيحود هليئومي)	1999	بنيامين زئيف بيغن	موليدت وتكوما وحيروت الجديد	التمسك بأرض إسرائيل كاملة وتكثيف الاستيطان وتوسيعه وهو شديد العداء للفلسطينيين
البيت اليهودي– المفدال الجديد	2008	دانييل هيرشكوفيتس	موليدت وأحي ونصف أعضاء تكوما من البيت اليهودي	السلام والأمن، إلغاء اتفاق أوسلو
المفدال	1956	حاييم موشيه شابيرا	همزراحي وهبوعيل همزراحي	تشكيل دولة إسرائيل وفقاً للتوراة العمل على تعديل قانون العودة وقانون تسجيل السكان
يهدوت هتوراه	1992		أغودات يسرائيل وديغل هتوراه	ترفض تولي منصب وزاري، وتشارك في الحكومات الائتلافية من خلال تولي منصب نائب وزير، ورئاسة لجنة برلمانية
أغودات يسرائيل	1912	–	البيشوف القديم، بوعالي أغودات يسرائيل، انشق عنه ممثلوا الطوائف الشرقية في الحزب،	التخلي عن العيش في المنفى، والهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة مجتمع عصري فيها أسس جديدة
ديغل هتوراه	1988	إليعزر شاخ	أغودات يسرائيل	يرفض الصهيونية، ويعتبر دولة إسرائيل منفى وبداية النهاية، يهتمون بالتوراة فقط، وتطيقها وليس الدولة وهو يعارض وجود وزراء له في الحكومة
شاس	1984	أرييه درعي		لإرساء قواعد الدولة على أساس التوراة. يمثل اليهود الشرقيين، والتركيز على القضايا الدينية والمصالح الدينية

(جدول رقم 21) أحزاب اليمين القومي

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
الليكود	1973	أرئيل شارون	حيروت والاحرار	يسعى من أجل جمع شتات الشعب اليهودي في أرض الوطن، وأن الحزب يعمل من أجل حرية الإنسان والعدالة الاجتماعية
إسرائيل بيتنا	1999	أفيغدور ليبرمان	يسرائيل بعلياه وميخائيل نودلمان ويوري ستيرن	استقطاب وتمثيل المهاجرين الروس ذوي الميول اليمينية المتطرفة الذين لم يكونوا راضين عن مواقف وسياسات يسرائيل بعلياه، الحزب الوحيد الممثل لليهود الروس آنذاك.
الاتحاد الوطني (هئيحود هليئومي)	1999	بنيامين زئيف بيغن	موليدت وتكوما وحيروت الجديد	التمسك بأرض إسرائيل كاملة وتكثيف الاستيطان وتوسيعه وهو شديد العداء للفلسطينيين

(جدول رقم 22) أحزاب اليمين الديني

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
البيت اليهودي- المفدال الجديد	2008	دانييل هيرشكوفيتس	موليدت وأحي ونصف أعضاء تكوما من البيت اليهودي	السلام والأمن، إلغاء اتفاق أوسلو
المفدال	1956	حاييم موشيه شابيرا	همزراحي وهبوعيل همزراحي	تشكيل دولة إسرائيل وفقاً للتوراة العمل على تعديل قانون العودة وقانون تسجيل السكان
يهدوت هتوراه	1992		أغودات يسرائيل وديغل هتوراه	ترفض تولي منصب وزاري، وتشارك في الحكومات الائتلافية من خلال تولي منصب نائب وزير، ورئاسة لجنة برلمانية
أغودات	1912	-	البيشوف القديم، بوعالي	التخلي عن العيش في المنفى،

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
يسرائيل			أغودات يسرائيل، انشق عنه ممثلوا الطوائف الشرقية في الحزب،	والهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة مجتمع عصري فيها أسس جديدة
ديغل هتوراه	1988	إليعزر شاخ	أغودات يسرائيل	يرفض الصهيونية، ويعتبر دولة إسرائيل منفى وبداية النهاية، يهتمون بالتوراة فقط، وتطيقها وليس الدولة وهو يعارض وجود وزراء له في الحكومة
شاس	1984	أرييه درعي		لإرساء قواعد الدولة على أساس التوراة. يمثل اليهود الشرقيين، والتركيز على القضايا الدينية والمصالح الدينية

(جدول رقم 23) أحزاب اليسار الصهيوني

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
العمل	1968	غولدامئير		يتبنى حزب العمل سياسات أكثر ميلاً للاشتراكية المختلطة بعناصر ليبرالية . وينادي بتسوية سلمية مع الفلسطينيين والعرب، تؤدي إلى انهاء الصراع وإقامة دولتان قوميتان للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي، على أن تقرر الحدود بين الدولتين في المفاوضات بينهما. فيما يخص الكتل الإستيطانية في الضفة الغربية، يؤيد الحزب إبقاء الكتل ذات الكثافة السكانية اليهودية العالية تحت السيادة الإسرائيلية، وإخلاء المستوطنات التي لا تقع ضمن الكتل الإستيطانية التي سيجرى ضمها إلى إسرائيل بناءاً على تسوية، كما ويعد الحزب

اسم الحزب	زمن ظهوره	اسم رئيسه	الانشقاقات	أفكار الحزب
				بتعويض المستوطنين وفقاً لمبدأ بدل البيت.
الحركة الجديدة ميرتس	1992	شولاميت ألوني	انشقاق شينوي إلى شطرين انضم الأول والأكبر بزعامة عضو الكنيست أمون رونشتاين إلى الحزب الموحد، وانسحاب الثاني بزعامة أبراهام بوراز من ميرتس محتفاظاً باسم شينوي	توحيد قوى السلام اليهودية في إسرائيل، زيادة فرص معسكر اليسار لجهة إزاحة الليكود

ثانيا – الخرائط

خرائط تشمل مقارنة في نمو البؤر الاستيطانية خلال حكم اليمين من 2001–2016

(خارطة رقم1) البؤرة الاستيطانية نفيه دانيال متسفون – بيت لحم

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم2) البؤرة الاستيطانية معاليه رحفعام – بيت لحم

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم3) البؤرة الاستيطانية ميغرون الجديدة – القدس

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم 4) البؤرة الاستيطانية بني ادم – القدس

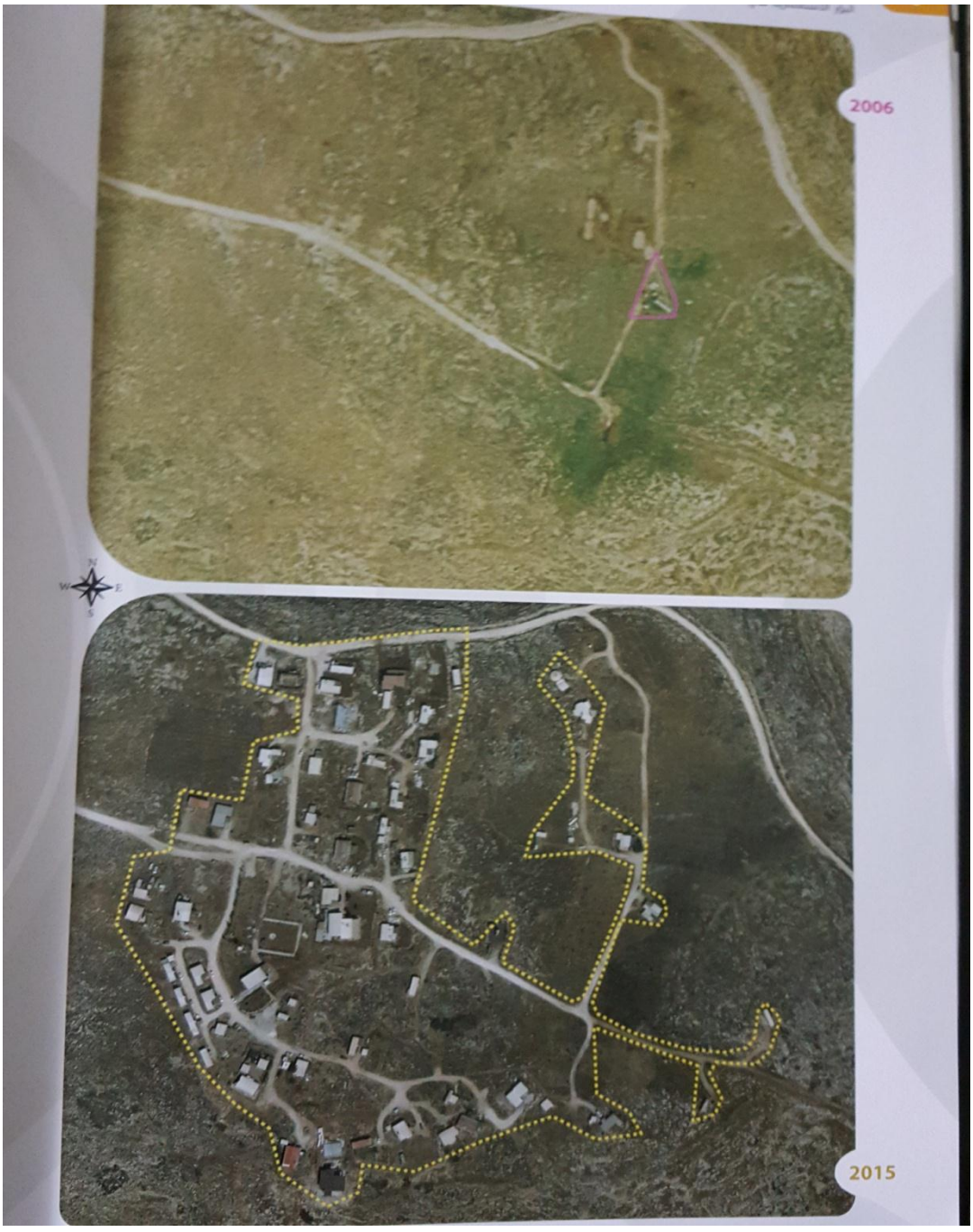

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم 5) البؤرة الاستيطانية مول نيفو – أريحا

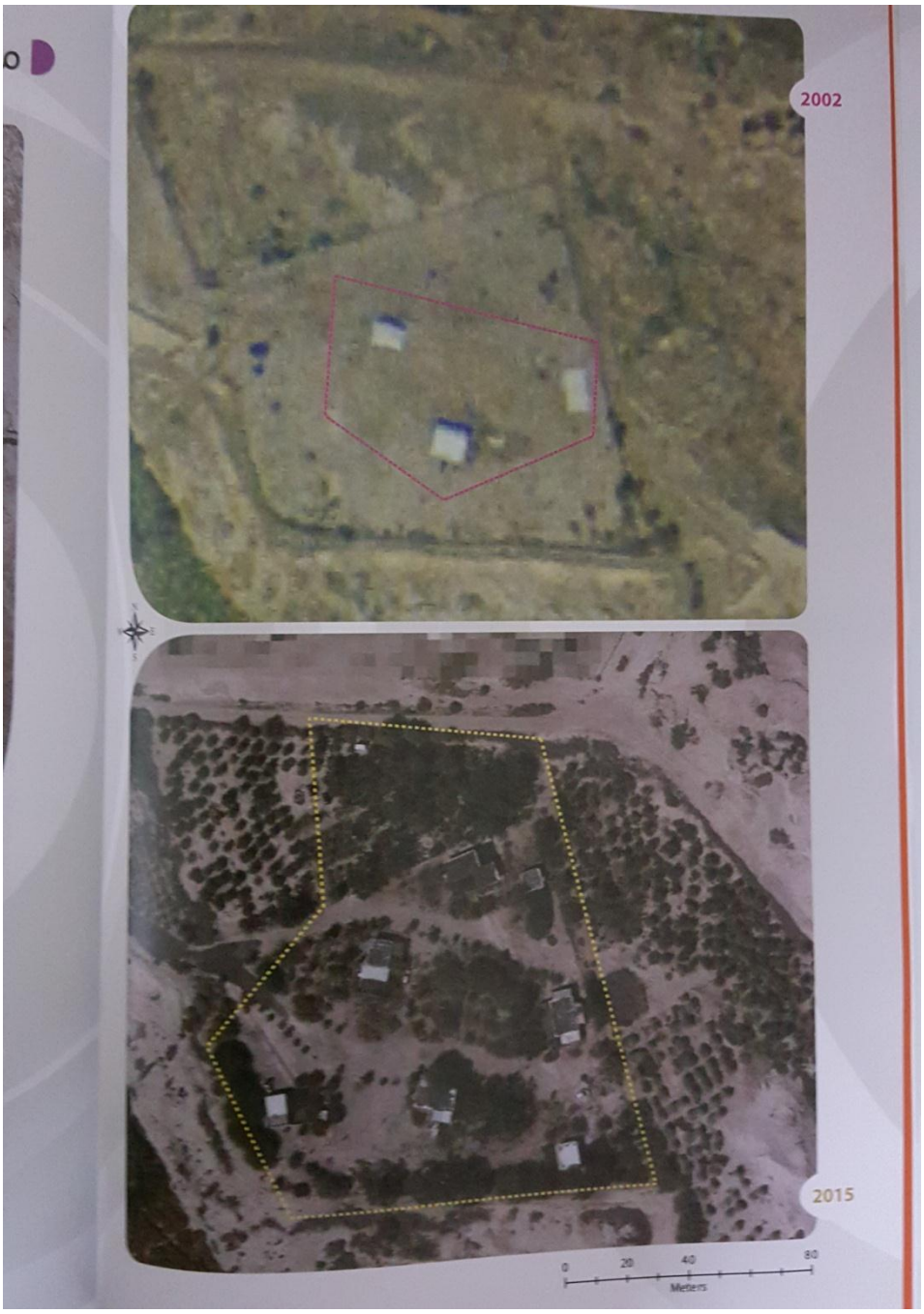

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم6) البؤرة الاستيطانية رمات جلعاد – قلقيلية

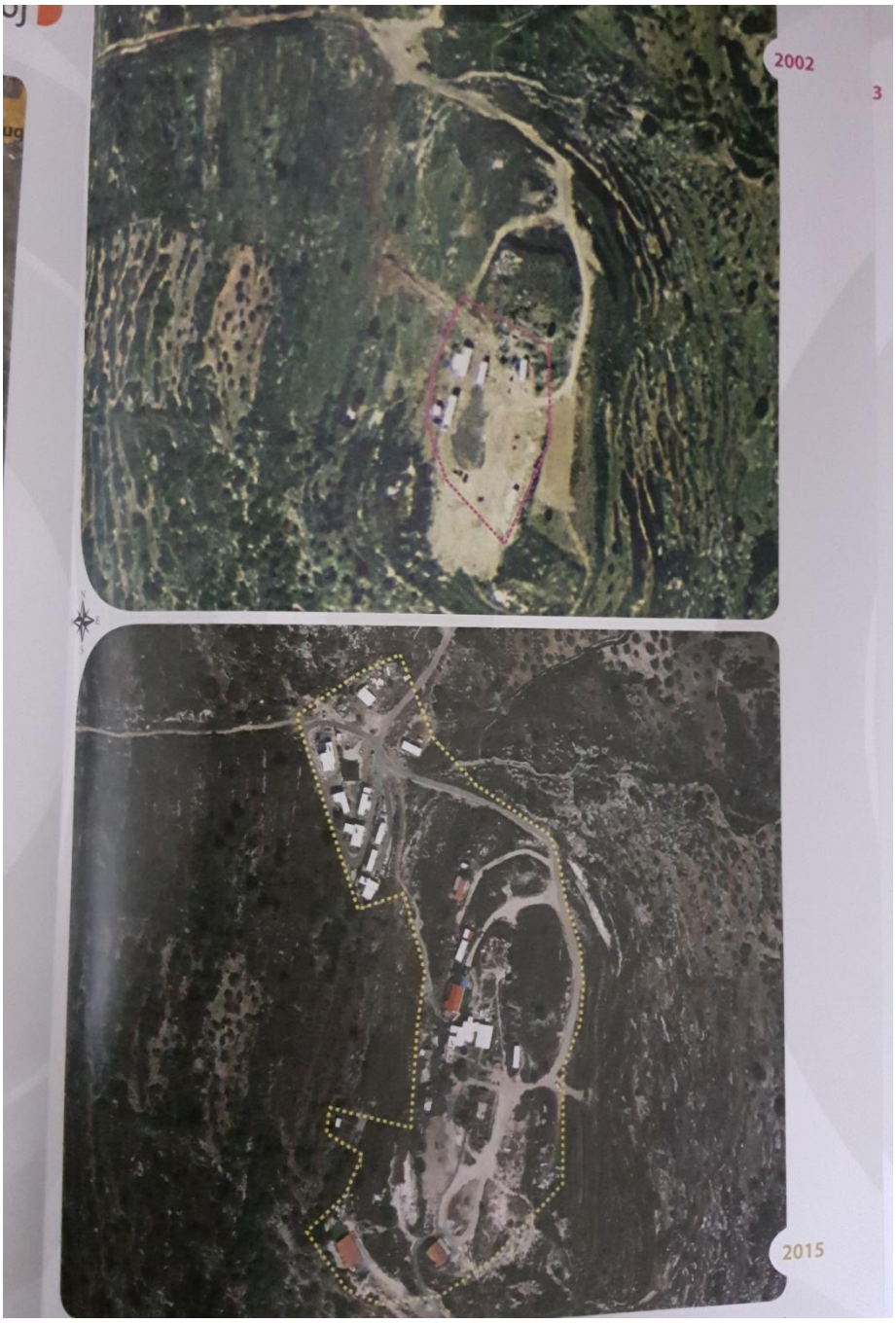

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم7) البؤرة الاستيطانية تزوفيم– قلقيلية

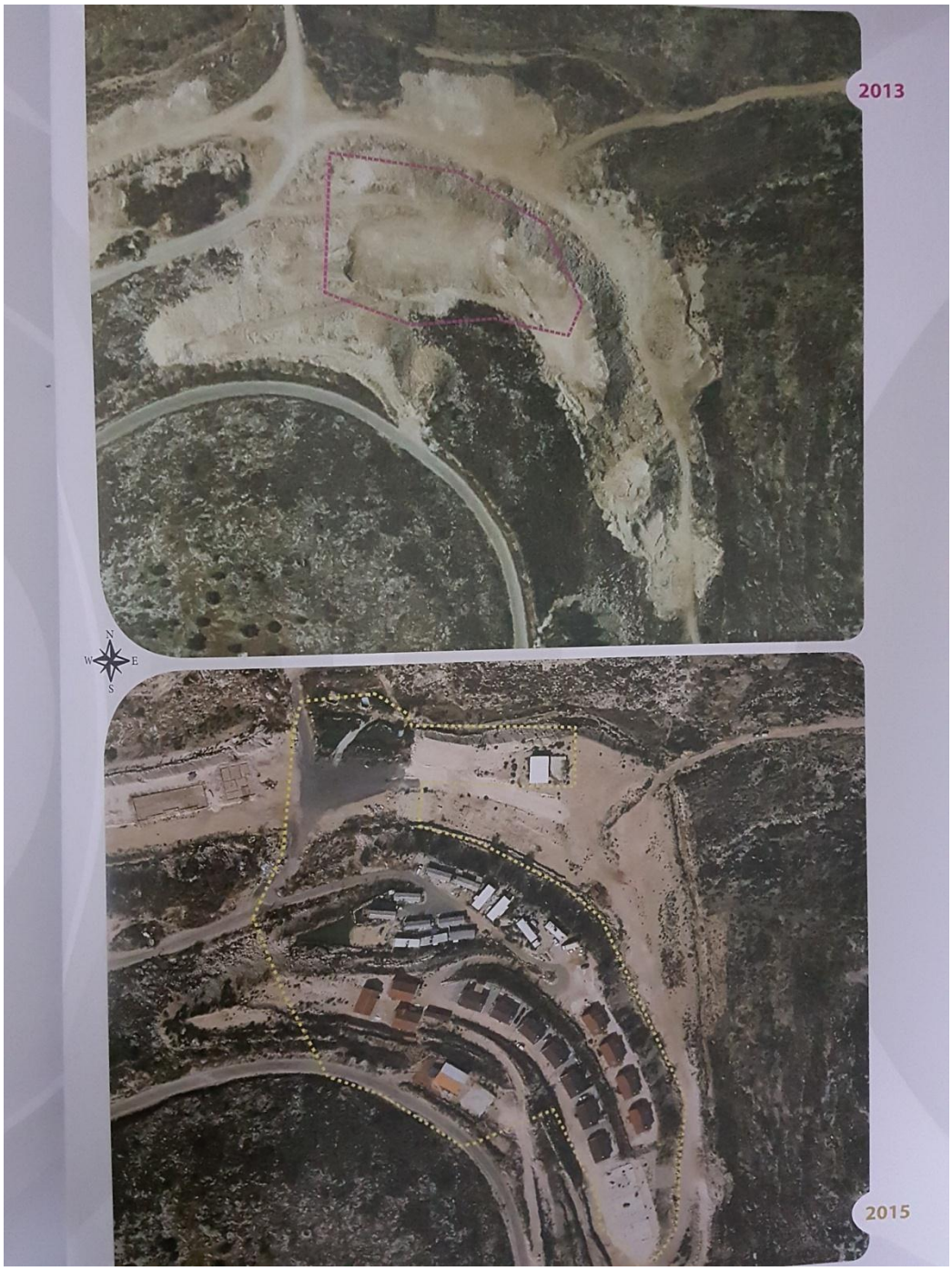

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم 8) البؤرة الاستيطانية جفعات شلهيبت – نابلس

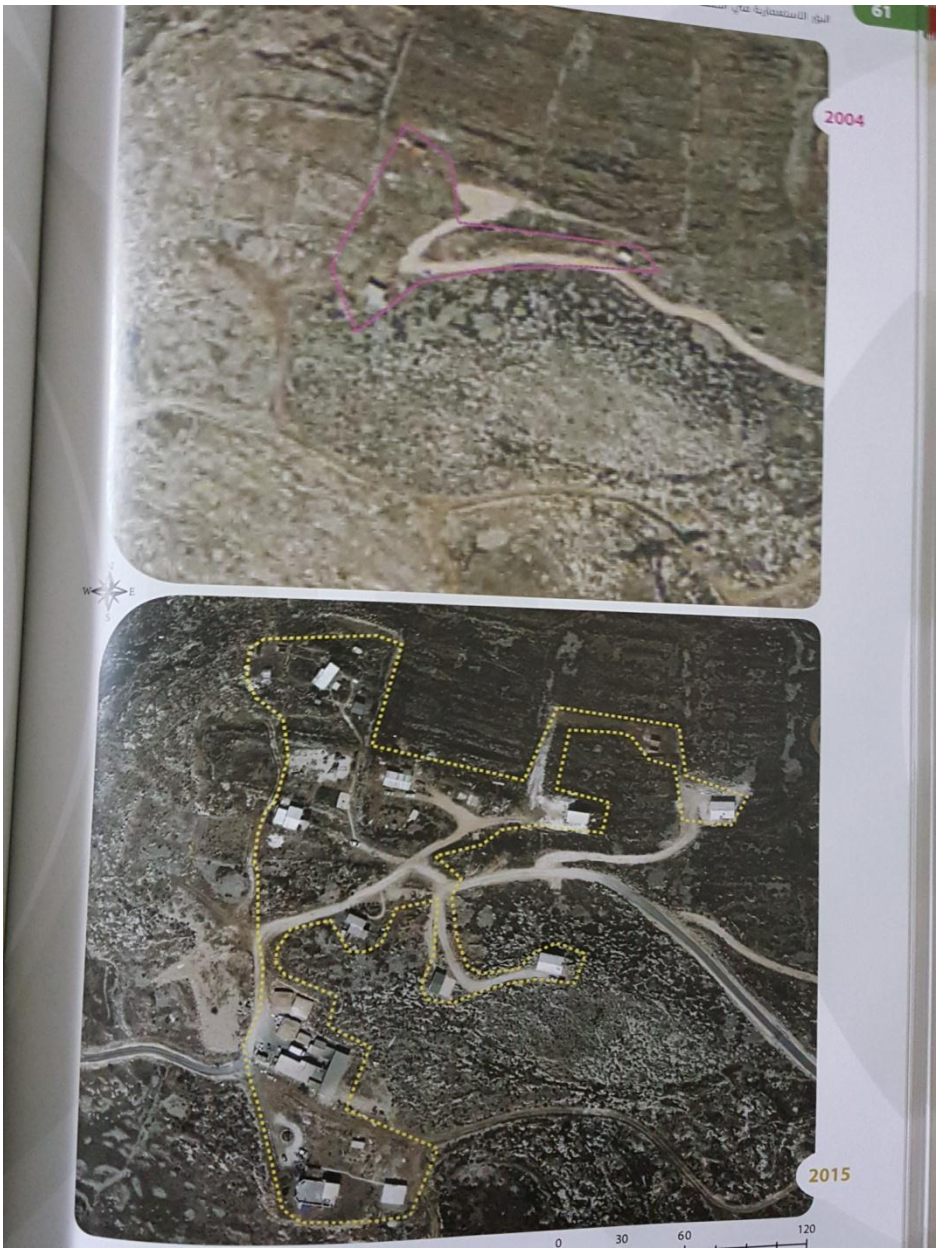

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم9) البؤرة الاستيطانية غفعات جلعاد– الخليل

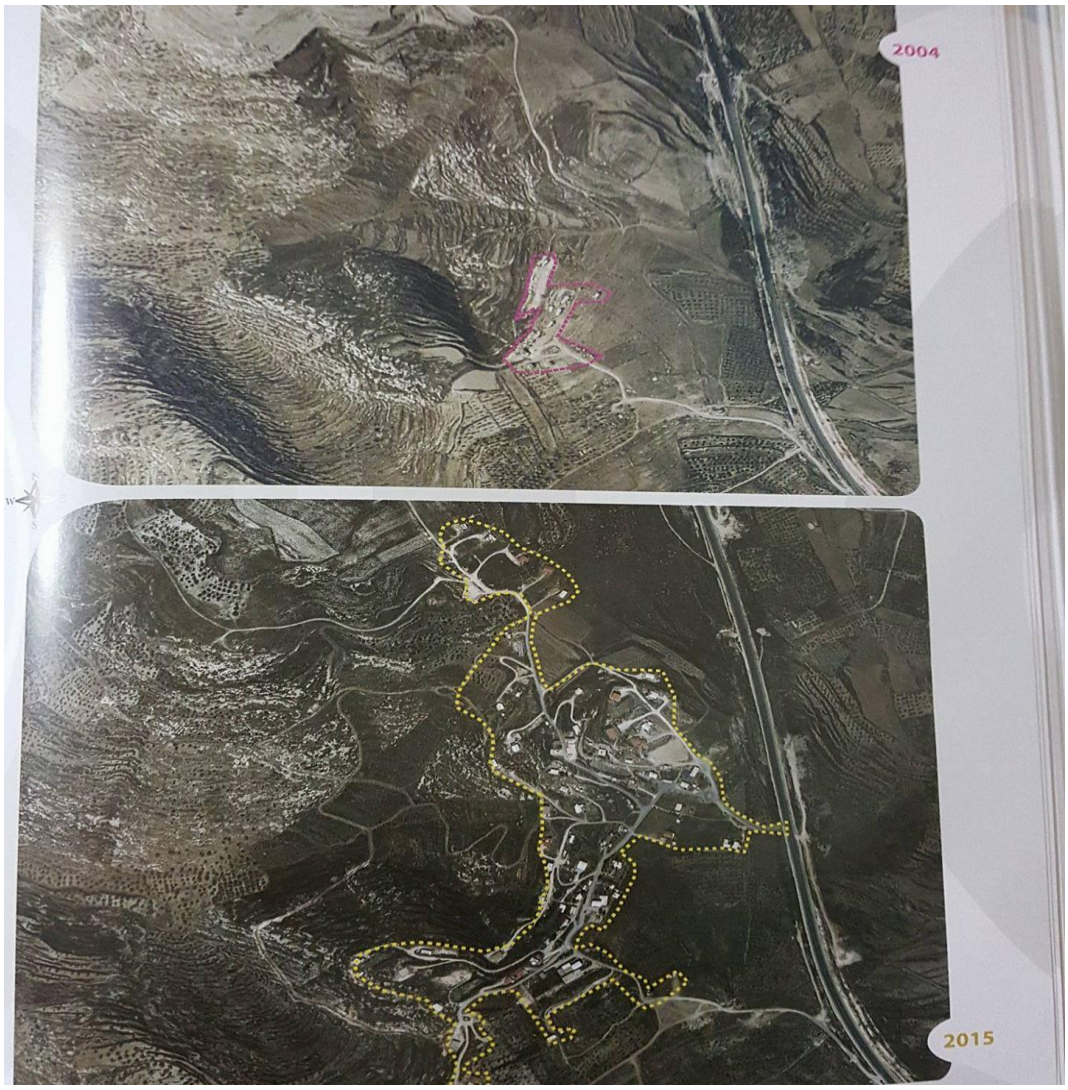

المصدر – هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

(خارطة رقم 10) البؤرة الاستيطانية مجدال عوز – الخليل

المصدر– هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في الفترة 1977- 2003 عدد المقاعد (من مجموع 120 مقعداً)	47
2	موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في انتخابات 2006 و2009	47
3	نتائج انتخابات الكنيست التاسعة عشرة 2013	48
4	نتائج انتخابات الكنيست العشريت – 2015	49
5	نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر والثامن عشر	53
6	انتخابات الكنيست الثامنة عشرة 2009	55
7	نتائج انتخابات الكنيست العشرين – 2015	56
8	المقارنة بين حكومة اولمرت وحكومات نتنياهو	93
9	نتائج الأحزاب المشاركة في الدورات الانتخابية الأربع الأخيرة (2006-2015)	120
10	تصنيف القوانين العنصرية والمناهضة لحل للصراع أيار 2015- آذار 2016	122
11	قائمة القوانين العنصرية والمناهضة لحل الصراع 2015/5 وحتى نهاية 2016/3	123
12	قائمة المبادرين والمشاركين في مبادرات القوانين العنصرية والمناهضة للصراع أيار 2015- آذار 2016	134
13	خارطة الاحزاب الصهيونية: أحزاب اليسار وأحزاب يمين الوسط وأحزاب اليمين الديني، وأحزاب اليمين القومي	136
14	موازين القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين في الفترة 1948-1973 عدد المقاعد من مجموع 120 مقعداً	138
15	موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في الفترة 1948- 1973 عدد المقاعد (من مجموع 120 مقعداً)	138

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
16	موازين القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين في الفترة 1977- 2003 عدد المقاعد من مجموع 120 مقعداً	139
17	موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في الفترة 1977- 2003 عدد المقاعد (من مجموع 120 مقعداً)	139
18	نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر والثامن عشر	140
19	موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات في انتخابات 2006و 2009	140
20	أحزاب اليمين	141
21	أحزاب اليمين القومي	142
22	أحزاب اليمين الديني	142
23	أحزاب اليسار الصهيوني	143

فهرس الخرائط:

الرقم	عنوان الخريطة	الصفحة
1	البؤرة الاستيطانية نفيه دانيال متسفون – بيت لحم	145
2	البؤرة الاستيطانية معاليه رحفعام – بيت لحم	146
3	البؤرة الاستيطانية ميغرون الجديدة – القدس	147
4	البؤرة الاستيطانية بني ادم – القدس	148
5	البؤرة الاستيطانية مول نيفو – أريحا	149
6	البؤرة الاستيطانية رمات جلعاد – قلقيلية	150
7	البؤرة الاستيطانية تزوفيم– قلقيلية	151
8	البؤرة الاستيطانية جفعات شلهيبت – نابلس	152
9	البؤرة الاستيطانية غفعات جلعاد– الخليل	153
10	البؤرة الاستيطانية مجدال عوز – الخليل	154

فهرس المحتويات:

الإقرار: .....أ

الشكر والتقدير .....ب

الملخص: .....ج

Abstract: ..... د

المقدمة.....1

الفصل الأول: مقدمة الدراسة:.....4

1.1 تمهيد 4

2.1 مبررات الدراسة.....4

3.1 أهمية الدراسة 5

4.1 اشكالية الدراسة.....5

5.1 أسئلة الدراسة.....6

6.1 فرضية الدراسة 6

7.1 أهداف الدراسة 6

8.1 منهجية الدراسة.....7

9.1 حدود الدراسة.....8

10.1 الدراسات السابقة.....9

التعقيب على الدراسات السابقة:.....14

الفصل الثاني: تاريخ أحزاب اليمين ونشأتها وتطورها:..... 17

1.2 الصهيونية 18

1.1.2 المؤتمر الصهيوني الأول (مؤتمر بازل 1897) 19

2.2 التيارات الصهيونية 20

1.2.2 التيار الصهيوني الاشتراكي (العمالي):.....20

2.2.2 التيار الديني: 21

3.2.2 التيار الصهيوني الليبرالي (اليميني) 22

3.2 افكار وسياسات الاحزاب اليمينية..... 22

1.3.2 حزب الليكود:.....22

1.1.3.2 البرنامج السياسي لحزب الليكود: 24

2.3.2 حزب "ييش عتيد" (هناك مستقبل)/ يمين وسط:.....24

1.2.3.2 مواقف الحزب من الصراع:.....24

1.3.3.2 البرنامج السياسي لحزب إسرائيل بيتنا: 27

4.3.2 حزب البيت اليهودي / يمين متطرف:.....27

5.3.2 حزب شاس/ يمين ديني: 28

6.3.2 حزب تنوعا (الحركة) / يمين وسط:.....29

7.3.2 حزب كاديما/ يمين وسط: 29

8.3.2 حزب يهودات هاتوراة/ يمين ديني: 30

4.2 عوامل التحول نحو اليمين 31

1.4.2 العوامل الاجتماعية والاقتصادية:.....31

2.4.2 العوامل الدينية: 34

3.4.2 تأثيرات البيئة الخارجية: 36

1.3.4.2 تأثيرات انتفاضة الأقصى عام 2000 –2004:.....36

2.3.4.2 تأثيرات العلاقات الأمريكية الإسرائيلية:.....37

5.2 حكومات اليمين المتعاقبة 38

1.5.2 أثر أحزاب اليمين على السياسات الاسرائيلية:.....39

1.1.5.2 اثر احزاب اليمين على السياسة الداخلية الإسرائيلية:.....39

2.1.5.2 تأثير احزاب اليمين على العداء والتمييز ضد الأقلية العربية في إسرائيل: 40

3.1.5.2 اثر أحزاب اليمين على السياسة الخارجية الإسرائيلية:.....41

2.5.2 أثر أحزاب اليمين على التسوية السياسية والعلاقة مع الفلسطينيين:.....42

3.5.2 تركيبة حكومات اليمين المتعاقبة:.....44

1.3.5.2 حكومات يمينية خالصة:.....44

2.3.5.2 حكومات "وحدة وطنية" قادها او شارك فيها اليمين: 49

4.5.2 تاثير حكومات اليمين على عملية السلام: 51

1.4.5.2 انتخابات الكنيست السابعة عشرة: 52

2.4.5.2 انتخابات الكنيست الثامنة عشر: 53

1.2.4.5.2 التشكيلية الوزارية طبيعتها وبرنامجها الوزاري على ضوء النتائج المعلنة لسنة 2009.....54

3.4.5.2 انتخابات الكنيسة العشرين: 55

الفصل الثالث: حكومات ايهود اولمرت ونيتنياهو وتأثيرها على التسوية السياسية: 58

1.3 حكومة أولمرت وأثرها على التسوية السياسية وقضايا الحل الدائم (2006–2008) 58

1.1.3 القدس: 59

2.1.3 الاستيطان: 62

3.1.3 القوانين العنصرية: 64

4.1.3 الحروب: 65

1.4.1.3 العدوان على لبنان عام 2006: 65

2.4.1.3 العدوان على غزه في حزيران 2006: 66

3.4.1.3 العدوان على غزه في تشرين ثان 2006: 67

4.4.1.3 العدوان على غزه في شباط 2008: 68

5.4.1.3 العدوان على غزه نهاية 2008 مطلع 2009: 68

5.1.3 اللاجئون: 70

6.1.3 مشروع حل الدولتين: 71

2.3 حكومات نتنياهو وأثرها على التسوية السياسية وقضايا الحل الدائم 73

1.2.3 القدس: 75

2.2.3 الاستيطان: 76

3.2.3 القوانين العنصرية التي تم اقتراحها او تشريعها في عهد نتنياهو: 81

1.3.2.3 قوانين اقرت بالقراءة النهائية: 83

2.3.2.3 قوانين اقرت بالقراءة الأولى: 84

4.2.3 الحروب:.....86

1.4.2.3 دوافع وأهداف حرب 2012: 86

2.4.2.3 نهاية الحرب والمواقف الاقليمية: 87

3.4.2.3 حرب 2014 على قطاع غزة:.....87

5.2.3 اللاجئون:.....88

6.2.3 مشروع حل الدولتين: 89

1.6.2.3 خطاب بار ايلان (الاعتراف اللفظي بحل الدولتين):.....91

الخاتمة: 96

نتائج الدراسة: 98

التوصيات: 100

المصادر والمراجع: 101

الملاحق 120

أولاً – الجداول:.....120

ثانيا – الخرائط 145

فهرس الجداول: 155

فهرس الخرائط:.....157